سبتمبر ٢٠٢٠

الدَين من منظور راينهارت وروغوف صفحة ١٢

هزيمة الانقسام الكبير صفحة ١٧

الأصل العرقي في الاقتصاد صفحة ٣٦

التمويل والتنمية

الصلابة

رأب التصدعات

صندوق النقد الدولي

المحتويات

يجب أن نستغل هذه الأزمة لبناء روابط جديدة أكثر قوة في مجتمعاتنا وبلداننا وعلى مستوى العالم ككل

الصلابة: رأب التصدعات

٤ **إعادة النظر في مفهوم الصلابة العالمية**
الجائحة تزيد من عمق التصدعات الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الدولي هو الحل الوحيد
إيان غولدن

١٠ **أجواء الغموض النايتي**
في عالم كوفيد-١٩، أصبحت المخاطر أشد وطأة
جيفري أوكاموتو

١٢ **جائحة الدين**
الحاجة إلى خطوات جديدة لدفع عملية إعادة التفاوض على الديون السيادية
جيريمي بيولو، وكارمن راينهارت، وكينيث روغوف، وكريستوف تريبيش

١٧ **هزيمة الانقسام الكبير**
كشفت الجائحة النقاب عن الانقسامات العميقة، ولكن الفرصة لا تزال سانحة لتغيير المسار
جوزيف ستيغليتس

٢٠ **تعزيز التعاون المالي العالمي**
الأزمة الحالية تبرز ضرورة تعزيز البنيان المالي العالمي
باري آيكنغرين

٢٤ **إصلاح النظم الصحية**
يتعين تعزيز النظم الصحية بوصفها خط الدفاع الأول للبلدان ضد الأزمات
جينيفي فرناندير

٢٨ **الاستثمار في التعافي الأخضر**
الجائحة ليست إلا مقدمة لأزمة مناخية وشيكة
أولريخ فولز

٣٢ **تكلفة العنصرية على الجميع**
معالجة عنصرية النظام واجب أخلاقي، ومن شأنها أيضا تعزيز قوة الاقتصاد
جوزيف لوسافيو

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
سبتمبر ٢٠٢٠ | العدد ٥٧ | الرقم ٣

٤٢

وفي هذا العدد أيضا

٣٦ **الأصل العِرقي في الاقتصاد**
خبراء الاقتصاد وصناع السياسات في حاجة إلى صيحة توقظهم لاستئصال التمييز العنصري
مارتن سيهاك، ومونتفورت ملاتشيلا، وراتنا ساهاي

٣٩ **صديق أم عدو؟**
التكنولوجيا في مقدورها أن تعزز الصلابة أو تزيد من عدم المساواة، ويتوقف الأمر على مقدار ما لديك منها
أندرياس أدريانو

٤٢ **صور للصلابة**
ثلاثة أشخاص يتكيفون مع التغيير بينما تتسبب الجائحة في قلب حياتهم رأسا على عقب
Raphael Alves، و*Ariana Lindquist*، و*K. M. Asad*

٥٤ **ذرة وقاية**
منهجنا في تمويل اللقاحات غير ملائم للتصدي لمخاطر الأوبئة
ديفيد بلوم ودانييل كاداريت ودانييل تورتوريس

أبواب ثابتة

٤٨ شخصيات اقتصادية
ناشطة اقتصادية
بوب سيميسون يعرض لمحة عن **ماريانا مازوكاتو** الأستاذة بكلية لندن الجامعية والمناصرة الدؤوبة لدور الحكومة في قيادة عملية الابتكار

٥٢ في خندق العمل
مواصلة المسار
برايان وينتر، محافظ بنك جامايكا المركزي السابق، يشرح تحديات تطوير السياسة النقدية

٥٨ تأمل معي
انعدام الأمن الغذائي
الجائحة الفيروسية تتسبب في أزمة جوع عالمية جديدة
آدم بيسودي

٦٠ عودة إلى الأسس
ما هي استدامة القدرة على تحمل الدين؟
هناك عوامل كثيرة تساهم في تقدير حجم الدين الذي يمكن للاقتصاد تحمله بشكل آمن
داليا حاكورة

٦٢ استعراض الكتب
اقتصاديات الانتماء، مارتن ساندبو
اقتصاديات الغضب، إيريك لونرغان ومارك بلايث

٦٤ أوراق العملة
صُنع التاريخ
تونس تُكرِّم أول طبيبة تونسية بوضع صورتها على ورقة العملة من فئة ١٠ دنانير
ميليندا وير

٤٨

الصورة: TANIA/CONTRASTO/REDUX

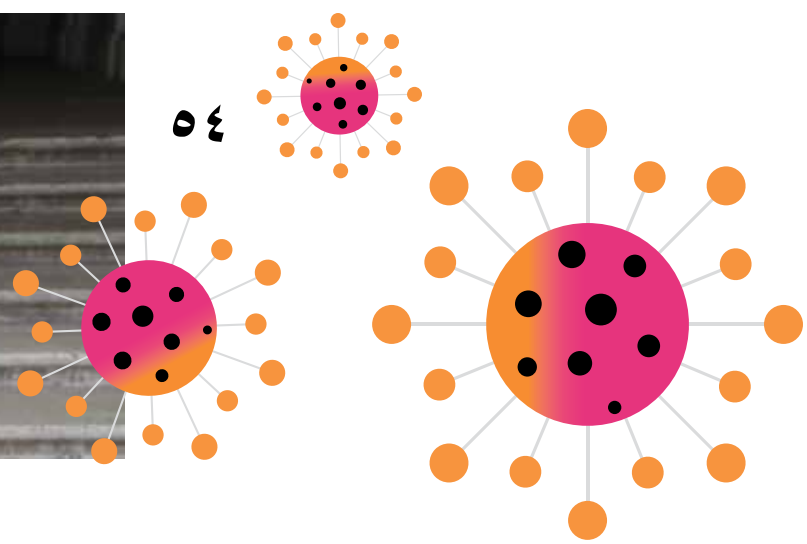
٥٤

شقوق النور

عندما يعود العالم للعمل، سنواجه الكثير مما يعد من قبيل المجهول. فهل ستعود الوظائف إلى سابق عهدها؟ كيف سنعاود السفر؟ كيف سيبدو التعافي الاقتصادي؟ أمور كثيرة لا تزال تحمل علامة الاستفهام. ولكن ما نعلمه بالفعل هو أن عصر كوفيد–١٩ أدى على نحو مؤلم إلى إبراز الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتوسيع نطاقها وخلق انقسامات جديدة. فقد تسبب في تفاقم التفاوتات بين العمال، لا سيما الشباب والإناث والأقل تعليما. وزاد من حدة الضعف في نظم الصحة العامة، وعدم استقرار ظروف العمل، واتساع فجوة التكنولوجيا الرقمية. ووضع تحديات أمام الحكومات التي باتت تعاني من ارتفاع احتياجات الإنفاق وتزايد الديون. فضلا عن أنه سلط الضوء على قضية الظلم العرقي التي ظلت كالنار تحت الرماد لفترة طويلة.

ومع ذلك، فإن هذه الأزمة وما تكشفه من تصدعات تحفز الدعوات لإعادة النظر في أولوياتنا وفي إعادة صياغة هيكل الاقتصاد العالمي في حد ذاته لكي يتوافق مع مستقبل أكثر إنصافا وتواؤما واستدامة – أي أكثر صلابة. ويمنح هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية فرصة لمجموعة متنوعة من المساهمين للتعبير عن آرائهم حول ما ينبغي عمله في هذا الخصوص.

ففي مقال إيان غولدن، يقول إن «المشكلات المتشابكة في عالمنا اليوم تسهل معالجتها بالحلول المتشابكة»، في محاولة منه لإثبات ضرورة التعاون الدولي ليس بين الحكومات فحسب بل على مستوى المجتمع المدني ودوائر الأعمال أيضا. ويتناول جوزيف ستيغليتس في مقاله أهمية إعادة كتابة قواعد الاقتصاد بغية حماية العمال والبيئة، داعيا إلى زيادة التضامن على المستويين العالمي والوطني. وتنظر كارمن راينهارت وكينيث روغوف وآخرون في سبل التعامل مع الموجة القادمة من إعادة هيكلة ديون أفقر البلدان. ويركز مساهمون آخرون على قضايا التكنولوجيا الرقمية، والمناخ، والصحة العامة، بما فيها تطوير اللقاحات.

إن عالم ما بعد الجائحة سيشهد تحولا في عدة جوانب مهمة. فإذا حفزت الأزمة إعادة ضبط حياتنا الاقتصادية والاجتماعية جذريا باعتماد سياسات تستثمر في الإنسان وتعكس شعورا مشتركا بمصيرنا كبشر، فسيكون ذلك أفضل كثيرا. عندئذ سيخرج العالم من هذا المنعطف الحالك متمتعا بالصلابة. أو كما قال مؤلف الأغاني ليونارد كوهن، «لا شيء إلا والشقوق تصيبه، ولولاها ما وجد النور سبيله». FD

غيتا بات، رئيس التحرير

على الغلاف

في عدد سبتمبر ٢٠٢٠ من مجلتنا نلقي الضوء على التصدعات التي تكشفت من جراء أزمة كوفيد–١٩ بينما يراودنا الأمل في أن يخرج العالم منها أكثر صلابة. ويعرض غلاف هذا العدد للرسام دافيد بوناتزي صورة تشبيهية لهذه الصلابة وكأنها نبتة خضراء تخرج من باطن الأرض القاحلة.

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
غيتا بات

مدير التحرير:
مورين بيرك

محررون أوائل:
أندرياس أدريانو
آدم بيسودي
بيتر ووكر

محرر المحتوى الرقمي:
رحيم كناني

محرر الطبعة الإلكترونية:
ليجون لي

مدير الإنتاج:
ميليندا ويير

محرر النسخ:
لوسي مورواليس

مستشارو رئيس التحرير:
برناردين آكيتوبي
سيلين آلارد
باس باكر
ستيفين بارنيت
نيكوليتا باتيني
هيلج برغر
بول كاشين
لويس كوبيدو
ألفريدو كوفاز
إيرا دابلا–نوريس
روبا دوتاغوبتا
توماسو مانسيني–غريفولي
جيان ماريا ميليس–فيريتي
كريستيان مامسان
إنجي أوتكر
كاتريونا بيرفيلد
أوما راماكريشنان
عبد الحق الصنهاجي
آليسون ستوار

© ٢٠٢٠ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707

صندوق النقد الدولي

FSC FPO

إنـهاء الإهدار
في الاستثمار العام

يستعرض كتاب «جودة الإنفاق» *(Well Spent)* كيف يمكن للبلدان تحقيق نتائج مشروعات البنية التحتية عالية الجودة بتحسين حوكمة البنية التحتية. ويتناول المؤلفون قضايا حيوية مثل الاستثمار في البنية التحتية وأهداف التنمية المستدامة، والسيطرة على الفساد، وإدارة المخاطر على المالية العامة، وتحديد أفضل الممارسات في تقييم المشروعات واختيارها. ويستعرض الكتاب كذلك المجالات الناشئة في حوكمة البنية التحتية، مثل الحفاظ على أصول البنية التحتية العامة وإدارتها، وبناء الصلابة في مواجهة ظواهر تغير المناخ.

«تشكل البنية التحتية ذات الجودة العالية والكفاءة عاملا حيويا لتحقيق «أهداف التنمية المستدامة». والجانب الأكبر منها مصدره القطاع العام. والحوكمة السليمة مطلب جوهري لبلوغ مستويات الجودة والحجم الضرورية لتحقيق «أهداف التنمية المستدامة». وهذا الكتاب يعرض رؤية متعمقة ومستنيرة لنظام الحوكمة الضروري لترجمة التطلعات إلى أفعال. وإنه لمساهمة عظيمة القيمة».

نك ستيرن، كلية لندن للاقتصاد، ومعهد «غرانثام» للبحوث في تغير المناخ والبيئة.

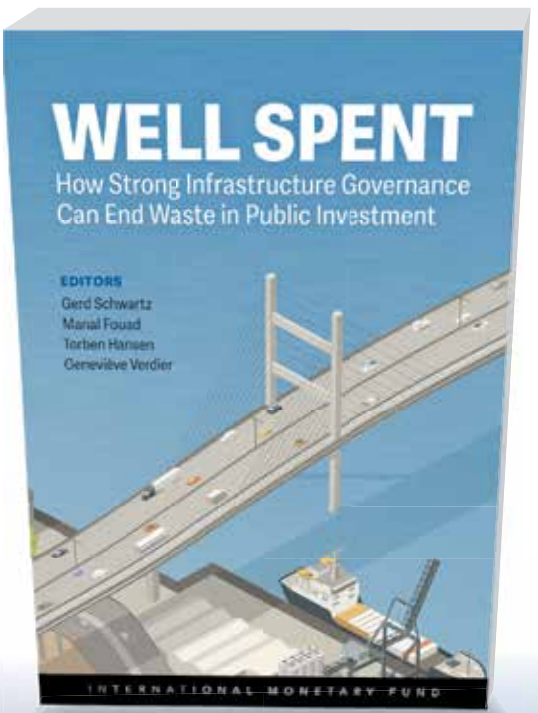

«الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية الصحية في الوقت الحالي، سيكون عاملا محوريا في الاستراتيجيات الاقتصادية القومية. ورغم أن جودة الاستثمار لا تحظى إلا بقدر ضئيل للغاية من الاهتمام فإنها على الأرجح أكثر أهمية من الاستثمار الكمي. وهذا الكتاب القيِّم ينطوي على دروس مهمة لشتى البلدان من تشاد إلى الصين إلى الولايات المتحدة وكافة ما بينها من بلدان».

لاري سامرز، الأستاذ والرئيس الفخري في جامعة هارفارد.

٣٥ دولارا. خريف ٢٠٢٠. غلاف ورقي. ISBN 978-1-51351-181-8

لمعرفة المزيد زوروا bookstore.IMF.org

صندوق النقد الدولي

إعادة النظر في مفهوم الصلابة العالمية

الجائحة تزيد من عمق التصدعات الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الدولي هو الحل الوحيد.

إيان غولدن

مصاب بمرض معد يستقل الطائرة من ووهان إلى ميلانو، وفيروس حاسوبي يهاجم إحدى شبكات الاتصال بالإنترنت، وقروض عقارية عالية المخاطر يتعثر مقترضوها في سدادها في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية، تثير جميعها أزمة اقتصادية عالمية. وتعد القنوات الفعالة التي تنتشر من خلالها منافع العولمة — المطارات الدولية الرئيسية والكابلات المصنوعة من الألياف الضوئية والمراكز المالية العالمية — وسيلة لانتشار المساوئ بنفس القوة أيضا. وهذا هو ما يُطلق عليه «تأثير الفراشة» الناتج عن العولمة، أي المخاطر النظامية المتوطنة في عالمنا شديد الترابط الذي يمكن فيه للأفعال الصغيرة في مكان ما الانتشار سريعا لتجتاح آثارها العالم أجمع.

ويوضح كتابي بعنوان *The Butterfly Defect* السبب وراء المخاطر النظامية الناتجة عن العولمة، كما يشير أيضا إلى أن إيقاف مد العولمة لن يؤدي إلى القضاء على التهديدات العالمية بل إلى تفاقمها ويعرض أسباب ذلك. ولا تحول الحواجز مهما بلغ ارتفاعها دون تغير المناخ والجوائح والمخاطر الكارثية الأخرى، ولكن من شأنها تقويض إمكانية التعاون اللازم لإدارة المخاطر المشتركة. وتحد الحمائية من معدلات الاستثمار والتجارة والسياحة والتطور التكنولوجي التي تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخول، مما يحد بالتالي من قدرة البلدان على تعزيز صلابتها. ويكمن الحل في العمل معا من أجل عولمة آمنة ومستدامة، لا في العمل ضد بعضنا البعض.

وثمة حاجة إلى وجود قيادة لإدارة الأبعاد السلبية للعولمة وجني منافعها لضمان ألا تطغى التهديدات المشتركة على التقدم المحرز. فأي نظام يتمتع بالصلابة يظل ضعيفا بقدر أضعف نقطة فيه. ويجب إيلاء الأولوية لوقف الجائحة القادمة التي يمكن أن تكون أشد وطأة مقارنة بكوفيد–١٩. ويتطلب ذلك تعزيز منظمة الصحة العالمية وإصلاحها لتوفير ما تحتاجه من نظم حوكمة وعاملين وقدرات لتصبح قوة مناضلة عالمية سريعة الاستجابة في مجال الصحة العالمية.

وخلال العقود الأخيرة، أدت العولمة إلى تغيرات جذرية تجاوزت وتيرة التطور المؤسسي الأكثر تباطؤا، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين النظم متزايدة التعقيد وأساليب إدارة المخاطر الناجمة عنها. واتضح لنا من خلال الأزمة المالية وجائحة كوفيد–١٩ الحالية أن المخاطر النظامية يمكنها أن تطغى سريعا على العمليات التي بدت صلبة في السابق. وبينما تشكل الجائحة تهديدا بلا شك، فإن المخاطر الناجمة عن تغير المناخ والتي تتحرك ببطء لكنها تتراكم تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة بالقدر نفسه أيضا.

وقد أبرزت الجائحة افتقارنا للمناعة ضد التهديدات الطبيعية، ولكنها أتاحت الفرصة أيضا لإعادة ترتيب الأوضاع في مختلف البلدان. ولا تعوزنا الأفكار بشأن السياسات التنشيطية الخضراء، مما يتيح إمكانية إعادة البناء بشكل أفضل والتعجيل بالتحول إلى بدائل أخرى بخلاف الوقود الأحفوري. وأثبتت الاحتجاجات العالمية، بدءا من الاحتجاجات المتعلقة بتغير المناخ إلى الاحتجاجات ضد التمييز العنصري، استعدادنا لتبني فكر جديد. واتضح من جائحة كوفيد–١٩ أيضا استعداد المواطنين لتغيير سلوكياتهم عند اللزوم. ولا يبقى الآن سوى قيام الحكومات بالعمل اللازم في هذا الصدد.

الحاجة إلى حلول منسقة

أبرزت جائحة كوفيد–١٩، وكذلك التغيرات المناخية المتصاعدة والأزمة المالية، الحاجة الملحة إلى تحسين إدارة المخاطر العالمية. ويتعين تنفيذ إصلاحات عاجلة للحد من «تأثير الفراشة» الناجم عن العولمة.

وتستلزم هذه التهديدات المشتركة إجراء تغييرات في جميع أجزاء النظام. ويجب أن يبدأ العمل بنا نحن الأفراد من خلال تغيير سلوكياتنا — كارتداء الكمامات والتوقف عن استهلاك الوقود الأحفوري على سبيل المثال. والصلابة ليست مسؤولية يمكن أن يعهد بها إلى الآخرين، بل هي مسؤوليتنا جميعا. وينبغي أن تقدر الشركات أهمية وجود مستوى معقول من رأس المال العامل الفائض بوصفه استثمارا مهما في تعزيز صلابتها بدلا من اعتباره عبئا يجب التخلص منه لزيادة الفعالية. فتخفيض رأس المال، أو تقييد الطاقة الإنتاجية الفائضة من خلال «نظم الإنتاج في الوقت المناسب»، أو ضعف نظم الإدارة، جميعها عوامل من شأنها إضعاف الصلابة. وينبغي أن تضع الأجهزة التنظيمية في اعتبارها الدروس المستفادة من بركان إيافيالايوكول وتسونامي توهوكو وموجة الأعاصير بدءا من كاترينا إلى ماريا وجائحة كوفيد–١٩ الحالية — والتي يتضح منها أن تفشي مواطن الضعف يمكن أن يؤدي إلى حالة من الهشاشة النظامية.

وترتبط نظمنا المالية والرقمية والتجارية وغيرها عبر شبكات معقدة. وتوجد معظم نقاط ومراكز التقاطع في مواقع محددة، مثل المراكز المالية العالمية والموانئ والمطارات الرئيسية. غير أن تركز نقاط التقاطع اللوجستية وغيرها في موقع واحد يجعلها عرضة للمخاطر، كما هو الحال عند تركز العمالة والمعلومات الرئيسية في مباني المقر الرئيسي. ويمكن تعزيز الصلابة من خلال زيادة التنوع الجغرافي الذي لم تلتفت سياسة المنافسة واستراتيجيات إدارة المخاطر إلى مزاياه بعد.

وقد أعرب عدد متزايد من مساهمي ومديري الشركات التي تتبنى فكرا استشرافيا عن رغبتهم في زيادة صلابة شركاتهم في مواجهة الصدمات النظامية. ويحرص السياسيون بالمثل على تعزيز صلابة القطاع العام. وذلك موضع ترحيب ولكنه يتطلب إجراء تحليلات أكثر عمقا، بما في ذلك لتحديد القدر اللازم من الصلابة وطبيعة الصدمات التي يرجى التصدي لها نظرا لأن الشركات والحكومات لا يتوافر لديها ما يكفي من الموارد المالية وغيرها لعزل نفسها تماما عن جميع الصدمات الممكنة.

ويمكن تعزيز الصلابة من خلال إلغاء المركزية لتمكين الأفراد والشركات والبلدان من اتخاذ قراراتهم. غير أن مبدأ تفويض السلطات يعد مكملا لمستويات السلطة الأعلى وليس بديلا عنها. فالمبادئ الشمولية لازمة لإدارة المخاطر ومواجهة المخاطر النظامية العالمية. ويتطلب ذلك من البلدان التنازل عن قدر من استقلاليتها للمؤسسات فوق القومية. وقد حققت البلدان التي حرصت على تنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الأداء الأفضل على الإطلاق، سواء كانت فقيرة نسبيا مثل فييت نام أو أكثر ثراء مثل كندا. وتشير الفروق الشاسعة في إدارة جائحة كوفيد-١٩ إلى أهمية العمل على مستويات متعددة لاحتواء المخاطر، وكذلك إلى ضرورة اتخاذ تدابير قوية على المستوى الدولي والقومي ودون القومي والمحلي.

وينبغي أن تكون المؤسسات متعددة الأطراف على قمة هذا المنهج متعدد المستويات. غير أنه لا تزال هناك مجموعة من القضايا التي لم يُعهد بها إلى مؤسسات متخصصة. فعدد من الوكالات الدولية يوفر تحليلات ومعلومات عن تغير المناخ، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ولكن لا توجد أي مؤسسة عالمية مسؤولة عن تنسيق الاستجابات في هذا الصدد وتكون لديها سلطة اتخاذ القرارات وإنفاذها. وبالمثل، لا توجد أي منظمة عالمية رئيسية تعمل في مجال الجرائم السيبرانية، بالرغم من أن فيروس حاسوبي واحد، مثل WannaCry أو NotPetya — سواء تم تصميمه من جانب وكالات حكومية منظمة أو أفراد مستقلين — يمكنه أن يجتاح العالم ويسبب أضرارا بمليارات الدولارات خلال أيام. وينتشر هذا التهديد من خلال استغلال شبكات العولمة الرقمية، على غرار الأيدولوجيات المتطرفة ومحاولات إفشال الديمقراطية أو حملات التطعيم من خلال الأخبار الكاذبة. وفي حين تنتقل هذه التهديدات عبر الحدود الوطنية، مثل التهديدات الناجمة عن تغير المناخ والجوائح والإرهاب، نجد أن معظم الاستجابات الحالية تنحصر فقط ضمن حدود البلد المعني (أو المنطقة في حالة الاتحاد الأوروبي).

ولا يزال من الممكن إحراز تقدم كبير استنادا إلى مبدأ باريتو (الذي يشير إلى أن ٨٠٪ من التداعيات تنشأ عن ٢٠٪ من الأسباب)، نظرا لأن عددا صغيرا من الأطراف الفاعلة بإمكانه عادة حل جزء كبير من أي مشكلة، كما أن الأطراف التي تتسبب في الجزء الأكبر من المشكلة تتحمل المسؤولية الأكبر عن حلها. فعدد صغير من البلدان والشركات يمثل مصدر ما يزيد على ثلثي انبعاثات الكربون. وتصدر عن ولاية نيويورك وحدها انبعاثات كربونية تتجاوز حجم الانبعاثات في ٤٥ بلدا إفريقيا مجتمعة، كما يزيد استهلاكها من المضادات الحيوية عن المستهلك في كل هذه البلدان مجتمعة. ووفقا لتقرير بعنوان "Now for the Long Term" صادر عن لجنة أكسفورد مارتن للأجيال المقبلة، يمكن تكوين شراكة باسم «٢٠ بلدا–٣٠ شركة–٤٠ مدينة» تضم كبرى البلدان والشركات والمدن، وهو ما يمثل عددا كافيا من الأطراف الفاعلة لإحداث تأثير ملموس في مواجهة تغير المناخ. ويوحي نجاح الائتلافات التي نشأت للتصدي لنضوب طبقة الأوزون أو وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المُكتسَبة «الإيدز» بقدرة الائتلافات المكونة من مواطنين وشركات وبلدان تجمعهم روح التفاني والالتزام على إحداث فرق كبير وتعزيز جهود منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف.

الحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين

يمكن للمؤسسات متعددة الأطراف أن تكون فعالة بالقدر الذي يسمح به مساهموها فقط. واستجابة لأزمة كوفيد-١٩، قام صندوق النقد الدولي بتبسيط إجراءاته وتقديم دعم غير مسبوق لأعضائه. ولكن المؤسسات لم تستطع جميعها أن تكون على قدر التحدي، ولا تزال الاقتصادات النامية في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم متعدد الأطراف. وينبغي أن تكون منظمة الصحة العالمية هي قوة الاستجابة السريعة التي يواجه العالم من خلالها قضايا الصحة العالمية، ولكن تم تقويضها في الوقت الذي بات العالم في حاجة ماسة لها. وبينما تحتاج التجارة العالمية إلى دفعة قوية، تحول الحروب التجارية وعرقلة التعيينات والإصلاحات اللازمة دون فعالية منظمة التجارة العالمية.

وتتزايد أهمية المؤسسات المتمركزة في الصين، بما في ذلك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومجموعة الاتفاقيات الثنائية التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق. ومن الضروري العمل مع هذه المؤسسات وليس ضدها نظرا لأن حل المشكلات العالمية يستلزم المزيد من القوة والتنسيق. كذلك تساهم زيادة تنوع العاملين في تعزيز الفعالية والشرعية، فكلما اتسع نطاق المشاركة كان ذلك مصدرا للقوة وليس القلق.

وإلى جانب صعود قوى جديدة وزيادة تنوع الآراء والتوجهات الحكومية، يتعين الأخذ في الاعتبار الدور

الخطوط الجوية والجائحة

ساعدت شبكة الطيران الدولية في الانتشار الأولي للفيروس.

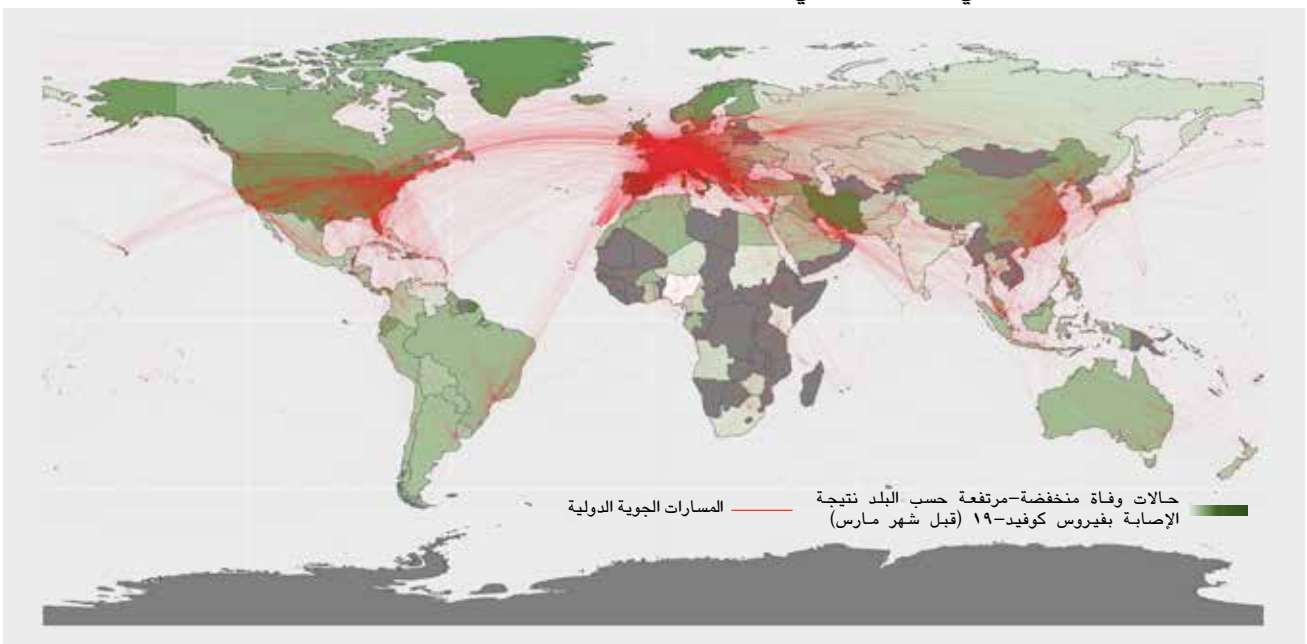

المصادر: الوفيات — نشرة Our World in Data؛ رحلات الطيران — موقع OpenFlights.org.

المتنامي لشركات القطاع الخاص في البنيان العالمي. فقد أصبحت شركة أمازون ويب سيرفيسيز (Amazon Web Services) وشركة غوغل كلاود (Google Cloud) في الوقت الحالي جزءا من البنية التحتية المؤثرة على النظام المالي، بينما أصبحت شركة أمازون ماركت بليس (Amazon Marketplace) من أهم الشركات في مجال التجارة. وأصبح موقع فيسبوك من أهم نظم نشر معلومات الصحة العامة، وموقع علي بابا مصدرا لأجهزة الحماية الشخصية، كما قادت شركة أبل وشركة غوغل مساعي الغرب لتتبع المخالطين من خلال التطبيقات الإلكترونية.

وكالعادة، ستكون الأزمة التالية خارج حدود مخططاتنا الذهنية القديمة، وينبغي بالتالي تكوين شراكات مع الأطراف التي تدرك طبيعة الواقع الجديد استعدادا لمواجهة الأزمة. ولكن موقف القطاع الخاص لن يكون داعما على الدوام، لذلك نحتاج إلى وجود أجهزة تنظيمية مستقلة قادرة على إحكام الرقابة على الشركات الناجحة التي تمثل قوة صاعدة. ومن الضروري أيضا تجديد الخبرات الفنية باستمرار لضمان عدم تكرار تجربة الأزمة المالية، عندما فشل الخبراء والأجهزة التنظيمية في فهم طبيعة المشتقات الائتمانية، في حالة ظهور تهديدات جديدة.

الحواجز الأربعة الجديدة

ما الحواجز الأكبر التي تعوق إصلاح المؤسسات العالمية؟ نستطيع مكافحة الأمراض والحروب والمجاعات والموت — وهو ما فعلناه في الماضي — ولكن ذلك يتطلب منا مواجهة الحواجز الأربعة الجديدة: التركيز المفرط على المدى القصير، والنزعة القومية، والتكلفة، واستغلال النفوذ في أجهزة الدولة. فبمقدور الناخبين منع الحكومات من اتخاذ إجراءات على المدى الطويل كما يمكنهم دعم السياسات الحمائية، في حين لا تتوافر للحكومات نفسها سوى موارد محدودة وتشعر بضرورة إيلاء الأولوية للقضايا الملحة الحالية بدلا من القضايا الحيوية التي تلوح في الأفق.

ويتضح من أزمة كوفيد–١٩ أن وجود الإرادة الحقيقية يمكن معه التغلب على جميع الحواجز الأربعة الجديدة. فالسياسيون ينصب اهتمامهم على فترة زمنية محدودة ويركزون على القضايا الحالية، ولكن الناخبين المتخوفين من جائحة كوفيد–١٩ سيطالبون بحلول طويلة المدى. ويواجه القادة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا والبرازيل وبلدان أخرى انتقادات متزايدة حول استجابتهم للجائحة، ولن يسامح الناخبون الحكومات التي يثبت عدم جاهزيتها مرة أخرى. ولن يسامح التاريخ أيضا جيل القادة الذين فشلوا في منع التغيرات المناخية الكارثية. وكما تعلمنا من القادة الملهمين الذين نجحوا في إقامة نظام عالمي جديد بالتزامن مع مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، فإن التركيز على التحديات قصيرة المدى

ستكون الأزمة التالية خارج حدود مخططاتنا الذهنية القديمة، وينبغي بالتالي تكوين شراكات مع الأطراف التي تدرك طبيعة الواقع الجديد استعدادا لمواجهة الأزمة.

وطويلة المدى في آن واحد أمر ممكن. وعلى المساهمين في المؤسسات العالمية والشركات الخاصة أن يحذوا حذوهم.

ويتضح من حالة الطوارئ الصحية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ ضرورة تنسيق الجهود العالمية. فمنع ارتداد الإصابات يستلزم تعاونا دوليا من أجل التوصل إلى لقاحات. وتجنب العجز المزمن في الأطباء والممرضين الأكفاء يتطلب فتح باب الهجرة. وللتصدي لتغير المناخ ومنع الأزمات المالية المستقبلية والتغلب على الفقر، يتعين علينا جني منافع العولمة والعمل بشكل حاسم على معالجة نقاط ضعفها، لا سيما تأثير الفراشة الناتج عن المخاطر النظامية.

وتتوافر للبلدان مرتفعة الدخل الموارد اللازمة — وليس على الحكومات والناخبين سوى إعادة ترتيب أولوياتهم. فالحكومات حول العالم تخصص ٦٪ في المتوسط من مصروفاتها لقواتها المسلحة وأقل من واحد على مئة من هذا المبلغ لمنع الجوائح التي تشكل تهديدا أكبر للسكان مقارنة بالحروب. وعلى المستوى الدولي، تعد ميزانية منظمة الصحة العالمية أقل من ميزانية أي مستشفى كبير في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من النمو السريع استجابة لأزمة كوفيد-١٩ أنه من الممكن توفير الموارد عند وجود ما يهدد المصلحة القومية. وينبغي أخذ هذه الدروس في الاعتبار مستقبلا.

وقد أبرزت الأزمة المالية المخاطر الناتجة عن تفكير القطيع والسيطرة على الهيئات التنظيمية من جانب جماعات الضغط. ولضمان صلابة الأنظمة ينبغي التأكد من توافر المعرفة والاستقلالية للمسؤولين لكبح جماح الأطراف الساعية للسيطرة التي تصبح أكثر نشاطا وثراء بمرور الوقت.

وتؤثر حالة الجمود تأثيرا سلبيا على الإصلاح المؤسسي. ومن الضروري التصدي لسيطرة المصالح على المؤسسات لضمان اتساق حوكمتها وموظفيها وأنشطتها مع احتياجات المستقبل وليس احتياجات الماضي. ويذخر المجال المؤسسي بخطط إصلاحية حسنة النوايا ولكن لم يتم تنفيذها بعد.

وإحراز التقدم أمر ممكن كما يتضح من التغييرات الجذرية التي أجرتها مؤسسات عديدة. فجماعة الفحم والصلب الأوروبية التي كانت منظمة تقنية محدودة في وقت ما أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي الذي تولى مجموعة كبيرة من المسؤوليات الوطنية. ومن الممكن أن تكون الأزمة عاملا مساعدا. فمنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخطة مارشال ودولة الرعاية تم تصميمها جميعها في خضم الحرب العالمية الثانية. وخلال الشهور الأخيرة، وافق صندوق النقد الدولي على عدد قياسي من القروض في وقت قياسي وبشروط أقل في الوقت الذي كان يعمل فيه خبراؤه عن بعد. وتخلت الحكومات الوطنية عن القواعد القديمة وقدمت دعما مباشرا للعاملين والشركات. وهكذا فقد تحقق ما كان يبدو مستحيلا في السابق.

ويدفعنا الدمار الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ إلى مضاعفة جهودنا لإقامة عالم أكثر عدالة واحتوائية للجميع. ويستلزم ذلك التصدي للمخاطر التي تهدد حياتنا وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والفقر وتغير المناخ. ويتطلب بناء مستقبل صلب ومستدام أن نعمل جميعا بدءا من المستوى الفردي ووصولا إلى المستوى العالمي. ويعد التعاون الدولي أمرا ضروريا ليس فقط بين الحكومات ولكن من خلال المجتمع المدني والشركات والمتخصصين. وتتطلب مشكلاتنا المشتركة الحالية حلولا مشتركة. ويجب أن نستغل هذه الأزمة لبناء روابط جديدة أكثر قوة في مجتمعاتنا وبلداننا وعلى مستوى العالم ككل. FD

إيان غولدن أستاذ العولمة والتنمية في جامعة أكسفورد، ومقدم سلسلة *The Pandemic That Changed the World* التي تذاع على قناة بي بي سي، وشارك في تأليف كتاب *Terra Incognita*. وقدم ألكس كوبستيك المساعدة البحثية في كتابة هذا المقال.

المراجع:

Goldin, Ian. 2018. *Development: A Very Short Introduction.* Oxford: Oxford University Press.

———, and Mike Mariathasan. 2014. *The Butterfly Defect: How Globalization Creates Systemic Risks, and What to Do about It.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Goldin, Ian, and Robert Muggah. 2020. *Terra Incognita: 100 Maps to Survive the Next 100 Years.* London: Penguin.

Hepburn, Cameron, Brian O'Callaghan, Nicholas Stern, Joseph Stiglitz, and Dimitri Zenghelis. 2020. "Will COVID-19 Fiscal Recovery Packages Accelerate or Retard Progress on Climate Change?" *Oxford Review of Economic Policy* 26 (S1).

Oxford Martin Commission for Future Generations. 2013. "Now for the Long Term." Oxford.

الصورة: IMF/CORY HANCOCK

أجواء الغموض النايتي

في عالم كوفيد-١٩، أصبحت المخاطر أشد وطأة

بقلم جيفري أوكاموتو

خبير الاقتصاد الأمريكي فرانك نايت وضع نظرية عن الفرق بين المخاطر وعدم اليقين في كتابه الجدير بالمطالعة وعنوانه «المخاطر وعدم اليقين والربح» (*Risk, Uncertainty and Profit*). فالمخاطر «كم قابل للقياس». وقد لا يتسنى معرفة نتيجتها بدقة، لكننا يمكن أن نحسب القدر القليل المرجح منها. وعدم اليقين يعني عدم وجود معلومات تكفي حتى لتضييق نطاق الاحتمالات. وعند مواجهة موقف «غير قابل للقياس» يطلق عليه خبراء الاقتصاد الغموض النايتي.

وإذا كانت هذه العبارة مألوفة، فذلك لأننا نعيش في أكثر الأزمنة غير القابلة للقياس. لقد اضطربت جميع نواحي الحياة لمجرد زيادة صعوبة قياس مخاطر الذهاب إلى العمل أو التسوق لشراء البقالة أو عقد حفل زواج. وبرغم ضرورة الشعور بالتفاؤل، هناك قدر كبير من عدم اليقين الذي يحيط بعلاجات جائحة كوفيد-١٩ والتوصل إلى لقاحات؛ فمتى يمكن أن تتوافر، وما مدى فعاليتها، وكيف سيقبل الناس عليها. وبينما سيحتاج الأمر إلى سنوات لإعادة بناء ما دُمِّر من الاقتصاد واستعادة الوظائف والنمو، سيكون للجائحة تأثير دائم على طريقة اختيارنا لطريقة حياتنا. فالفوضى الاقتصادية في عشرينات القرن الماضي خلفت صدمة من التضخم لدى كثير من الألمان ظلت مصاحبة لهم حتى الآن، وكذلك ظل الأمريكيون الذين عاصروا الكساد الكبير يقتصدون طوال حياتهم. وهذه الجائحة يمكن أن تحُدث تغييرا جذريا في نظرتنا للمخاطر وعدم اليقين وتعاملنا معهما، وستظل عواقبها باقية على قرارات الاستثمار، واستراتيجيات الشركات، والسياسات الحكومية، والإنتاجية الاقتصادية ككل.

الأفراد قد يغيرون نظرتهم للمخاطر بشكل دائم بعد خسارة الدخل بصورة حادة ومفاجئة، فيزداد ادخارهم بدافع الحيطة. وعلى المدى القصير، قد يعني ذلك ديونا أقل، لكنه على المدى الطويل يمكن أن يؤدي إلى تغيرات هيكلية أعمق، مثل تراجع الرغبة في الحصول على قرض عقاري لمدة ثلاثين عاما. وفي كثير من البلدان، تنخفض ملكية المنازل بسبب النظر إلى الدين طويل الأجل على أنه مخاطرة وليس فرصة. وقد تتغير أنماط الاستهلاك إذا اتجه الأشخاص الذين يواجهون مخاطر صحية عالية إلى تجنب أنشطة معينة. وقد يقرر المستهلكون تخزين كميات أكبر من السلع الضرورية خوفا من الإغلاق العام من جديد — وهي أنباء سارة لمصنعي ورق المرحاض، على الأقل! ولكن ماذا عن امرأة شابة ظلت تتأمل مليا ليلة تلو الأخرى وهي جالسة على طاولة مطبخها وتفكر في مشروع يحول حياتها، هل زيادة عزوفها عن المخاطرة الآن يعني أنها لن تبدأ مشروعها أبدا، ولن توظف أحدا أبدا، وأن منتجاتها لن تدخل السوق أبدا؟ إن ارتفاع عدم اليقين يزيد صعوبة التنبؤ بالتأثير الصافي لكثير من التغيرات السلوكية.

الشركات تواجه كذلك مجموعة جديدة من صور عدم اليقين. فصناع السيارات في الولايات المتحدة واجهوا نقصا في القطع التي يحتاجونها لأن ولاية تشيهوهوا المكسيكية، التي يوجد بها العديد من الموردين، حددت نسبة الموظفين الذين يحضرون للعمل وهي ٥٠٪. وهذه الاضطرابات قد تدفع المصنعين إلى تنويع سلاسل توريداتهم أو الاحتفاظ بمخزون أكبر لديهم. وتشكل صحة العاملين مخاطر أخرى جديدة على التشغيل. فهل ستقرر الشركات زيادة الاعتماد على الأتمتة نتيجة لذلك؟

إن تغيير الموردين، والاحتفاظ بكميات أكبر من المخزون، والحاجة إلى الاستثمار في آلات أكثر تطورا، تنطوي كلها على تكاليف يتحملها المصنعون الذين غالبا ما يحققون هوامش ربح ضئيلة. ولكن زيادة الأسعار في فترة ركود أمر صعب كذلك. وبالنسبة للسلع التي تُعد «ضرورية» مثل التوريدات الطبية، قد تغير البلدان لوائحها التنظيمية بشأنها أو تدعم الإنتاج المحلي منها، محفزة بذلك مشهد التنافسية. وكما هو حال الأسر، فإن الشركات المتضررة من هبوط الإيرادات بصورة حادة قد تحتفظ بمقدار أكبر من احتياطيات السيولة الوقائية. وقد تكون هناك بعض التغيرات القابلة للقياس متى استقرت التحولات في الإنتاج

وأصبح التأثير على الدخل أوضح، إلا أن عدم اليقين سيظل باقيا لفترة طويلة في كثير من الشركات.

وسوف يؤدي تقلب السوق، والتوقف عن السداد، والأنظمة المتطورة إلى تغيير المشهد في **القطاع المالي**. وفي ظل التقلبات المفرطة التي شهدتها أوضاع السوق وأسعار الأسهم في وقت مبكر من تفشي الجائحة سوف تتغير نماذج إدارة المخاطر، وتؤثر على الهوامش الوقائية من السيولة ورأس المال التي يُحتفظ بها لإدارة هذه المخاطر. وربما تغيرت اللوائح التنظيمية كذلك، مع سعي صناع السياسات لمنع تكرار التقلب والحد من الحاجة إلى تدخلات البنوك المركزية بهدف الحفاظ على أداء السوق. علاوة على ذلك، سوف يؤدي الركود إلى زيادة الخسائر.

صناع السياسات الاقتصادية يواجهون معضلة جديدة معقدة هي كيف يمولون الطلب المتزايد على الإنفاق وسط هبوط الإيرادات وتصاعد الدين. وبدون التوصل إلى حل للأزمة الصحية، سوف تظل الحكومات تتعامل مع متغيرات غير قابلة للقياس في محاولة منها للتخطيط للمستقبل. أما تدخلات القطاع الخاص من خلال تقديم الضمانات أو الملكية المباشرة فقد تكون لها انعكاسات دائمة ومن الصعب قياسها على المنافسة وإقبال الشركات الخاصة على المخاطر، فضلا على التأثير المباشر على الميزانيات العمومية للقطاع العام.

وما الذي يعنيه ذلك كله لصندوق النقد الدولي؟ لقد دُعينا إلى العمل بصورة لم تحدث من قبل، فقدمنا دعما طارئا لعدد غير مسبوق من البلدان خلال فترة زمنية وجيزة. وأنشأنا تسهيلات دعم جديدة ووسعنا حدود الاقتراض من التسهيلات الموجودة.

ويواجه صندوق النقد الدولي تحديات تشغيلية جديدة في الوقت الحاضر. فقد تقدم كثير من البلدان بطلب مساعدة مالية لتجاوز الأزمة. وبعضها مثقل بأعباء ديون صعبة، بينما قياس مدى القدرة على الاستمرار في تحملها وسط الأجواء المتزايدة من عدم اليقين بشأن آفاق النمو والتجارة ليس هينا. وإذا احتاجت بعض البلدان إلى إعادة التفاوض بشأن ديونها في عالم ما بعد كوفيد-١٩، سيكون على القطاع الخاص القيام بدور أكبر في توفير ضمانات التمويل للحد من عدم اليقين، نظرا لتزايد أهمية دوره كدائن. ويطلب أعضاؤنا كذلك مشورة بشأن السياسات والحصول على مساعدة لتنمية القدرات التي تمكن من التصدي لهذه الصدمة الحادة. ويجب علينا أن نستجيب لها بينما نحن لا نزال بشكل كبير نعمل من بُعد وغير قادرين على السفر. ونواجه قيودا تشغيلية مماثلة فرضت تحديات على إنتاج واحد من أهم موادنا الخام، إنها الإحصاءات القُطْرية الدقيقة التي تصدر في الوقت المناسب.

وفي الواقع، كان على إحدى مهامنا الرئيسية، وهي الرقابة الاقتصادية، أن تجدد ذاتها. وأعود إلى مفاهيم نايت، فإن قدرا كبيرا من عملنا يركز على قياس المخاطر القابلة للقياس ومعالجتها. ونحن نستخدم البيانات الاقتصادية الكلية لوضع سيناريوهات أساسية وتقدير احتمالية تحققها. وكان هذا المنهج قد اتسع بالفعل في أعقاب الأزمة المالية العالمية بوضع سيناريوهات مختلفة وتحليل احتماليتها لتكوين فهم أفضل للمخاطر المحيطة بالتنبؤات الرقمية.

فحجم صدمة الجائحة وتزامنها يثبتان نظرية نايت بشأن عدم اليقين المفرط، ويغيران المشهد بصفة مستمرة. وكان يتعين علينا العمل بسرعة أكبر في هذا الصدد. فعندما كانت لا تزال هناك شكوك بأن سبب العدوى هو تفشي مرض الالتهاب الرئوي في الصين، تواصلنا مع علماء أوبئة لكي نعرف كيف نجمع بين نماذج تنبؤاتهم ونماذجنا. وأُدخِلَت مصادر جديدة من البيانات الضخمة لفهم التغيرات التي تطرأ على سلوك المستهلك حيث وُجِد قصور في الإحصاءات التقليدية. وحتى قبل الجائحة، كنا قد بدأنا استخدام نماذج محاكاة من الطراز العسكري لدراسة التوترات التجارية المتصاعدة. وثبتت جدوى هذا المنهج في محاولتنا لقياس كم المخاطر الجديدة.

وكنت قد طالعت في وقت سابق مقالا عن تعاون عالم أوبئة أمريكي مع شركة إعادة تأمين ألمانية لتقديم خدمة التأمين ضد الأوبئة. وصمما معا نماذج صحية ونظما للإنذار المبكر، ووضعا تقديرات للتأثير الاقتصادي على الأنشطة المعرضة للخطر، وحددا طريقة توزيع المخاطر. وأصبحت هذه الوثيقة متاحة في أواخر ٢٠١٨، لكن العملاء المحتملين وجدوا أنها مكلفة للغاية وعندما وقعت الكارثة في مطلع عام ٢٠٢٠، كان الأوان قد فات لشراء هذا التأمين.

وتبين هذه القصة التحذيرية مقدار ما نحتاجه لتحسين قدراتنا على تقييم المخاطر والتعامل معها. فالمصنعون مثلا، يجب أن يحققوا التوازن في سلاسل توريداتهم بين طريقة الإنتاج «حسب الطلب» (وهي أقل تكلفة لكنها غير مرنة) وطريقة الإنتاج» من باب الاحتياط» (وهي أكثر مرونة لكنها أعلى تكلفة) مع مراعاة عوامل التجارة والإجراءات اللوجستية والظروف الصحية. والعودة إلى الطرق القديمة تبدو من قبيل المجازفة، والتحلي بالصلابة البالغة قد يقلل إنتاجية محركات الاقتصاد.

والتوصل إلى هذا التوازن الجديد بين المخاطرة والصلابة في مواجهة هذا القدر الهائل من عدم اليقين هو أحد التحديات التي سنواجهها في المستقبل. وسوف يقتضي بذل الجهود والتحلي بالصبر والإبداع الفكري. وسوف نحتاج بصفة أساسية إلى مزيد من التعاون العالمي. فلن ينعم الجميع بالأمان إلا عندما ينعم كل واحد منا بالأمان. وبالعمل معا فحسب، سنستطيع التغلب على هذا الكم الهائل من عدم اليقين والاضطرابات الاقتصادية التي أفضى إليها هذا البلاء الميكروسكوبي الجلل. FD

جيفري أوكاموتو هو النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي.

جائحة الديون

الحاجة إلى خطوات جديدة لدفع عملية إعادة التفاوض على الديون السيادية

جيريمي بيولو وكارمن راينهارت وكينيث روغوف وكريستوف تريبيش

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RUDALL30

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى إضافة عدد كبير من البلدان إلى قائمة الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة ذات المديونية الحرجة. وتواجه بعض هذه البلدان أزمة وشيكة، بينما يساعد التراجع الاستثنائي في أسعار الفائدة العالمية على تأخير نفس المصير المحتوم في بلدان عديدة. وترتفع معدلات التعثر في السداد، وتزداد معها الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون. غير أن التحديات الجديدة قد تعوق إعادة التفاوض على الدين ما لم توفر الحكومات وجهات الإقراض متعددة الأطراف أدوات أفضل لاجتياز موجة إعادة الهيكلة.

وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات متعددة الأطراف إجراءات سريعة لتوفير التمويل اللازم في ظل الجائحة والتراجع الحاد في الإيرادات الحكومية ومستويات النشاط الاقتصادي والتوقف المفاجئ في تدفقات رأس المال الخاص (انظر الرسم البياني ١). وفضلا عن القروض الجديدة التي قدمتها المؤسسات متعددة الأطراف، سمح دائنو مجموعة العشرين لبلدان العالم الأكثر فقرا بتأجيل سداد الديون المستحقة عليها، وشجعوا مقرضي القطاع الخاص على أن يحذوا حذوهم — لكن مساعيهم لم تحقق نجاحا كبيرا.

واقتصر تأثير الصدمة الناتج عن الجائحة حتى الآن على البلدان الأكثر فقرا، ولم يتحول إلى أزمة دين كاملة في اقتصادات الأسواق الصاعدة متوسطة الدخل. فقد تراجعت حدة خروج التدفقات الرأسمالية الخاصة واستطاع عدد كبير من البلدان متوسطة الدخل مواصلة الاقتراض في الأسواق الرأسمالية العالمية، وهو ما يرجع جزئيا إلى أوضاع السيولة العالمية المواتية الناتجة عن الدعم الكبير المقدم من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة. ووفقا لصندوق النقد الدولي، أصدرت حكومات الأسواق الصاعدة سندات دين بالعملة الصعبة بقيمة ١٢٤ مليار دولار أمريكي خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، وتركز ثلثا هذا الاقتراض في الربع الثاني.

ولكن أسباب القلق لا تزال قائمة بشأن استمرارية قدرة الأسواق الصاعدة على النفاذ إلى أسواق رأس المال. فربما تكون المرحلة الأخطر لم تأت بعد، لا سيما وأن الموجة الأولى من الجائحة لم تنته. وتَشير التجارب المستمدة من جائحة الإنفلونزا عام ١٩١٨ إلى إمكانية حدوث موجة ثانية أكثر حدة، خاصة وأن أي لقاح فعال قد لا يتوافر على نطاق واسع قبل منتصف عام ٢٠٢١ (أو بعده). حتى في السيناريوهات الأكثر تفاؤلا، سيواجه السفر الدولي معوقات، وقد تستمر حالة عدم اليقين على ارتفاعها في أوساط المستهلكين والشركات. كما سجلت مستويات الفقر العالمية ارتفاعا حادا، ولن يستعيد العديدون وظائفهم بعد انتهاء الأزمة. أما التداعيات السياسية للأزمة في الاقتصادات المتقدمة فلا تزال تتكشف. وقد تتفاقم موجة الانتقادات العنيفة تجاه العولمة، والتي كانت قد تصاعدت بالفعل قبل أزمة كوفيد-١٩.

وبالرغم من نجاح العديد من حكومات الأسواق الصاعدة في الحصول على المزيد من القروض بالعملة المحلية، استمرت الشركات في مراكمة ديون بالعملة الأجنبية. وقد تستسلم حكومات الأسواق الصاعدة للضغوط الشديدة وتضطر إلى إنقاذ الشركات الوطنية الكبرى، على غرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وفضلا عن التراجع الحاد في مستويات التمويل الخاص، يُتوقع انخفاض التحويلات التي يرسلها مواطنو الأسواق الصاعدة العاملون في البلدان الأخرى بما يزيد على ٢٠٪ خلال العام الجاري. وفي الوقت نفسه، ارتفعت احتياجات الاقتراض ارتفاعا حادا؛ نظرا لأن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه نفس الضغوط على ميزانياتها شأنها شأن الاقتصادات المتقدمة. ويتعين تعزيز النظم الصحية وتقديم الدعم للمواطنين الأكثر تضررا. وستزداد احتياجات الاقتراض بمرور الوقت مع تفاقم الأضرار الاقتصادية.

وصاحبت تزايد الضغوط على الميزانية موجة تخفيضات جديدة في المرتبة الائتمانية للديون السيادية تجاوزت مستويات الذروة المسجلة خلال الأزمات السابقة (انظر الرسم البياني ٢). واستمرت الموجة بالرغم من قيام كبرى البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بتيسير الأوضاع الائتمانية. وأثر شراء البنوك المركزية لسندات الشركات المحلية بغرض دعمها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تأثيرا سلبيا على التصنيف الائتماني للديون أيضا.

ويتضح من التجارب التاريخية أن إمكانية استمرار البلدان في الاقتراض رغم ارتفاع خطر عدم السداد ليست أمرا غير معتاد. فوفقا لدراسة شملت ٨٩ فترة شهدت تعثرا في السداد من عام ١٨٢٧ إلى عام ٢٠٠٣، ترتفع مستويات الاقتراض الخارجي والداخلي ارتفاعا حادا عادة خلال الفترة التي تسبق التعثر في السداد (راجع دراسة Reinhart and Rogoff 2009). وحسب أفضل

السيناريوهات، سيكون الأمر مختلفا هذه المرة، وإن كانت التجارب السابقة غير مشجعة.

وفي ظل الارتفاع الحاد في الاحتياجات التمويلية بشكل متزامن في مجموعة كبيرة من البلدان، ثمة احتياج متزايد غير ملحوظ بعد إلى إعادة هيكلة الكثير من الديون بقدر لم يشهده العالم منذ أزمة الدين التي وقعت في الثمانينات. وينبغي أن يكون المقرضون الرسميون على استعداد لاتخاذ اللازم.

ولكنهم سيواجهون معوقات في هذه الحالة نتيجة اتجاهين ظهرا منذ فترة بمعزل عن أزمة كوفيد-١٩، ويمكن اعتبارهما بمثابة «عوامل مسبقة».

أولا، أصبح دائنو القطاع الخاص يطالبون بنصيب ضخم من المبالغ المسددة عند إعادة هيكلة الديون. وبالرغم من أن الديون المستحقة للقطاع الرسمي لها أولوية على الديون المستحقة للقطاع الخاص من الناحية النظرية، تشير معظم التجارب التاريخية إلى العكس.

فخلال أزمة الدين التي شهدتها الأسواق الصاعدة في الثمانينات، نجح دائنو القطاع الخاص في استرداد أموالهم بينما قدم الدائنون الرسميون المزيد من القروض (راجع دراسة Bulow, Rogoff, and Bevilaqua 1992). وشهدت أزمة الدين الأوروبية تطورات مماثلة عندما تحمل المستثمرون بعض الخسائر بالفعل في اليونان، حيث أمكنهم استرداد جزء كبير من أموالهم، وقدمت حكومات منطقة اليورو قروضا ضخمة لتيسير عملية السداد (راجع دراسة Zettelmeyer, Trebesch, and Gulati 2013). وتكرر هذا النمط على مدار قرنين من الإقراض الخاص والرسمي، حيث يتدخل المقرضون الرسميون غالبا عندما يتراجع مستثمرو القطاع الخاص (راجع دراسة Horn, Reinhard, and Trebesch 2020 المشار إليها في الرسم البياني ١).

ويثير تحليل تم إجراؤه مؤخرا لمقارنة الخسائر (الناتجة عن تخفيض الدين ضمانا للسداد) التي يتحملها الدائنون الرسميون ودائنو القطاع الخاص المزيد من الشكوك حول الأولوية المفترضة لقروض القطاع الرسمي (راجع دراسة Schlegl, Trebesch, and Wright 2019).

وينبغي ألا تكون هذه النتائج مثيرة للدهشة. فالحكومات عموما لها تاريخ في حماية الدائنين المحليين الذين يقرضون أموالهم في الخارج (بنوك شمال أوروبا في حالة اليونان على سبيل المثال)، كما تعبأ في الوقت نفسه بالحفاظ على الاستقرار والرخاء في البلد المقترض. ويؤدي هذا السلوك الإيثاري بدوره إلى إضعاف قدرة القطاع الرسمي على التفاوض — لا سيما في مواجهة دائني القطاع الخاص. لذلك قد يجد الدائنون الرسميون أنفسهم مسؤولين في نهاية المطاف عن الجانب الأكبر من الخسائر حتى وإن تحملوا في البداية قدرا ضئيلا فقط من الدين المستحق، كما في حالة اليونان.

ويتمثل التحدي الآخر في **سياسة الامتناع عن المشاركة في إعادة الهيكلة والتقاضي التي يلجأ إليها مستثمرو القطاع الخاص** مؤخرا لتجنب شطب وإعادة هيكلة جزء كبير من الديون المستحقة لهم. فمع تراجع عدد عمليات إعادة الهيكلة، تضمنت نسبة متزايدة منها نزاعات قضائية (انظر الرسم البياني ٣ المنقول عن دراسة Schumacher, Trebesch, and Enderlein 2018). وبالرغم من أن ذلك لا يفسر تماما نجاح القطاع الخاص في زيادة نصيبه في عمليات إعادة هيكلة الديون، فإنه أحد أسباب الاختلالات.

أما العامل المسبق الآخر فيتمثل في استمرار أزمات الدين لفترات زمنية طويلة. فحسب المقولة الشهيرة لرئيس سيتي بنك الأسبق ويليام رودز خلال أزمة الدين التي وقعت في الثمانينات: «من السهل تأجيل سداد الدين. ولكن الخروج من هذه الدائرة أمر صعب».

وقد استمرت فترات التعثر سبع سنوات في المتوسط قبل تسوية الدين، وتتضمن عادة عمليات إعادة هيكلة متعددة (انظر الرسم البياني ٤). ولسوء الحظ، قد تتحول إعادة هيكلة الدين إلى مساومة غالبا ما يكون فيها البلد المدين مستعدا لزيادة ديونه مستقبلا مقابل تخفيض المدفوعات المستحقة عليه حاليا (وله الحق في ذلك)، وعازما تماما على إعادة هيكلة الدين مجددا إذا لزم الأمر. ويساعد هذا التأخر الجانبين أيضا على التفاوض من أجل الحصول على المزيد من الأموال من الدائنين الرسميين (راجع دراسة Bulow and Rogoff 1989). وغالبا ما قد يكون الدائنون مستعدين لتجديد الدين مرة بعد مرة (على الدوام) لتحسين صورة ميزانياتهم العمومية مؤقتا. وفي السيناريو الأسوأ، قد تؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى «عقد ضائع» آخر في مسيرة التنمية وتأخر تسوية الديون لفترات طويلة.

فما الذي يمكن أن تفعله الحكومات ومؤسسات الإقراض متعددة الأطراف لضمان استفادة مواطني البلدان المدينة

الرسم البياني ١

المؤسسات متعددة الأطراف: حبل النجاة

ساعد التمويل السريع الذي قدمته المؤسسات متعددة الأطراف في موازنة التراجع الحاد في الإيرادات الحكومية وانسحاب رأس المال الخاص.

(مليارات الدولارات)

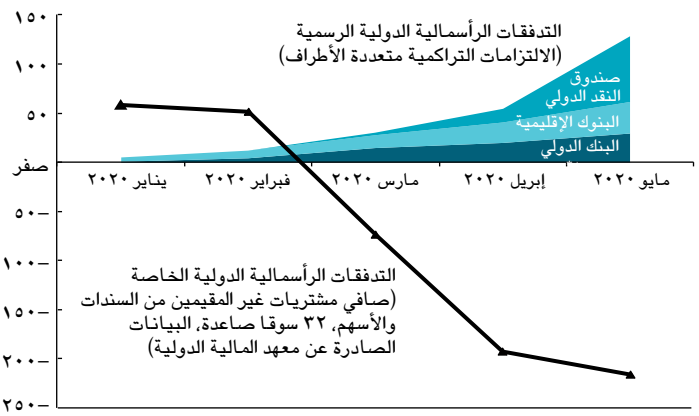

المصدر: دراسة Horn, Sebastian, Carmen M. Reinhart, and Christian Trebesch. 2020. "Coping with Disasters: Two Centuries of International Official Lending," NBER Working Paper 27343, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

الرسم البياني ٢

تخفيض التقييم الائتماني للديون السيادية

نشأت موجة تخفيضات حادة في المرتبة الائتمانية للديون السيادية عام ٢٠٢٠ تجاوزت مستويات الذروة المسجلة خلال الأزمات السابقة.

(حاصل جمع تخفيضات المرتبة الائتمانية السيادية كل ثلاثة أشهر، ١٩٨٠–٢٠٢٠)

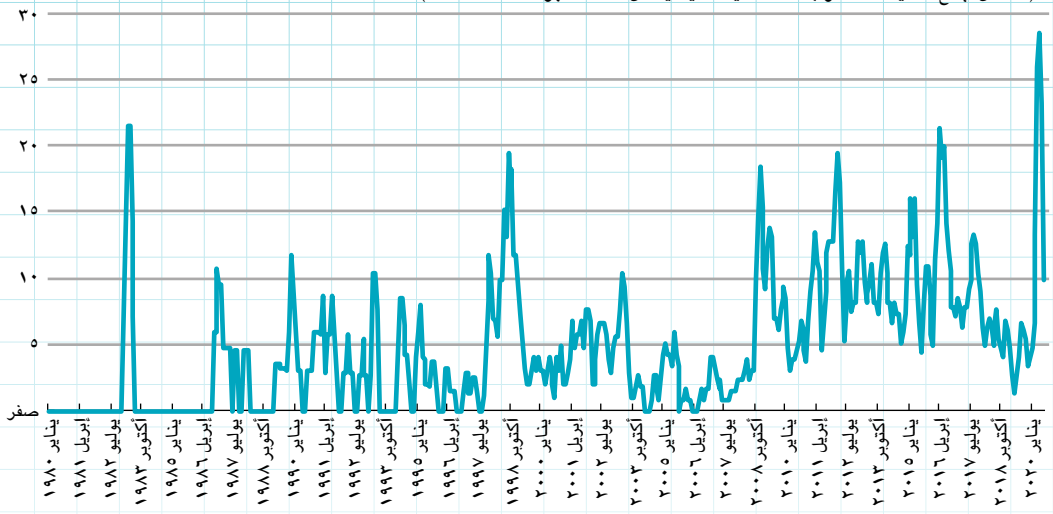

المصادر: مؤسسات فيتش وموديز وستاندرد أند بور، ومنصة Trading Economics.

المتضررة نتيجة الجائحة من التمويل الجديد بدلا من استخدامه في السداد للدائنين؟ وكيف يمكنها تعزيز عملية إعادة هيكلة الديون؟ فيما يلي ثلاث أفكار عملية:

- المزيد من الشفافية بشأن بيانات الدين وعقود الدين

من المهم للغاية أن يواصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين الإصرار على تعزيز شفافية إحصاءات الدين.

إن أحد أهم التعقيدات الجديدة التي يصعب معها تقييم المديونية الخارجية للعديد من الاقتصادات النامية يتعلق بالصين التي أصبحت الدائن الثنائي الأكبر على الإطلاق في السنوات الأخيرة. ولسوء الحظ، غالبا ما يخضع إقراض الصين لشروط عدم الإفصاح، ولا يزال من الصعب تكوين صورة كاملة عن حجم هذه القروض. وقد يساهم توافر بيانات أكثر تفصيلا عن حجم القروض التي يمنحها دائنو القطاع الخاص في تحسين المفاوضات بين الدائنين والمدينين في حالات المديونية الحرجة، والسماح للدائنين والحكومات بتحديد السندات المعرضة لمخاطر امتناع الدائنين عن المشاركة والتقاضي. ويمكن إطلاق مبادرة شفافية شاملة تتضمن على سبيل المثال الإفصاح التام عن مالكي السندات السيادية ومبادلات مخاطر الائتمان السيادية التي تؤدي إلى تغير فوري في تكوين المقرضين. ومن خلال معرفة الأطراف المشاركة والمبالغ المستحقة، سيكون المجتمع الدولي ومواطنو البلدان المتضررة أكثر قدرة على مراقبة كيفية استخدام الموارد الزهيدة في أوقات الأزمات. ويتعين أن تصبح حسابات البلد نفسه أكثر شمولا، مع تحسين جودة بيانات الدين المحلي والديون المستحقة على الشركات المملوكة للدولة. وتزداد أيضا أهمية إدراج أعباء معاشات التقاعد في الحسابات، كما اتضح جليا من عمليات إعادة التفاوض على الدين الأخيرة في ديترويت وبورتو ريكو.

- إعداد تنبؤات اقتصادية واقعية تراعي مخاطر التطورات المعاكسة

من المهم للغاية توافر تنبؤات واقعية عن النمو لتجنب تقدير الاحتياجات التمويلية لبلد ما على المدى القريب بأقل من الواقع، والمغالاة في تقدير قدرته على خدمة التزامات الدين. ويشير جيمس بوتون، المؤرخ لدى صندوق النقد الدولي، إلى أنه خلال الجزء الأكبر من أزمة الدين التي وقعت في الثمانينات، ظلت توقعات النمو مفرطة في التفاؤل، لا سيما في أمريكا اللاتينية. ومن شأن التنبؤات الواقعية، لا سيما التي تراعي هشاشة البلدان ذات المديونية الحرجة، التعجيل بحل جميع الأزمات. وبالرغم من أن الكشف المبكر عن حالات الإعسار وتحديد الحالات التي تتطلب شطب قدر كبير من الديون ليسا ضمانا لسرعة تسوية الدين، فإنهما يمثلان خطوة في هذا الاتجاه.

- سن قوانين جديدة لضمان إعادة هيكلة الديون السيادية حسب القواعد

يمكن أن يساهم اتخاذ خطوات قانونية بمناطق الاختصاص المنظمة للسندات الدولية (نيويورك ولندن على

الرسم البياني ٣

المخاطر القانونية

تزداد نسبة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية التي تنطوي على منازعات قضائية.

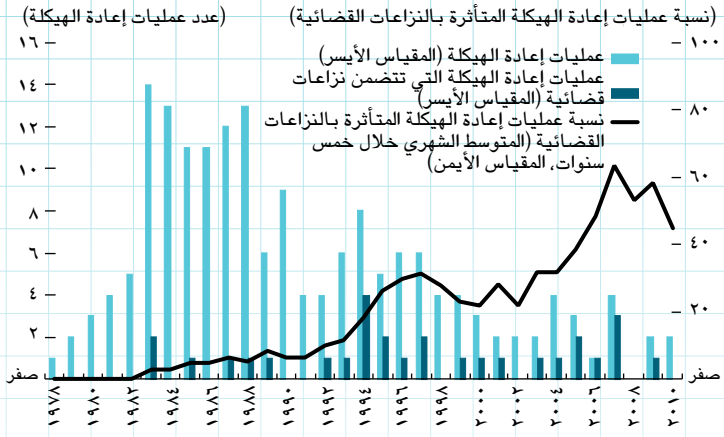

المصدر: دراسة Schumacher, Julian, Christoph Trebesch, and Henrik Enderlein. 2018. "Sovereign Defaults in Court." CEPR Discussion Paper 12777, Centre for Economic Policy Research, London.

الرسم البياني ٤

إعادة التفاوض على الديون السيادية: عملية طويلة المدى

تستمر حالات التعثر لما يزيد على ٧ سنوات في المتوسط.

(عدد فترات التعثر، ١٩٧٠ – ٢٠١٥)

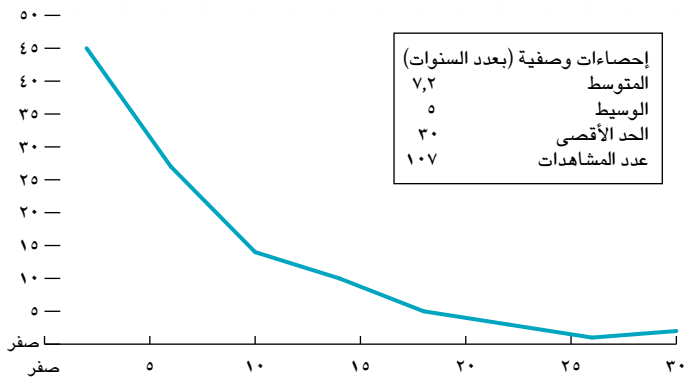

المصدر: دراسة Meyer, Josefin, Carmen M. Reinhart, Christoph Trebesch, and Clemens von Luckner, 2020. "Serial Sovereign Debt Restructurings and Delay: Evidence from the 1930 and 1980s Default Waves." Unpublished, Harvard University, Cambridge, MA.

وجه الخصوص، وغيرهما)، أو حيث تتم تسوية المدفوعات، في تنظيم عملية إعادة هيكلة الديون بشكل أفضل من خلال زيادة تكافؤ الفرص بين المدينين السياديين والدائنين. فعلى سبيل المثال، يمكن للتشريعات الوطنية فرض حد أقصى على المبالغ التي يمكن استردادها من السندات الحكومية غير المسددة التي تم شراؤها بخصم كبير. وفي عام ٢٠١٠، أقرت المملكة المتحدة قانونا مماثلا بالنسبة للبلدان المشاركة في المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما أصدرت بلجيكا عام ٢٠١٥ ما أسمته بقانون مكافحة الصناديق الانتهازية الذي يمنع المقرضين الذين يميلون إلى خيار التقاضي من عرقلة المدفوعات المسددة عبر مؤسسة يوروكلير لمقاصة السندات. وسيساهم ذلك أيضا في تشجيع القوانين على تسهيل معظم عمليات إعادة الهيكلة، مما سيتيح للكيان السيادي وأغلبية المقرضين تقريبا التوصل إلى اتفاق ملزم لجميع المقرضين المشاركين في إعادة الهيكلة.

وتعد الجائحة العالمية صدمة قد لا تأتي إلا مرة في القرن وتستحق بالتالي استجابة جادة من جانب دائني القطاع الرسمي والقطاع الخاص تجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك الحفاظ على نظام التداول العالمي ومساعدة البلدان على تجاوز مشكلات الدين.

ويتعين أن يكون الدعم وشيكا، بغض النظر عن التقدم الذي يمكن إحرازه نحو تعزيز إدارة عمليات إعادة هيكلة الديون. ولكن ضمان وصول أكبر قدر ممكن من المساعدات إلى مواطني البلدان المدينة يتطلب العدالة بين الدائنين والمساواة في تقاسم الأعباء فيما بينهم، لا سيما فيما بين دائني القطاع الرسمي والقطاع الخاص. وكلما ازداد حجم المساعدات الرسمية والقروض الميسرة التي يمكن توجيهها نحو مساعدة المواطنين المعوزين حول العالم — وقلت احتمالات استخدام هذه المساعدات في سداد ديون الدائنين المتعنتين — كان ذلك أفضل. FD

جيريمي بيولو أستاذ كرسي ريتشارد ستيب للاقتصاد بكلية ستانفورد لإدارة الأعمال، **وكارمن راينهارت** نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي، **وكينيث روغوف** أستاذ كرسي توماس كابوت للسياسة العامة وأستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، **وكريستوف تريبيش** أستاذ المالية الدولية بمعهد كيل للاقتصاد العالمي.

المراجع:

Bulow, Jeremy, and Kenneth Rogoff. 1989. "A Constant Recontracting Model of Sovereign Debt." *Journal of Political Economy* 97 (February): 155–78.

———, and Afonso Bevilaqua. 1992. "Official Creditor Seniority and Burden Sharing in the Former Soviet Bloc." *Brookings Papers on Economic Activity* 1, 195–222. Washington, DC: Brookings Institution.

Reinhart, Carmen M., and Kenneth Rogoff. 2009. *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schlegl, Matthias, Christoph Trebesch, and Mark L. J. Wright. 2019. "The Seniority Structure of Sovereign Debt." NBER Working Paper 25793, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Zettelmeyer, Jeromin, Christoph Trebesch, and Mitu Gulati. 2013. "The Greek Debt Restructuring: An Autopsy," *Economic Policy* 28 (75), 513–63.

هزيمة الانقسام الكبير

كشفت الجائحة النقاب عن الانقسامات العميقة، ولكن الفرصة لا تزال سانحة لتغيير المسار

جوزيف ستيغليتس

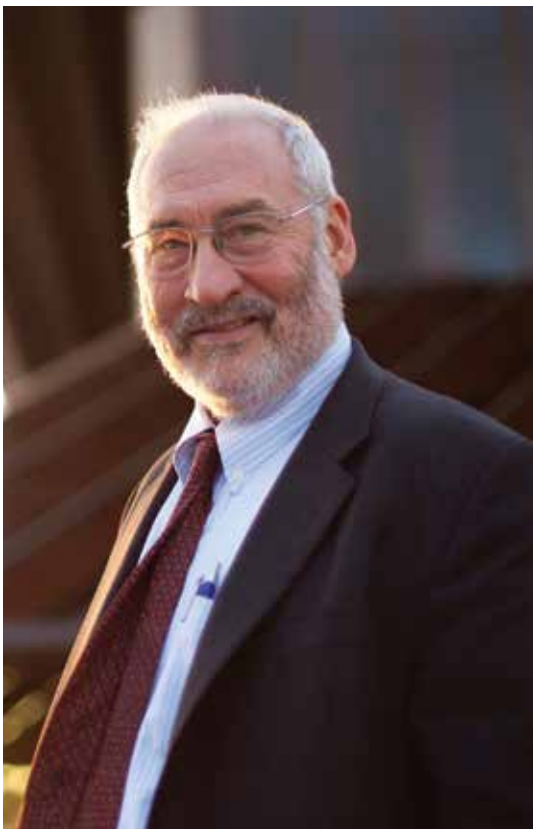

الصورة: DANIEL BAUD AND SYDNEY OPERA HOUSE

فيروس كوفيد-١٩ لم يراع تكافؤ الفرص: فهو يصيب من هم في حالة صحية سيئة وأولئك المعرضين لقدر أكبر من الاختلاط بآخرين في حياتهم اليومية. ويعني ذلك أنه يصيب الفقراء بشكل غير تناسبي، وخاصة في البلدان الفقيرة وفي اقتصادات متقدمة مثل الولايات المتحدة التي لا ضمان فيها للحصول على الرعاية الصحية. وأحد أسباب تسجيل الولايات المتحدة لأعلى أعداد حالات الإصابة والوفيات (على الأقل حسب ما ورد في الصحف) هو أن متوسط مستويات الرعاية الصحية لديها من أدنى المستويات بين كبرى الاقتصادات المتقدمة، وخير مثال على ذلك انخفاض متوسط العمر المتوقع (وهو الآن أقل مما كان عليه حتى منذ سبع سنوات مضت) كما أنها تسجل أعلى مستويات الفوارق الصحية.

وهناك فروق ملحوظة في أنحاء العالم في طريقة التعامل مع الجائحة، من حيث مدى نجاح البلدان في الحفاظ على صحة مواطنيها واقتصاداتها وفي حجم ما بدا من عدم المساواة. وتكمن وراء هذه الفروق أسباب كثيرة: حالة الرعاية الصحية التي كانت موجودة مسبقا وعدم مساواة النظم الصحية، ومدى استعداد البلد وصلابة اقتصاده، وجودة الاستجابة العامة، بما فيها الاعتماد

نحن في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد.

على العلم والخبرة، وثقة المواطنين في توجيهات الحكومة، وكيف وازن المواطنون بين «حرياتهم» الفردية بفعل ما يحلو لهم مقابل حرية الآخرين، مدركين أن أفعالهم قد ولدت مؤثرات خارجية. وسوف يقضي الباحثون سنوات يحاولون تفسير قوة الآثار المختلفة.

ويمكننا مع ذلك استخلاص دروس محتملة من تجارب اثنين من البلدان. فإذا كانت الولايات المتحدة تمثل إحدى الحالات المتطرفة، ربما كانت نيوزيلندا هي الطرف النقيض. فحكومة هذا البلد أثبتت كفاءتها في الاعتماد على العلم والخبرة في اتخاذ قراراتها، بلد لديه مستوى عال من التضامن الاجتماعي — إذ يدرك المواطنون أن سلوكهم يؤثر على الآخرين — ومن الثقة، بما فيها الثقة في الحكومة. فقد تمكنت نيوزلندا من السيطرة على المرض وتعمل حاليا على إعادة توزيع بعض الموارد غير المستخدمة بالقدر الكافي لبناء نوع الاقتصاد الذي ينبغي أن يسود عالم ما بعد الجائحة: اقتصاد أكثر اخضرارا ويُبنى على المعرفة بشكل أكبر، وحتى على قدر أكبر من المساواة والثقة والتضامن. وهناك ديناميكية طبيعية فعالة. فهذه السمات الإيجابية يمكن أن تبني على بعضها بعضا. وبالمثل، يمكن أن تكون هناك سمات معاكسة مدمرة ترهق المجتمع، وتفضي إلى تقلص الاحتواء وزيادة الاستقطاب.

ولسوء الحظ، وبقدر السوء الذي كانت عليه عدم المساواة قبل الجائحة، وبقدر قوة الجائحة في كشف أوجه عدم المساواة في مجتمعنا، فإن عدم المساواة في عالم ما بعد الجائحة يمكن أن تكون أكبر من ذلك ما لم تتخذ الحكومات إجراءات حيالها. والسبب بسيط: فمرض كوفيد–١٩ لن ينتهي بسهولة. وستظل هناك مخاوف من ظهور جائحة أخرى. وهناك الآن احتمالات أكبر بأن القطاعين العام والخاص سيتضرران من هذه المخاطر بشدة. الأمر الذي يعني النظر إلى أنشطة معينة وسلع وخدمات معينة وعمليات إنتاج معينة باعتبارها تنطوي على مخاطر أكبر وتكاليف أعلى. وبينما الروبوتات تُصاب بفيروسات، فالتعامل مع فيروساتها أسهل بكثير. لذلك فمن المحتمل أن تحل الروبوتات محل الإنسان، بصورة هامشية على أقل تقدير. والتواصل عبر «زووم» سيحل محل السفر بالطائرة، بصورة هامشية على الأقل. وتزيد الجائحة من تهديد الأتمتة للعاملين في المجالات التي تحتاج لمهارات محدودة، وفي الخدمات التي تتطلب التفاعل وجها لوجه ممن ترى الدراسات إلى الآن أنهم أقل تأثرا — كالعاملين في مجالي التعليم والصحة على سبيل المثال. وسوف يعني ذلك كله انخفاض الطلب على أنواع معينة من العمل. وسوف يؤدي هذا التحول بصورة شبه مؤكدة إلى زيادة عدم المساواة — فيعجل الاتجاهات الموجودة بالفعل بطريقة أو بأخرى.

اقتصاد جديد وقواعد جديدة

إن الرد السهل هنا هو الإسراع برفع مستوى المهارات والتدريب بالتوازي مع تغيرات سوق العمل. ولكن هناك من الأسباب المعقولة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الخطوات وحدها لن تكفي. فسوف تكون هناك حاجة إلى وضع برنامج شامل للحد من عدم المساواة في توزيع الدخل. ويتعين أن يقر هذا البرنامج بداية بأن نموذج المنافسة التوازنية (الذي يستخدمه المنتجون لتحقيق أقصى حد ممكن من الربح، ويحقق للمستهلكين أقصى حد من المنفعة، وتتحدد الأسعار في أسواق تنافسية تحقق تعادل العرض والطلب) الذي ظل يهمن على فِكر خبراء الاقتصاد لما يزيد على قرن لا يقدم صورة جيدة للاقتصاد اليوم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بفهم تزايد عدم المساواة أو حتى النمو المدفوع بالابتكار. فنحن لدينا اقتصاد يقع تحت طائلة نفوذ السوق والاستغلال. وقواعد اللعبة مهمة. فقد اجتمعت عوامل ضعف القيود على قوة الشركات، وانكماش القوة التفاوضية للعاملين إلى أدنى حد، وتقلص القواعد التي تحكم استغلال المستهلكين والمقترضين والطلاب والعاملين، فأدت معا إلى اقتصاد أضعف أداء تشوبه زيادة السعي لتحقيق الريع وزيادة عدم المساواة.

نحن في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد. على سبيل المثال، نحن في حاجة إلى سياسات نقدية تركز بقدر أكبر على ضمان التوظيف الكامل لجميع الفئات ولا تقصر تركيزها على التضخم، وإلى قوانين إفلاس متوازنة بشكل أفضل، لتحل محل تلك التي أصبحت تفرط في مساندة الدائنين وأتاحت القدر اليسير من مساءلة المصرفيين الذين شاركوا في الإقراض الجائر، وإلى قوانين حوكمة الشركات التي تقر بأهمية جميع الأطراف المعنية، وليس المساهمين وحسب. والقواعد التي تحكم العولمة يجب ألا تقتصر على مجرد تحقيق مصالح الشركات، فيتعين حماية العاملين والبيئة. ويتعين أن تقوم تشريعات العمل بدور أفضل في حماية العاملين وتوسيع نطاق العمل الجماعي.

ولكن ذلك كله لن يحقق ما نحتاج إليه من مساواة وتضامن، في الأجل القصير على أقل تقدير. وسيتعين علينا تحسين توزيع الدخل في السوق وكذلك إعادة توزيعه على حد سواء. وعلى عكس ما هو منتظر، فبعض البلدان التي تسجل أعلى درجات عدم المساواة في توزيع الدخل المتحقق من السوق، مثل الولايات المتحدة، تطبق بالفعل نظم الضرائب التنازلية مما يعني أن أصحاب أعلى مستويات الدخل يدفعون نسبة أصغر من دخلهم كضرائب مقارنة بالعاملين الأقل دخلا.

وعلى مدار العقد الماضي، أدرك صندوق النقد الدولي أهمية المساواة في تشجيع الأداء الاقتصادي الجيد (بما فيه النمو والاستقرار). ولا تلقي الأسواق في حد ذاتها بالا للآثار الأوسع من القرارات اللامركزية التي تفضي إلى المغالاة في الاقتراض بعملات أجنبية أو الإفراط في عدم المساواة. ففي فترة حكم الليبرالية الجديدة، لم يأبه أحد بمدى مساهمة السياسات (مثل تحرير الأسواق الرأسمالية والمالية) في زيادة التقلب وعدم المساواة، ولا بما أدت إليه التغيرات الأخرى في السياسات — مثل التحول من البرامج ذات المنافع المحددة إلى البرامج ذات المساهمات المحددة، أو من معاشات التقاعد العامة إلى الخاصة — من تعميق شعور الأفراد بعدم الأمان، وكذلك زيادة التقلب الاقتصادي الكلي، من خلال إضعاف أدوات التثبيت التلقائي للاقتصاد.

وهذه القواعد هي التي تحدد اليوم أشكال كثير من جوانب ردود أفعال الاقتصادات في مواجهة كوفيد–١٩. ففي بعض البلدان، شجعت هذه القواعد على قصر النظر وعدم المساواة، وهما من سمات المجتمعات التي لم تتعامل مع كوفيد–١٩ بشكل جيد. فلم تكن هذه البلدان معدة بقدر كاف لمواجهة الجائحة، فسلاسل التوريد العالمية التي بنتها لم تكن على قدر كاف من الصلابة. وعندما تفشى فيروس كوفيد–١٩، على سبيل المثال، لم تتمكن الشركات الأمريكية حتى من توريد ما يكفي من منتجات بسيطة مثل

بينما كشفت الجائحة عن تفاوتات هائلة بين بلدان العالم، من المرجح أن تؤدي الجائحة ذاتها إلى زيادة هذه التفاوتات.

الكمامات والقفازات، ناهيك عن منتجات أعقد مثل أدوات الفحص وأجهزة التنفس الاصطناعي.

الأبعاد الدولية

كشف فيروس كوفيد-١٩ عن أوجه عدم المساواة بين البلدان وأسفر عن تفاقمها مثلما هو الحال داخل البلدان. فالاقتصادات الأقل نموا تعاني من ظروف صحية سيئة، ونظمها الصحية أقل استعداد للتعامل مع الجائحة، والأوضاع المعيشية لسكانها تزيد من مخاطر تعرضهم للإصابة بالمرض، وهم ببساطة لا يمتلكون الموارد التي تمتلكها الاقتصادات المتقدمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية بعد الجائحة.

ولن تتسنى السيطرة على الجائحة حتى تتم السيطرة عليها في كل مكان؛ ولن تتحسن حالة الهبوط الاقتصادي حتى يتحقق تعاف عالمي قوي. لهذا السبب، فالمسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية — بقدر ما هي شواغل إنسانية — التي تجعل الاقتصادات المتقدمة تقدم المساعدة التي تحتاج إليها الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة. وبدون هذه المساعدة، ستستمر الجائحة العالمية لفترات أطول مما ستكون عليه لو قُدِّمَت المساعدة، وستزداد عدم المساواة في العالم، وسيكون هناك تباعد عالمي.

وبينما أعلنت مجموعة العشرين أنها ستستخدم كل الأدوات المتاحة لديها لتقديم هذا النوع من العون، فالمساعدة التي قُدِّمَت حتى الآن غير كافية. وبصفة خاصة، كانت إحدى الأدوات المتاحة والتي استُخْدِمَت في ٢٠٠٩ ولم تُستخدم بعد هي إصدار وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة ٥٠٠ مليار دولار. ولم يتسن حتى الآن التغلب على فقدان الحماس في الولايات المتحدة أو الهند. فتوفير حقوق السحب الخاصة سيمثل مساعدة هائلة للاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة — بينما يتحمل دافعو الضرائب في الاقتصادات المتقدمة تكلفة بسيطة أو منعدمة. وسيكون من الأفضل أن تساهم تلك الاقتصادات بحقوق السحب الخاصة التي تُخصص لها في صندوق استئماني يُستخدم في تلبية الاحتياجات الملحة للاقتصادات النامية من أجل المواجهة الملحة للجائحة.

ولهذا السبب أيضا، فقواعد اللعبة لا تؤثر على الأداء الاقتصادي وعدم المساواة داخل البلدان وحسب، ولكنها تطالها بين البلدان كذلك، وفي هذا الصدد تقوم القواعد والمعايير التي تحكم العولمة بدور محوري. وتبدو بعض البلدان ملتزمة بمسألة «قومية اللقاح». وهناك بلدان أخرى، مثل كوستا ريكا، تبذل قصارى جهدها لضمان استخدام كل ما يتوافر لديها من معرفة تتعلق بمعالجة فيروس كوفيد-١٩ بما فيه النفع للعالم أجمع، على نحو مشابه لتحديث لقاح الأنفلونزا كل عام.

وهناك احتمالات بأن تفضي الجائحة إلى سلسلة متلاحقة من أزمات الدين. ففي ظل انخفاض أسعار الفائدة مقترنا بدفع الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة للقروض والإسراف في الاقتراض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ازدادت ديون العديد من البلدان وتجاوزت قدرتها على خدمتها، نظرا لحجم انكماش النشاط الاقتصادي بفعل الجائحة. وينبغي أن يعلم الدائنون الدوليون، وخاصة الدائنين من القطاع الخاص، أن فاقد الشيء لا يعطيه. فسوف تُعاد هيكلة الديون. والسؤال الوحيد هو ما إذا كانت ستجري بطريقة منظمة أم غير منظمة.

فبينما كشفت الجائحة عن تفاوتات هائلة عبر بلدان العالم، من المرجح أن تؤدي الجائحة ذاتها إلى زيادة هذه التفاوتات، مخلفة آثارا غائرة دائمة، ما لم يكن هناك ما يبرهن على زيادة التضامن العالمي والوطني. فالمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، قامت بدور قيادي على مستوى العالم، وعملت بطرق يُحتذى بها. وهناك كذلك قيادات في بعض البلدان مكنتها من معالجة الجائحة والتعامل مع عواقبها الاقتصادية — بما فيها أوجه عدم المساواة التي كانت ستظهر على أي حال. ولكن بقدر النجاح الهائل الذي تحقق في بعض الأماكن، شهدت مناطق أخرى إخفاقات هائلة أيضا. وتلك الحكومات التي فشلت في الداخل عرقلت الاستجابة العالمية اللازمة. والأمل معقود على تغيير المسار مع وضوح الأدلة على تفاوت النتائج المتحققة. فالجائحة على الأرجح ستظل بيننا لفترة طويلة وستظل عواقبها الاقتصادية لفترة أطول بكثير. ولا تزال أمامنا فرصة لتغيير المسار. FD

جوزيف ستيغليتس أستاذ في جامعة كولومبيا وحائز على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية.

تعزيز

التعاون المالي العالمي

الأزمة الحالية تبرز ضرورة تعزيز البنيان المالي العالمي

باري آيكنغرين

تمثل جائحة كوفيد–١٩ أهم اختبار تعرض له الاقتصاد العالمي، لا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لقياس قدرته على تحمل الضغوط. وفي بداية الأزمة، كان من المأمول أن تفلت البلدان منخفضة الدخل من براثن الفيروس بسبب قلة الرحلات الجوية التي تربطها بباقي العالم، أو أن يتم احتواء الفيروس في البلدان التي شهدت جوائح في السابق — مثل إفريقيا جنوب الصحراء. ولكن هذه الآمال تبددت جميعها. وصرنا نعلم الآن أن الفيروس يهدد جميع أنحاء العالم، بل إن البلدان التي استطاعت تجنب أزمة صحية كاملة الأركان لم تسلم من تداعيات مالية حادة.

غير أن هذا الأثر المالي سبق الظهور الفعلي لفيروس كوفيد–١٩ في العالم النامي. فخلال الفترة من فبراير إلى إبريل، خرجت تدفقات رأسمالية من الأسواق الصاعدة والواعدة تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يزيد بخمسة أضعاف عن التدفقات الرأسمالية الخارجة في الشهور الثلاثة الأولى من الأزمة المالية العالمية. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، يُتوقع تراجع تحويلات المغتربين مجددا بمقدار ١٠٠ مليار دولار أمريكي إضافية في عام ٢٠٢٠، أي أربعة أضعاف الانخفاض الذي شهدته تلك الأزمة السابقة. كذلك أشارت التنبؤات إلى تراجع التجارة العالمية بوتيرة أسرع مقارنة بعام ٢٠٠٩. وانهارت أسعار السلع الأولية بسبب الركود العالمي، وتراجعت قيم عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الدولار.

وكان ذلك بمثابة صدمة ذات أبعاد غير مسبوقة. واستجابت الحكومات من خلال برامج إنفاق طارئة لدعم الأسر والشركات. وخفضت البنوك المركزية بالأسواق الصاعدة أسعار الفائدة، فضلا عن تنفيذ عمليات شراء أوراق مالية في بعض الحالات. ونتيجة لذلك، كان التأثير السلبي على الاقتصادات والنظم المالية نوعا ما أقل حدة مما كان متوقعا في البداية.

وبالنسبة للأسواق الصاعدة، كانت هذه الاستجابة على صعيد السياسات غير مسبوقة، بل كانت عكس الإجراءات التي اضطرت إلى اتخاذها في أزمات سابقة. وكان هذا التناقض بمثابة شاهد على التقدم المحرز في بناء الحيز المالي ومصداقية جهود مكافحة التضخم. ويتمثل الشاهد الآخر في الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية للأسواق الصاعدة والتي طبقت إطارا رسميا لاستهداف التضخم كأداة لدعم المصداقية. فخلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، تمكنت هذه البنوك المركزية من إجراء تخفيضات على أسعار الفائدة تجاوزت التخفيضات التي أجرتها البنوك المركزية التي لا تطبق إطارا لاستهداف التضخم بمقدار ٤٠ إلى ٥٠ نقطة أساس.

ولا ينكر ذلك وجود ضغوط مالية. ولكن موجة التعثر في سداد الديون وانهيارات العملة والنظم المالية لم تبدأ كما توقع البعض، أو ربما لم تبدأ بعد على الأقل.

هيمنة الدولار

نجحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في تجنب الأسوأ، ولكن ذلك لا يعني أنها تجنبت السيئ. وقد أبرزت التداعيات المالية لأزمة كوفيد–١٩ ضرورة تصحيح مواطن الضعف المتبقية في البنيان المالي العالمي.

وبداية، تعد هذه الجائحة تذكرة بمدى اعتماد الاقتصاد العالمي — واقتصادات الأسواق الصاعدة خصوصا — على الدولار لدعم السيولة الدولية. فسوق المعاملات الدولية بين البنوك، التي تقوم البنوك من خلالها بالاقتراض والإقراض فيما بينها، تعتمد اعتمادا كبيرا على الدولار. ويُستخدم الدولار في ٨٥٪ من معاملات الصرف الأجنبي حول العالم. وهو الأداة الأهم على الإطلاق لدفع فواتير التجارة وتسوية المعاملات. ومعظم السندات التي يتم تداولها وبيعها لمستثمرين أجانب مقومة بالدولار أيضا.

ويمكن للبلدان حماية أنفسها من حالات عجز السيولة المفاجئة عند امتناع البنوك عن إقراضها من خلال حيازة احتياطيات بالدولار. وكان هناك تحرك كبير في هذا الاتجاه من جانب البنوك المركزية والحكومات في العقود الأخيرة، وهو أحد أسباب عدم التعرض لعجز دولاري وعسر مالي أكثر حدة في ظل الجائحة.

لكن أحد التفسيرات الأكثر أهمية وراء عدم حدوث ندرة شديدة في الدولار يتمثل في التدابير الاستثنائية التي قام بها بنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث أخذ على عاتقه تقديم الدعم اللازم للبنوك المركزية الأجنبية في صورة عقود مبادلات بالدولار وتسهيلات لإعادة شراء سندات الخزانة. وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء مجموعة كبيرة من الأصول ذات الدخل الثابت، مما ساعد في ضخ قدر كبير من السيولة في الأسواق المالية وتخفيض فروق العائد إلى مستويات ما قبل الأزمة. ولم يجد المستثمرون الباحثون عن استثمارات ذات عائد أكبر ملاذا بخلاف الأسواق الصاعدة التي كانت سندات الدين الصادرة عنها من الأصول القليلة ذات العائد الثابت التي لم يقم بنك الاحتياطي الفيدرالي بشرائها. ويفسر ذلك في جزء كبير منه عودة رأس المال مجددا إلى الأسواق الصاعدة عقب الضغوط الأولية التي واجهتها.

وقد ساهمت الإجراءات القوية التي اتخذها بنك الاحتياطي الفيدرالي في تجنيب الأسواق المالية العالمية

الرسم التوضيحي: DAVIDE BONAZZI

مرارة الاستسلام، ولكنها أبرزت أيضا أوجه القصور التي ينطوي عليها النظام المالي الدولي. فقد طرح بنك الاحتياطي الفيدرالي عقود المبادلات في مجموعة مختارة من البلدان فقط، مع غياب الشفافية بشأن معايير الاختيار. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان سيوجد مجلس للاحتياطي الفيدرالي على نفس القدر من الحكمة لاتخاذ إجراء مماثل في الأزمات المستقبلية.

وقد أفضى ذلك إلى اقتراحات بقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي، وربما البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الأخرى أيضا، بتفويض سلطة اتخاذ قرار طرح عقود المبادلات لجهة تحكيم تتمتع بالنزاهة، مثل صندوق النقد الدولي. ولكن نظرا لأن البنوك المركزية ليست أعضاء في الصندوق، سيكون القرار للحكومات — وهو ما يعتبر مشكلة. فالحكومات، لا سيما حكومات البلدان المصدرة للعملات الدولية الرئيسية، لا تميل إلى التنازل للمجتمع الدولي عن سيطرتها على الميزانيات العمومية لبنوكها المركزية.

الأدوار المنوطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

بالإشارة إلى صندوق النقد الدولي، نتذكر مصدرا آخر لحصول اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على احتياجاتها من الدولار، وهو تسهيلات الإقراض المقدمة من الصندوق. وقد تحرك الصندوق على وجه السرعة استجابة للجائحة من خلال استحداث خط السيولة قصيرة الأجل، وهو تسهيل جديد لصرف مساعدات السيولة، مع تيسير الاستفادة من التسهيلات القائمة، بما في ذلك بعض التسهيلات التي تسمح بالإقراض دون وجود برنامج شامل. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، تلقى الصندوق ما يزيد على ١٠٠ طلب للحصول على تمويل طارئ.

وتبلغ الطاقة الإقراضية الكلية للصندوق تريليون دولار أمريكي. وقد يكون هذا المبلغ غير كاف للتعامل مع جميع تداعيات الجائحة والمستجدات اللاحقة. وتجنب الصندوق تقلص موارده من خلال إعادة التفاوض على اتفاقات الاقتراض الثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات الجديدة للاقتراض. غير أن جهود تعزيز هذه الموارد من خلال زيادة حصص العضوية لم تحقق أي نتائج. فضلا عن ذلك، لم توافق أغلبية مشروطة من البلدان على إجراء توزيع جديد لمخصصات حقوق السحب الخاصة بالرغم من المطالبات الكثيرة من جانب الدوائر الرسمية والأكاديمية. ويعد إصلاح حوكمة الصندوق في سياق المراجعة العامة للحصص وتعزيز الدور الدولي لحقوق السحب الخاصة من القضايا المثارة منذ فترة طويلة. وتذكرنا أزمة كوفيد–١٩ بأن هذه الجهود لا تزال غير مكتملة، وأن عدم اكتمالها يضعف شبكة الأمان المالي العالمية.

أما المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي، وهي البنك الدولي، فقد تمثلت مساهمته للمساعدة في تجاوز الأزمة في إصدار سندات الجائحة. وكان البنك الدولي قد طرح سندات لمستثمري القطاع الخاص، بدعم مالي من مجموعة من الاقتصادات المتقدمة المانحة، استجابة لتفشي مرض الإيبولا في غرب إفريقيا عام ٢٠١٧، بحيث تُدفع قيمتها للبلدان المتضررة في حالات الجوائح. وفي السابق، بدت هذه السندات أداة مثالية لتأمين البلدان الفقيرة ضد الصدمات المرتبطة بالصحة.

ولكن ما حدث خالف التوقعات. فيبدو الآن أن هذه السندات تم تصميمها بشكل معقد للغاية، حيث تضمنت وثائقها تفاصيل معقدة حالت دون إمكانية تحديد حقوق المستثمرين والحكومات على حد سواء. ولم تتحقق الشروط الصارمة لصرف المدفوعات إلا بعد مرور ١٣٢ يوما على تفشي المرض والكشف عما يزيد على مليوني إصابة حول العالم. وكان من بين متغيرات تفعيل عملية الدفع عدد الحالات المكتشفة والمعلنة على المستوى الوطني، وكانت البلدان الفقيرة أقل قدرة على اكتشاف الحالات والإعلان عنها. وعلى عكس سندات الكارثة التي تصرف قيمتها في حالات الفيضانات أو الزلازل التي تؤثر على بلد واحد أو عدة بلدان، نتج عن سندات الجائحة مدفوعات عديدة متزامنة نظرا لأن جائحة كوفيد–١٩ طال تأثيرها العالم كله. لذلك خسر المستثمرون في هذه السندات جانبا كبيرا من أرباحهم.

واتضح عزوف الاقتصادات النامية والمستثمرين عن المشاركة في هذه الآلية عندما ألغى البنك الدولي خططه لطرح إصدار جديد من سندات الجائحة هذا العام. وتعد فكرة توفير نوع من التأمين المالي ضد الجوائح سليمة من الناحية المفاهيمية، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى آلية مرضية.

التعامل مع الديون

وأخيرا، هناك تحد يتعلق بخدمة الدين في وقت شهد انهيار أسعار السلع الأوليّة والتجارة العالمية. وإدراكاً لهذا الواقع، قام صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠٢٠ بتخفيف أعباء خدمة الدين لمدة ٦ أشهر في البداية عن ٢٩ بلدا منخفض الدخل حصلت على قروض في السابق. فضلا عن ذلك، دعت كريستالينا غورغييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، الحكومات المانحة لقروض ثنائية للبلدان منخفضة الدخل ودائني القطاع الخاص إلى تعليق السداد. وعقب اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، أعلنت مجموعة العشرين عن «خطة عمل مجموعة العشرين» التي أيدت هذه الأفكار.

غير أن هذه المبادرات واجهت مشكلات بسبب صعوبة العمل المشترك. فبالنسبة للدائنين الرسميين الثنائيين، لم يبدُ تعليق المدفوعات فكرة منطقية في حال امتناع الحكومات الأخرى عن القيام بالمثل. ففي هذه الحالة، يستفيد المدين من تخفيف ديونه جزئيا فقط، وتتحمل الحكومات التي وافقت على المشاركة التكلفة الناتجة عن ذلك.

ويتعامل المجتمع الرسمي مع هذه القضية منذ الخمسينات من خلال نادي باريس، وهو عبارة عن مجموعة من البلدان الدائنة ضمت في الأصل حكومات مجموعة السبعة ويرأسها مسؤول الخزانة الفرنسية. غير أن الصين ليست عضوا للأسف، وقد أصبحت حاليا أكبر مَصدرٍ لديون البلدان الفقيرة الثنائية الرسمية الخاضعة لمبادرة مجموعة العشرين مقارنة بجميع البلدان الدائنة الأخرى مجتمعة. وقد وافقت الصين على الالتزام بشروط تخفيف أعباء الدين الصادرة عن نادي باريس، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا الالتزام يشمل القروض المقدمة من البنوك الحكومية والشركات المملوكة للدولة. بل إنه من غير الواضح حجم المبالغ المستحقة على حكومات البلدان الفقيرة للقطاع الرسمي الصيني ككل. وكان من الممكن أن يصبح التعامل مع هذه القضايا أكثر سهولة لو كانت الصين قد انضمت إلى عضوية نادي باريس بشكل رسمي، وهو ما لم يحدث — ويعد بالتالي إخفاقا آخر في تحديث البنيان المالي العالمي بما يتسق مع واقع القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة للدين الخاص، عُهد بمسؤولية فرض الشروط وتنظيم المفاوضات إلى معهد المالية الدولية، وهو رابطة تضم المؤسسات الاستثمارية. غير أن هذه الاستجابة لم تكن مدفوعة بنوايا صادقة. فقد حذر معهد المالية الدولية الأسواق الصاعدة من أن السعي إلى إعادة هيكلة ديونها قد يشكل خطرا على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وأن المؤسسات الاستثمارية مسؤولة فقط تجاه عملائها، وليس عليها أي مسؤولية تجاه الحكومات أو المجتمع الدولي. وفشلت الجهود المبكرة لإعادة التفاوض على السندات الحكومية الأرجنتينية بسبب تضارب الشروط التعاقدية لمختلف السندات، مما يعكس عدم وجود شروط قياسية موحدة تطبق على جميع السندات. وأدت المعوقات التي سبَّبها امتناع بعض الدائنين عن المشاركة إلى إبطاء التقدم المحرز.

وكان هناك شعور بعدم قدرة هذه الآلية الخاصة على التعامل مع سيل من الحالات. وبدا جليا عدم وجود مؤسسة دولية أو حتى إجراء موحد للتعامل مع موجة من عمليات إعادة الهيكلة.

الخطة

ماذا علمتنا أزمة كوفيد-١٩ حول حقيقة البنيان المالي؟ ذكرتنا الأزمة بأن الصلابة تبدأ ببناء المؤسسات والموارد في الداخل. فالحكومات التي يتوافر لها حيز مالي استطاعت استخدامه بالفعل. وفي الحالات التي أمكن فيها تثبيت توقعات التضخم، استطاعت البنوك المركزية دعم الأسواق المالية والاقتصاد. ولم يكن من المتوقع — قياسا بالأزمات السابقة — نجاح هذا العدد من الأسواق الصاعدة في تنفيذ سياسات داعمة. وتعكس هذه القدرة النجاح في بناء مؤسسات نقدية ومالية عامة ومالية أكثر قوة.

غير أن التجربة الدولية ليست واعدة بالقدر نفسه. فلا تزال المعاملات المالية عبر الحدود تعتمد على الدولار. ويُعتقد أن هذا الوضع سيتغير لعدة أسباب، ولكن ليس هناك ما يدفعنا للاعتقاد بأن التغيير وشيك. فبالرغم من أن الطلب على الدولار عالمي، لا يزال العرض محليا: حيث يعتمد على سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي. وتوجد مصادر بديلة محتملة للدولار — لا سيما صندوق النقد الدولي الذي كان من الممكن أن يسمح باستفادة عدد أكبر من البلدان من موارده من خلال برامجه وتسهيلاته الإقراضية الحالية إذا ما توافر له المزيد من الموارد. ويمكن

ذكرتنا الأزمة بأن الصلابة تبدأ ببناء المؤسسات والموارد في الداخل.

إجراء توزيع جديد لمخصصات حقوق السحب الخاصة أيضا. ولكن لسوء الحظ، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية المضي قدما.

وبالرغم من أن أداء سندات الجائحة لم يكن مرضيا، يظل استخدام الأدوات والأسواق المالية للتأمين ضد هذه المخاطر فكرة سليمة. ويمكن تبسيط تصميم هذه الأدوات وزيادة عنصر الدعم المقدم من الجهات المانحة لاستقطاب المزيد من الحكومات والمستثمرين. ولكن هل سيكون ذلك كافيا؟

وأخيرا، يتعين تعزيز ترتيبات التعامل مع الدين. وينبغي تحديث نادي باريس ليعكس واقع القرن الحادي والعشرين. وينبغي أيضا أن يكون للمؤسسات الرسمية دور أكبر في التفاوض على إعادة هيكلة الدين الخاص، حيث يمكنها تحديد معايير هذه المفاوضات، وتشجيع الهيئات التنظيمية على إلزام المؤسسات الاستثمارية بالتقيد بتلك المعايير. ويمكن للحكومات والهيئات التنظيمية الإلزام بإدراج أحكام في عقود القروض (ما يُطلق عليه شرط التصويت الجماعي الموحد) للتشجيع على سرعة إعادة الهيكلة في حالات الجوائح أو الأزمات العالمية الأخرى، كما يمكنها منع تداول السندات التي لا تتضمن شروطها هذه الأحكام. وقد تنجح هذه الاستراتيجية. وإن لم تنجح، ستتجدد المطالبات الداعية إلى تطبيق نهج أكثر صرامة ينطوي على إنشاء محكمة للنظر في قضايا الإفلاس الدولية الخاصة بالكيانات السيادية. FD

باري آيكنغرين أستاذ كرسي جورج وهيلين باردي للاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

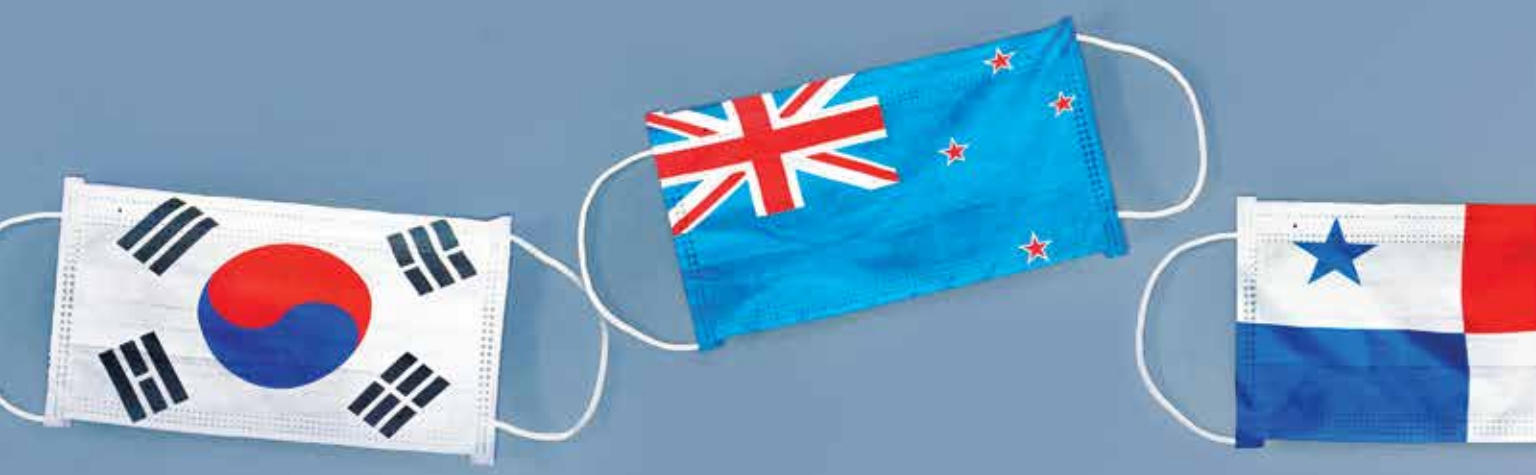

إصلاح النظم الصحية

يتعين تعزيز النظم الصحية بوصفها خط الدفاع الأول للبلدان ضد الأزمات.

جينيفي فرنانديز

ملايين الإصابات ومئات آلاف الوفيات وإغلاق عام في جميع الأنحاء. هكذا غيرت جائحة كوفيد-١٩ معالم العالم تماما في ستة أشهر لا غير. وفي الوقت الذي نحاول فيه التكيف، تتكشف لنا أمور جديدة عن الفيروس — لا سيما احتمالية أن المناعة غير المستقرة قد تعرض المواطنين لموجات متكررة من الإصابة — وعن آثاره طويلة المدى على الرئة والقلب والكلى والمخ بين المتعافين.

وبالرغم من هذه الأمور المجهولة، أبرزت الجائحة عددا من أوجه عدم المساواة المزمنة المعروفة للجميع. فالأشخاص الذين يعانون من مجموعة من الأمراض المصاحبة، مثل الأمراض القلبية الوعائية وأمراض الجهاز التنفسي ومرض السكري، يزداد خطر تعرضهم للمضاعفات الناتجة عن كوفيد-١٩، وتؤثر عوامل الخطر تلك بشكل أكبر على الفئات التي تعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية.

وتتحمل النساء عبء رعاية المرضى والأطفال، ويزداد خطر تعرضهن للعنف الأسري أثناء فترات الحظر والإغلاق العام، ويعانين من تعطل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومن فقدان الوظائف في القطاع غير الرسمي.

وكشفت الجائحة أيضا عن أوجه عدم المساواة بين البلدان الغنية والفقيرة. فمعظم البلدان الغنية تحظى نظمها الصحية بتمويل أكبر، وبمقدورها تجميد أنشطتها الاقتصادية بصورة مؤقتة وضخ مليارات الدولارات من خلال مجموعة من إجراءات التنشيط الاقتصادي. أما في معظم البلدان الفقيرة، فلا يتوافر للنظم الصحية القدر الكافي من التمويل والعمالة، إلى جانب ضعف نظم المياه والصرف الصحي، وارتفاع عدد السكان، وتنامي الديون، وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية القدرة المالية المتاحة لتخفيف الأعباء الاقتصادية.

ومما يزيد الأمر سوءا احتمالية الوقوع في مغبة جائحة ثانية في أي لحظة، في الوقت الذي لا نزال نعاني فيه من الأزمة الحالية. وبخلاف الجوائح العالمية الوشيكة، هناك أيضا التهديدات الناجمة عن أحداث الطقس المتطرفة والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية المتكررة، وتنشأ عنها جميعها آثار مدمرة على المجتمعات والنظم الصحية.

وخلال جميع هذه الأزمات، سواء كانت من فعل الطبيعة أو من صنع الإنسان، دائما ما يكون النظام الصحي للبلد هو خط دفاعه الأول. ولكن إذا كان هذا النظام يفتقر للصلابة، فإنه سيئن تحت وطأة الأزمات وينهار في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى تفاقم التداعيات الصحية وأوجه عدم المساواة. وقد اتضحت صلابة النظم الصحية في بلدان مثل ألمانيا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية وفييت نام — حيث نجحت جميعها في السيطرة على جائحة كوفيد-١٩ بشكل أفضل من غيرها.

صلابة النظم الصحية

وفقا لمارغريت كروك، أستاذ الصحة العامة بجامعة هارفارد، يقصد بصلابة النظم الصحية «قدرة الأطراف الفاعلة والمؤسسات والعاملين في القطاع الصحي على الاستعداد لمواجهة الأزمات والاستجابة لها بفعالية، والحفاظ على استمرارية الوظائف الأساسية عند وقوع

الأزمة، وإعادة التنظيم إذا ما اقتضت الظروف ذلك في ضوء الدروس المستفادة خلال الأزمة» (دراسة Kruk and others 2015). وعند وقوع الأزمات، يمكن للنظم الصحية التي تتمتع بالصلابة التعامل مع الصدمات، ومواصلة تقديم الخدمات، واستئناف العمل على النحو المعتاد بمجرد استقرار الأوضاع، وبالتالي تحقيق نتائج صحية إيجابية في أوقات الرخاء والشدة.

لكن النظام الصحي لا يعمل منعزلا، بل يعمل في سياق اجتماعي–اقتصادي وسياسي تعكسه بوضوح الآثار الصحية المباشرة وغير المباشرة للجوائح والصدمات الأخرى على الفئات السكانية المعرضة للخطر. وفي مرحلة ما بعد كوفيد–١٩، سيتعين أيضا على النظم الصحية التي تتمتع بالصلابة التصدي لمواطن الضعف وعدم المساواة تلك والاستجابة بصورة مستمرة لمجموعة من الأزمات مستقبلا.

واستنادا إلى الدراسات المتزايدة حول فيروس إيبولا وكوفيد–١٩ والتجارب القطرية في التعامل مع هاتين الأزمتين، يمكن تحديد خمس سمات لنظم الصحة الوطنية التي تتمتع بالصلابة.

أولا، التيقظ: فيجب على البلدان تعزيز نظم مراقبة الأمراض بحيث يتم جمع المعلومات عبر مقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص وتحليلها بصفة منتظمة لمنع أو وقف تفشي الأمراض. وقد تم تصميم وتهيئة عدد من نظم مراقبة الأمراض البسيطة والفعالة بموارد محدودة. فعلى سبيل المثال، أنشأ عالم الفيروسات جاكوب جون نظاما جديدا في جنوب الهند للكشف عن الأمراض المتفشية والحد من انتشارها باستخدام مجموعة أعراض ثابتة (وهو ما قد يسمى في الوقت الحالي «مراقبة المتلازمات») (راجع دراسة John and others 1998). ويجب كذلك بناء قدرات نظم المراقبة الوطنية تلك بشكل تدريجي لرصد الأحداث المماثلة في البلدان والمناطق المجاورة وعلى مستوى العالم ككل بصفة منتظمة، وهو ما يتطلب بناء القدرات وإقامة علاقات دبلوماسية أيضا.

ثانيا، القدرة على الاستجابة: فالاستجابة المبكرة تعد من أهم سمات النظم الصحية في ألمانيا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية وولايات مثل ولاية كيرالا في الهند — التي نجحت جميعها في السيطرة على أزمة كوفيد–١٩ بفعالية. والقدرة على الاستجابة تتطلب الجاهزية التي قد تتطلب بدورها سنوات من التخطيط والاستثمار قبل ظهور الجائحة. ففي سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية، أمكن الاستجابة لتفشي وباء سارس المميت عام ٢٠٠٣ من خلال خطط استجابة متطورة وإجراء تدريبات سنوية بالمستشفيات. وفي كوريا الجنوبية عقب تفشي متلازمة ميرس عام ٢٠١٥، نفذت الحكومة استثمارات كبيرة من أجل تحسين نظم العمل وقدمت حوافز للشركات المتخصصة في العلوم الطبية الحيوية لبحث وتصميم أدوات التشخيص السريع. وقد تكون لدى البلدان خطط وإجراءات لضمان جاهزيتها لمواجهة حالات الطوارئ، ولكن يتعين دعمها بأفراد وفرق لديهم سلطة اتخاذ القرار بصورة مستقلة لضمان سرعة الاستجابة، واستثمارات بهدف تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة، وعمالة وإجراءات لتوريد الموارد اللازمة وتعويض العجز فيها في حالات الطوارئ.

ثالثا، المرونة والقدرة على التكيف: ففي عدد من البلدان، أعيد توزيع العاملين بالمستشفيات على أقسام رعاية مرضى كوفيد–١٩. وفي شهري يناير وفبراير، تم تدريب حوالي ٣٠٠٠ من العاملين بقطاع الصحة في كمبوديا وتخصيصهم للكشف السريع عن الإصابات ورصد المخالطين. وفي الصين، سرعان ما تم إنشاء مستشفيات مؤقتة في فبراير ٢٠٢٠ — حيث تم تحويل المساحات الشاسعة، مثل الاستادات الرياضية ومراكز المعارض، إلى مستشفيات مؤقتة لعزل المصابين بفيروس كوفيد–١٩ ذوي الأعراض البسيطة إلى المتوسطة ورعايتهم ومن ثم تخفيف العبء عن المستشفيات. وبدأت بعض المستشفيات حول العالم في تقديم خدماتها الصحية عبر المنصات الافتراضية، بما في ذلك الاستشارات عبر الهاتف والفيديو. وتشير هذه الممارسات إلى إمكانية استخدام الموارد المتاحة بمرونة — سواء العمالة أو مرافق الرعاية الصحية — والتكيف مع الظروف سريعة التغير.

رابعا، صلابة النظم الصحية تعكس صلابة المجتمعات التي تخدمها: ويجب على فرق الصحة العامة بالمقاطعات إشراك القادة المحليين والمتطوعين على مستوى المجتمعات المحلية في أدوار محددة خلال الطوارئ، كما يمكن تعزيز الحوكمة التشاركية من خلال توسيع نطاق هذه الأدوار في الأوقات المعتادة. وفي تايلند، شارك ما يزيد على مليون متطوع قروي بقطاع الصحة في رصد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ على مستوى المجتمعات المحلية. وفي كيرالا، قامت الحكومة بتدريب ما يزيد على ٣٠٠ ألف متطوع شاب وتخصيصهم لتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية أثناء الإغلاق العام ودعم الأسر التي تخضع للحجر الصحي (WHO 2020). ويتمتع القادة المحليون والمتطوعون بالثقة داخل مجتمعاتهم، ومن شأن الشراكات بين الفرق الصحية بالمقاطعات وأصحاب المصلحة هؤلاء ضمان التواصل المتبادل وإقناع المجتمعات المحلية بالالتزام بالسلوكيات الموصى بها.

خامسا والأهم، النظم الصحية التي تتمتع بالصلابة يجب أن تكون عادلة: ففي البلدان الغنية والفقيرة التي تفتقر إلى تغطية صحية فعالة، عانى المواطنون في سبيل إجراء الاختبارات والحصول على العلاج في الوقت الملائم في حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ والطوارئ الصحية الأخرى. وقد أصبحت التغطية الصحية الشاملة، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي–الاقتصادي والموقع الجغرافي ونوع الجنس والسن وأي حالات مرضية مسبقة، أكثر أهمية من أي وقت مضى (WHO 2010). ويجب على

الصور: ISTOCK / IGOR VERSHINSKY; DIY13

البلدان الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة، لا سيما من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، لضمان الكشف المبكر عن حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ والأمراض المعدية الأخرى والتعامل معها. وسيحول ذلك دون فرض أعباء مفرطة على مرافق الرعاية الصحية الثانوية والمتخصصة وتعطل تقديم الخدمات الصحية الأساسية الأخرى. والأهم من ذلك أن توافر الرعاية الصحية الشاملة سيحول دون وقوع الأسر في براثن الفقر خلال طوارئ الصحة العامة.

وسيتعين على الحكومات أيضا تعزيز ثلاثة مجالات متداخلة لضمان صلابة النظام الصحي. أولا، توجد حاجة ماسة إلى نهج حكومي متعدد القطاعات، بحيث يتم وضع وتفعيل آليات تتيح لصناع السياسات الصحية العمل عن كثب مع نظرائهم في القطاعات العامة ذات الصلة، بما في ذلك التعليم، والرعاية الاجتماعية، والتمويل والتجارة، والبيئة.

وتتمثل المهمة الثانية في إقامة شراكات مع القطاع الصحي الخاص. فالمرافق الخاصة هي المقصد الأول للحصول على خدمات الرعاية الصحية في عدد من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وهي تقدم الجزء الأكبر من الخدمات. ولا يمكن تجاهل هذا القطاع، ويتعين إشراكه بصفة مستدامة تحت إشراف القطاع العام.

ثالثا، يتعين التواصل بوضوح واتساق وشفافية في الوقت الملائم من خلال مختلف القنوات، بما في ذلك الأصوات ذات المصداقية بالنسبة للجمهور الداخلي (وزارات القطاع العام) والجمهور الخارجي (المواطنون). ويجب أن تتضمن قنوات التواصل تلك آلية لتلقي الآراء والتعليقات. وسيساهم التواصل الجيد في تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة وتشجيع الالتزام بالسلوكيات اللازمة لوقف انتشار العدوى والسيطرة على تفشي المرض.

إنجاح الأمر

يعد التمويل عاملا أساسيا في تحقيق العناصر المتداخلة المذكورة لضمان صلابة النظم الصحية. ويجب على الحكومات توفير المزيد من الموارد المالية المحلية لنظام الصحة العامة من خلال آليات مثل إعادة توزيع اعتمادات الميزانية، وإصلاح النظام الضريبي وإدارته، وفرض الضرائب على الكماليات والسلع الضارة بالصحة، والتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وفي عام ٢٠١٣، وخلال عام واحد من فرض الضرائب على المنتجات الكحولية والتبغ، بلغت إيرادات الفلبين ١,٢ مليار دولار أمريكي، مما أتاح توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة ليشمل ٤٥ مليون مواطن إضافي.

كذلك يمكن للحكومات إحداث فارق كبير من خلال الحد من أوجه عدم الكفاءة في الإنفاق على قطاع الصحة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استراتيجيات مثل إصلاح هياكل الحوافز والمدفوعات لمنع فرط استخدام الخدمات، وإحكام الرقابة على نسب الأرباح المبالغ فيها على الأدوية والترويج للأدوية المكافئة، وشراء الأدوية بالجملة، والتصدي للفساد.

وستواجه البلدان الأفقر التي تعاني من صدمات اقتصادية صعوبة في جمع الأموال اللازمة لتوفير التمويل المحلي لقطاع الصحة، لذلك نحتاج إلى استجابة عالمية منسقة على وجه السرعة. ويجب على البلدان الأغنى والجهات المانحة والوكالات متعددة الأطراف تقديم المزيد من المساعدات الإنمائية. واتخذت مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خطوات أولية في هذا الصدد من خلال زيادة التمويل الطارئ وتخفيف أعباء الدين ودعم تعليق خدمة الدين. وبخلاف التمويل الطارئ غير المشروط، ينبغي مستقبلا دعم تقوية النظام الصحي ككل وتعزيز صلابته وحماية الإنفاق الاجتماعي وشبكات الأمان لصالح الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

وتمثل الحوكمة أساس فعالية استجابة النظم الصحية الصلبة لجائحة كوفيد-١٩ وطوارئ الصحة العامة المستقبلية. وفعالية الحوكمة مرهونة بوجود قيادة ملتزمة عبر الأحزاب والهياكل السياسية تعكس المساءلة والشفافية، وكذلك وجود آليات لضمان استقلالية مسؤولي الصحة العامة عبر جميع مستويات الحكومة في اتخاذ قراراتهم وإثابتهم.

وتتمثل الخطوة الأولى تجاه الالتزام العالمي بالتعاون على إنتاج لقاحات وأدوية ضد فيروس كوفيد-١٩ في تقديم الدعم الجماعي لمنظمة الصحة العالمية. فرغم ما يشوبها من أوجه قصور، لا تتوافر لأي منظمة دولية أخرى ما يلزم من مهارات تقنية وقدرة على إرساء المعايير والحشد لدعوة البلدان إلى الجلوس على نفس المائدة لضمان المساواة في الحصول على السلع العامة العالمية أثناء طوارئ الصحة العامة. وفي ظل ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا عن انسحابها من منظمة الصحة العالمية وما يترتب على ذلك من تهديد للتمويل الكلي للمنظمة، أصبح التعاون الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى كما اتضح خلال اجتماع جمعية الصحة العالمية في مايو ٢٠٢٠ (راجع دراسة Sridhar and King 2020).

وكما قالت إيلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا السابقة، «إن وجود فيروس كورونا في أي مكان يمثل تهديدا للمواطنين في كل مكان». ولا تستطيع أي حكومة حل أزمة كوفيد-١٩ بمفردها تماما، بل يتطلب الأمر تعاون وتضامن العالم أجمع. FD

جينيفي فرنانديز زميلة باحثة في حوكمة الصحة العالمية وصحة الجهاز التنفسي في جامعة إدنبره.

المراجع:

John, T. J., R. Samuel, V. Balraj, and R. John. 1998. "Disease Surveillance at District Level: A Model for Developing Countries." *Lancet* 352 (9121): 58–61.

Kruk, M. E., M. Myers, S. T. Varpilah, and B. T. Dahn. 2015. "What Is a Resilient Health System? Lessons from Ebola." *Lancet* 385 (9980): 1910–12.

Sridhar, D., and L. King. 2020. "US Decision to Pull out of World Health Organization." *BMJ* 370:m2943.

World Health Organization (WHO). 2010. "Health Systems Financing: The Path to Universal Coverage." Geneva.

———. 2020. "Responding to COVID-19—Learnings from Kerala." Geneva.

الاستثمار في التعافي الأخضر

الجائحة ليست إلا مقدمة لأزمة مناخية وشيكة

أولريخ فولز

هذه الجائحة بمثابة صدع، ولحظة من لحظات اللغط والاضطراب الشديدين. فهي تؤثر على البشرية ككل تقريبا، ويتجاوز تأثيرها بالتالي تأثير الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ — والتي وقع ضررها المباشر على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية. وقد كشفت أزمة كوفيد–١٩ عن مواطن الضعف في نظمنا الصحية والاجتماعية وهشاشة اقتصادات جميع بلدان العالم، كما أبرزت بشدة الحاجة إلى تحسين جاهزيتنا لمواجهة الكوارث. ويجب أن يكون تعزيز الصلابة أحد أهم المبادئ التي يُسترشد بها عند إعادة بناء اقتصاداتنا ومجتمعاتنا عقب الأزمة، كما يجب أن نضمن استعدادنا بشكل أفضل للتصدي للجوائح المستقبلية، وكذلك مواجهة الخطر الوشيك الآخر الذي يمثل تهديدا كبيرا للبشرية — ألا وهو تغير المناخ.

وبالرغم من التحذيرات الكثيرة الصادرة عن العلماء منذ فترة طويلة بشأن خطر الجائحة، فإن العالم بكل أسف لم يكن مستعدا لمواجهة الأزمة. ولسوء الحظ، ينطبق الأمر نفسه على تغير المناخ. فعلى غرار الجائحة، حذر العلماء طويلا من أزمة المناخ. ولا شك أن الأزمة حاضرة ومتسارعة. فحرائق الغابات الأخيرة في أستراليا وكاليفورنيا، وذوبان الطبقة الأرضية المتجمدة في القطب الشمالي، وزيادة عدد العواصف والفيضانات وموجات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى المرتبطة بالمناخ وتفاقم حدتها، جميعها عوامل تشير إلى مشكلة قائمة بالفعل. وسرعان ما ستتجاوز الأرض نقطة التحول المناخي الحرجة، بحيث تصبح التغيرات المناخية الحادة خطرا حقيقيا يتعذر دفعه.

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تأتي هذه الجائحة في وقت كانت تفصلنا فيه عشر سنوات عن التحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون والحد من الاحترار العالمي بحيث لا تزيد درجة الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية. والسنوات القليلة القادمة هي فرصتنا الأخيرة لتجنب كارثة الاحترار العالمي. ويجب أن تكون مختلف تدابير الاستجابة للأزمة في صورة سياسات تحولية. وبالتزامن مع تدابير الاستجابة للأزمة على المدى القصير التي تهدف إلى حماية الوظائف وتعزيز التعافي، يتعين العمل على تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الصلابة،

حرائق الغابات تستعر خارج مدينة تونكوري، أستراليا

وهي أهداف استراتيجية طويلة المدى. ويجب استخدام تدابير التنشيط الاقتصادي والتعافي قدر الإمكان لتعزيز صلابة اقتصاداتنا وتصميم عملية تحول عادلة. وكما قالت السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، هذا هو الوقت الذي علينا فيه «إحياء اتفاقية باريس أو التفريط فيها».

تمكين الاستثمارات المستدامة

لا مجال للمفاضلة بين التعافي المستدام والتقدم الاقتصادي. وقد بلغت التكنولوجيات الخضراء مرحلة كبيرة من النضج، وأصبحت مصادر الطاقة منخفضة الكربون أقل تكلفة في معظم الحالات من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. وتشير شواهد حديثة إلى أن المشروعات الخضراء جيدة التصميم من شأنها توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق عائد أعلى على المدى القصير مقابل كل دولار يتم إنفاقه، وذلك مقارنة بالمحفزات المالية التقليدية. فضلا عن ذلك، يحقق الاستثمار في آليات تخفيف التغيرات المناخية والتأقلم معها في الوقت الحالي منافع كبيرة ووفورات في التكلفة على المدى الطويل، بينما تترتب على الامتناع عن اتخاذ التدابير اللازمة أو إرجائها تكلفة مرتفعة. وتمثل الخطوات المتخذة في الوقت الحالي للتخفيف من تغير المناخ استثمارا ستتولد عنه مكاسب مستقبلية، بينما سيؤدي الامتناع المستمر عن اتخاذ التدابير اللازمة إلى وصول الاحترار العالمي إلى مستويات كارثية وتكلفة أكبر كثيرا مستقبلا. وبالمثل، فإن عدم الاستثمار في تعزيز قدرة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا على أن تكون أكثر صلابة في مواجهة تغير المناخ يقوض مستويات النمو والرخاء مستقبلا. ووفقا لحسابات لجنة التكيف العالمية، فإن كل دولار يتم استثماره في بناء الصلابة ضد تغير المناخ يمكن أن تنشأ عنه منافع اقتصادية صافية بقيمة دولارين إلى عشرة دولارات.

غير أن هناك مشكلة كبيرة: فالعديد من البلدان يفتقر إلى الموارد اللازمة لتمويل التعافي وتنفيذ الاستثمارات الحيوية اللازمة في آليات التخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه. وقد أدت أزمة كوفيد-١٩ إلى تراجع حاد في الموارد العامة التي كانت قد وصلت إلى مرحلة من الهشاشة بالفعل قبل وقوع الأزمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين العام العالمي إلى ما يزيد على ١٠٠٪

الصورة: ISTOCK/JOHNCARNEMOLLA

اتضح من جائحة كوفيد-١٩ أن الكوارث الطبيعية سرعان ما قد تؤدي إلى انهيار اقتصاداتنا.

من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، أي بأكثر من ١٩ نقطة مئوية على أساس سنوي مقارن. وستحتاج بلدان عديدة مستقبلا إلى تخفيف أعباء ديونها للاستجابة للأزمة بنجاح وتنفيذ استثمارات فعالة لحماية اقتصاداتها من تغير المناخ. ولا يزال البنيان المالي الدولي يفتقر في الوقت الحالي إلى نظام فعال لمواجهة الحالات التي يصل فيها الدين السيادي إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. لذلك يتعين إيجاد السبل اللازمة للتعامل بشكل منهجي مع أزمة الدين القادمة في الاقتصادات النامية.

وفي ظل الأعباء المفروضة على الموارد العامة، يتعين أن تدعم جميع المصروفات العامة والنظم الضريبية الأهداف المناخية. ومن المهم أن يتضمن ذلك إلغاء جميع أشكال الدعم على الوقود الأحفوري تدريجيا. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ الدعم العالمي على الوقود الأحفوري ٥,٢ تريليون دولار أمريكي، أو ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في عام ٢٠١٧. ولن يسهم إلغاء هذا الدعم في تحقيق وفورات عامة ضخمة فحسب، بل سيساعد أيضا في الحد من الانبعاثات. فضلا عن ذلك، وكما يشير عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يعد فرض ضريبة كبيرة على الكربون — ٧٥ دولارا أمريكيا لطن ثاني أكسيد الكربون حسبما اقترح صندوق النقد الدولي — أداة قوية للحد من انبعاثات الكربون وتوليد منافع بيئية إضافية، بما في ذلك تخفيض عدد الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء. ويمكن إعادة توزيع إيرادات ضريبة الكربون لدعم الأسر منخفضة الدخل أو المجتمعات المحلية التي تضررت للغاية نتيجة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أو الآثار المادية الناتجة عن تغير المناخ. ويتيح الانخفاض النسبي في أسعار النفط حاليا فرصة جيدة لفرض ضريبة الكربون أو زيادتها دون تكلفة سياسية كبيرة.

مواءمة التمويل

بخلاف سياسة المالية العامة، يجب أن تدعم التدفقات التمويلية مسارا تنمويا يقوم على الحد من انبعاثات غاز الدفيئة، والصلابة في مواجهة تغير المناخ، وذلك وفقا للمادة ٢-١ج من اتفاقية باريس. ولهذا الغرض، يتعين على السلطات النقدية والمالية دمج مخاطر المناخ بالكامل في أطرها الاحترازية والنقدية. وخلال العامين الماضيين، أدرك عدد متزايد من البنوك المركزية والمراقبين الماليين الخطر المادي الملموس الناتج عن تغير المناخ بالنسبة للمؤسسات المالية الفردية واستقرار النظام المالي ككل. وقد تم إنشاء شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر في ديسمبر ٢٠١٧، وضمت في البداية ثمانية بنوك مركزية وأجهزة إشرافية ليزداد عدد أعضائها لاحقا إلى ٦٦ بنكا مركزيا وجهازا إشرافيا. وألقت الشبكة في عدد من تقاريرها الضوء على تأثيرات تغير المناخ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. ومن المهم أن تتحرك السلطات النقدية والمالية سريعا نحو تنفيذ إطار شامل للتصدي للمخاطر المرتبطة بالمناخ. وينبغي أن يُلزِم هذا الإطار بالإفصاح عن مخاطر المناخ والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاستدامة عبر القطاع المالي للمساعدة في تحسين جودة تحليلات المخاطر، إلى جانب إلزام المؤسسات المالية بإجراء اختبارات دورية لقياس القدرة على تحمل ضغوط المناخ في مختلف سيناريوهات التحول، ودمج المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في أنشطة الرقابة الاحترازية.

ومن المهم أن تعمل البنوك المركزية والأجهزة الرقابية أيضا على اتساق استجاباتها الحالية للأزمات كي لا تعلق في تعاف عالي الكربون أثناء قيامها بمهام الاستقرار المالي المنوطة بها (راجع دراسة Dikau, Robins, and Volz 2020). ومن شأن التدابير التنشيطية الداعمة للسيولة التي لا تتسق مع اتفاقية باريس المساهمة بدرجة كبيرة في تراكم المخاطر المرتبطة بالمناخ في حوافظ المؤسسات المالية والنظام المالي بوجه عام. كذلك فإن إرخاء الأدوات المضادة للاتجاهات الدورية وغيرها من الأدوات الاحترازية دون مراعاة مخاطر المناخ من شأنها مفاقمة هذه المخاطر. لذلك ينبغي عدم التأخر في تنفيذ الأدوات الاحترازية التي تراعي مخاطر المناخ، بل تعزيزها للحد قدر الإمكان من احتمالية تراكم المزيد من المخاطر في الحوافظ المالية.

دعم البلدان المعرضة للخطر

ينبغي أن تضطلع المؤسسات المالية الدولية، التي انضم العديد منها إلى شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر بصفة مراقب، بدور خاص في مساعدة البلدان الأعضاء في مواءمة نظمها المالية مع أهداف الاستدامة. ويتضمن ذلك دعم بناء القدرات، وإعطاء القدوة من خلال وضع مجموعة من أفضل الممارسات لدمج مخاطر المناخ في مختلف جوانب عملياتها. ويعني ذلك بالنسبة لبنوك التنمية متعددة الأطراف مواءمة حوافظها مع أحكام اتفاقية باريس والإلغاء التام للقروض والاستثمارات عالية الكربون تدريجيا. وفي ظل الأزمة

الحالية، يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف وبنوك التنمية الوطنية الاضطلاع بدور مهم أيضا من خلال الإقراض المضاد للاتجاهات الدورية لدعم مستويات النشاط الاقتصادي والتوظيف على المدى القصير، والمساهمة في الوقت نفسه في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أكثر استدامة.

وينبغي أيضا أن تقدم المؤسسات المالية الدولية دعما أكبر للبلدان المعرضة لمخاطر المناخ. والحقيقة المؤسفة هي أن التأثير الأكبر لتغير المناخ يقع على البلدان التي ساهمت بالقدر الأقل في الاحترار العالمي الناجم عن الأنشطة الصناعية والزراعية البشرية. ويعد تسريع وتيرة الاستثمار في زيادة الصلابة ضد تغير المناخ مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه البلدان. ولسوء الحظ، فإن الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ تعاني بالقدر الأكبر من أجل تمويل آليات التأقلم والصلابة. وتعد هذه الاقتصادات عرضة على وجه الخصوص للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وتواجه الحكومات والشركات بالفعل تكلفة رأسمالية أكبر بسبب مخاطر المناخ (راجع دراسة Kling and others 2020، ودراسة Beirne, Renzhi, and Volz 2020). ويوجد خطر حقيقي يتمثل في أن الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ سيزج بها في حلقة مفرغة، بحيث تؤدي زيادة مخاطر المناخ إلى ارتفاع تكلفة الدين وتقلص الحيز المالي المتاح للاستثمار في تعزيز الصلابة ضد تغير المناخ.

ويعد الخطر المالي للبلدان المعرضة لمخاطر المناخ مرتفعا بالفعل، ويحتمل تفاقمه مع تزايد تسعير مخاطر المناخ في الأسواق المالية وتسارع وتيرة الاحترار العالمي (راجع دراسة Buhr and others 2018). وتوجد حاجة ماسة إلى الدعم الدولي من أجل زيادة تمويل الصلابة ضد تغير المناخ وآليات تحويل المخاطر المالية، وقد يساعد هذا الدعم البلدان تلك على الدخول في حلقة مثمرة. ومن شأن زيادة تمويل الصلابة الحد من التعرض للمخاطر وتخفيض تكلفة الدين، مما سيتيح لهذه البلدان حيزا أكبر لزيادة الاستثمارات الهادفة للتصدي لتحديات المناخ.

وسيتعين على صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف أيضا تصميم أدوات جديدة، بما في ذلك التسهيلات الطارئة الممددة، لدعم الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ في حالات الكوارث. وعلى مدار العقدين الماضيين، سجل نحو ٢٠ بلدا تقريبا — ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة — خسائر تجاوزت ١٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي. وسجلت دومينيكا أكبر خسائر على الإطلاق، حيث تسبب إعصار ماريا في أضرار بلغت قيمتها التقديرية ٢٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠٠٤، تسبب إعصار إيفان الذي ضرب غرينادا في خسائر بقيمة ١٥٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي تقريبا.

ولكن حتى في الحالات الأقل حدة، يمكن للكوارث أن تلحق أضرارا بالغة بالموارد العامة، وتضع الدين السيادي على مسار لا يمكن الاستمرار في تحمله. لذلك توجد حاجة ماسة إلى مناقشة كيفية التعامل مع ديون المناخ، أي الديون العامة الناتجة مباشرة عن كوارث المناخ أو تدابير التأقلم اللازمة.

تجنب حالة الأزمة الدائمة

اتضح من جائحة كوفيد-١٩ أن الكوارث الطبيعية سرعان ما قد تؤدي إلى انهيار اقتصاداتنا. وتتعايش البلدان المعرضة لمخاطر المناخ مع هذه الاحتمالية منذ زمن طويل بالفعل. وما لم يتم القيام بإجراءات فورية وجهود منسقة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الهادفة إلى التخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه، سيجد عدد أكبر كثيرا من البلدان نفسه في حالة أزمة دائمة. وبالنسبة للبلدان القليلة المحظوظة التي تعد بمنأى عن هذه المخاطر، لن يكون بمقدورها حماية أنفسها من المشكلات التي تواجه البلدان الأخرى. فكما انتشر فيروس كوفيد-١٩ عبر الحدود، ستستشعر جميع بلدان العالم تداعيات تغير المناخ، لا سيما من خلال زيادة أعداد المهاجرين بسبب الكوارث وتغير المناخ.

إن الخطر كبير، وليس أمامنا سوى عشر سنوات لإتمام تحول اقتصاداتنا وتجنب كارثة الاحترار العالمي. وهناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة على جميع المستويات — محليا ووطنيا ودوليا — وعبر جميع القطاعات — العامة والخاصة — للتصدي لتغير المناخ وبناء مجتمعات واقتصادات أكثر صلابة. إن التحديات هائلة، غير أن هذه الأزمة تتيح فرصة أيضا لإعادة النظر في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وقد صدقت غورغييفا المدير العام لصندوق النقد الدولي حين قالت إن علينا أن «نختار نمط التعافي الذي نريده». والأفضل أن نختار بحكمة. FD

أولريخ فولز مدير مركز التمويل المستدام وأستاذ مساعد في الاقتصاد بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، وكبير الزملاء الباحثين في المعهد الألماني للتنمية.

المراجع:

Beirne, J., N. Renzhi, and U. Volz. 2020. "Feeling the Heat: Climate Risks and the Cost of Sovereign Borrowing." ADBI Working Paper 1160, Asian Development Bank Institute, Tokyo.

Buhr, B., U. Volz, C. Donovan, G. Kling, Y. Lo, V. Murinde, and N. Pullin. 2018. *Climate Change and the Cost of Capital in Developing Countries*. London: UN Environment, Imperial College London, and SOAS University of London.

Dikau, S., N. Robins, and U. Volz. 2020. "A Toolbox for Sustainable Crisis Response Measures for Central Banks and Supervisors." Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, London School of Economics and Political Science and SOAS Centre for Sustainable Finance, SOAS University of London.

Kling, G., U. Volz, V. Murinde, and S. Ayas. 2020. "The Impact of Climate Vulnerability on Firms' Cost of Capital and Access to Finance." *World Development*, forthcoming.

الصورة: ISTOCK/TONYBAGGETT

تكلفة العنصرية على الجميع

معالجة عنصرية النظام واجب أخلاقي، ومن شأنها أيضا تعزيز قوة الاقتصاد

جوزيف لوسافيو

جورج فلويد، وبريونا تيلور، وأحمد أربيري. ثلاثة أمريكيين سود قُتلوا في أعمال ذَكَّرت العالم بأن عنصرية النظام لا تزال حقيقة جلية في الولايات المتحدة. وكانت الاحتجاجات التي أعقبت ذلك في مطلع فصل الصيف، رغم أنها اشتعلت بسبب موت هؤلاء الثلاثة، تعبيرا عن غضب ويأس أعمق بسبب العنصرية التي ابتلي بها هذا البلد منذ تأسيسه.

ومع انتشار الاحتجاجات في أنحاء العالم، بدأ كثيرون يحولون التركيز من التضامن مع الأمريكيين السود إلى الظلم العنصري داخل بلدانهم. أداما تراوريه، وجواو بيدرو ماتوس بينتو، وديفيد دانغي جونيور، أسماء مختلفة من بلدان مختلفة، لكنهم مع ذلك ضحايا لقوا حتفهم فاضطر العالم إلى النظر مجددا في وجود عنصرية النظام على مستوى العالم، وانطلقت المظاهرات في الشوارع تطالب بتحسين الأوضاع.

والمطالبة بإنهاء العنصرية ومعالجة المتوارث منها ليس بالأمر الصائب من المنظور الأخلاقي وحسب وإنما هو أيضا يعطي دفعة للتنمية الاقتصادية. فمواصلة إنكار وجود العنصرية، ورفض مواجهتها، سيؤديان إلى عالم أقل حيوية، وأقل تلاحما، وأقل رخاء.

مولد أمة

منذ استقلالها والولايات المتحدة أمة متعددة الأعراق، كافحت للتغلب على ما أشار إليه كثيرون بأنه «الخطيئة الأصلية؟ — وهي الرق — وما أعقب القضاء عليه من التمييز العنصري بحكم القانون وحكم الواقع. ولاتزال عنصرية النظام تثقل كاهل الولايات المتحدة، وكان الأمريكيون السود هم من تحمل العبء الأكبر من هذا الإرث.

والعنصرية مشكلة متأصلة في إدارات الشرطة الأمريكية المحلية. فحسب تحليل أجرته الصحيفتان واشنطن بوست وغارديان، فإن احتمالات تعرض الأمريكيين السود العُزَّل للقتل على يد أفراد الشرطة تصل إلى ضعف ما يتعرض له البيض. وبرغم أن هذه المسألة من أكثر الأشكال المعروفة لعنصرية النظام، فالمشكلة أعمق من ذلك بكثير.

على سبيل المثال، تستشري العنصرية في مجال الطب — ففي عام ٢٠١٦، وجدت الأكاديمية الأمريكية الوطنية للعلوم أن ٢٩٪ من الطلاب الأمريكيين البيض في السنة الأولى من دراسة الطب كانوا

STOP RACISME
ART IS
NOT A
CRIME
Superdry
THE
FUTURE
IS

يظنون أن دم السود يتخثر بسرعة أكبر من دم البيض، وأن ٢١٪ منهم كانوا يعتقدون أن نظم مناعة أصحاب البشرة السوداء أقوى بكثير. وغالبا ما يؤدي هذا النوع من سوء الفهم إلى تقديم رعاية وقائية غير كافية وتوفير مستوى أدنى من العلاج، مما يسفر عن نتائج صحية أسوأ للسود مقارنة بأصحاب البشرة البيضاء بوجه عام. ونشرت جمعية القلب الأمريكية دراسة توصلت إلى أن الأفكار الطبية العنصرية ساهمت في جعل المرأة الأمريكية السوداء أكثر عرضة لاحتمالات الوفاة بمرض القلب بمقدار الثلث من المرأة البيضاء.

وظلت العنصرية تكبل التقدم الاقتصادي للسود على مدى عقود. وكان صدور قانون GI بعد الحرب العالمية الثانية قد أذكى نمو الطبقة المتوسطة الأمريكية، لكن السود حُرِموا من المزايا التي منحها بشكل كبير أمام إصرار أعضاء الكونغرس البيض الممثلين للجنوب في محاولات مستميتة منهم لفرض الفصل العنصري على السود — سواء كانوا من أبطال الحروب أم لا. وأدى نظام «رسم الخطوط الحمراء» في ظل سياسة إدارة الإسكان الفيدرالية التي رفضت تأمين قروض عقارية في أحياء السود إلى حرمان الأمريكيين السود من واحد من أكثر الطرق الشائعة لتكوين الثروة وهي ملكية المساكن. وكان لكل هذه العوامل دور في استمرار فجوة الثروة بين السود والبيض. وكما جاء في تقرير ماكينزي عام ٢٠١٩، فإن ثروات متوسط العائلات السوداء أقل بمقدار عشرة أضعاف من متوسط ثروات العائلات البيضاء.

الحرية والمساواة والإخاء — لمن؟

تشهد بلدان أخرى كثيرة، مثل فرنسا، عنصرية متأصلة على هذا النحو، حتى وإن كانت الأساطير الوطنية لذلك البلد تدعي أنه مجتمع حازم في عدم التمييز على أساس لون البشرة. وترفض الحكومة إعداد إحصاءات عن العقيدة أو الإثنية أو لون البشرة في تعدادها السكاني. وتحجب هذه الآفاق الشمولية وراءها عنصرية العصر الحديث الناتجة عن الفظائع التاريخية. وكما هو الحال بالنسبة لكثير من بلدان أوروبا، غالبا ما يُساء فهم دور فرنسا في استمرارية الرِق الاستعماري المبني على أصل العرق في الأمريكتين، مما يؤدي إلى الاعتقاد بأن العنصرية أصبحت مشكلة في العالم الحديث وليست من العالم القديم.

وكما ذكر مابولا سوماهورو، وهو متخصص في دراسات الشتات الإفريقي في جامعة تورز، خلال مقابلة مع قناة فرنسا ٢٤، «نظرا لعدم مشروعية الرِق في الأرض الأم، تكون لدى الناس انطباع بأن هذا التاريخ من التمييز العنصري المفرط الذي يتسم به العالم الحديث لا يخص سوى الأمريكتين؟. وأضاف أن «فرنسا غير خالية من التمييز العنصري. ولكن فرنسا تظن أنها تخلو من التمييز العنصري». وهذا الرفض لرؤية الأصول العرقية، والسياسة الرسمية المشتقة منها، لا يؤهلان البلاد لمعالجة عنصرية النظام.

فحالات القتل التي تقترفها الشرطة في فرنسا قد تكون أقل من الولايات المتحدة، لكن أعمال العنف والتمييز موجهة بشكل أكبر بكثير نحو الأقليات العرقية مقارنة بالفرنسيين البيض. فاحتمالات التحقق من هوية الشباب الذين يبدو من مظهرهم أنهم من أصول سوداء أو عربية أعلى بمقدار عشرين مرة. وتشير التقارير إلى أن ٢٠٪ من السكان الفرنسيين الشباب السود أو العرب وقعوا ضحايا للأعمال الوحشية في تفاعلاتهم مع الشرطة مؤخرا — وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نظرائهم البيض وهي ٨٪.

وبرغم ذلك، فعلى غرار الوضع في الولايات المتحدة، تمتد عنصرية النظام هذه لتتجاوز معاملة الشرطة. ففي بلد يرى وجود علاقة قوية على الأغلب بين الدين والعرق، تقل فرص استدعاء الرجال لمقابلات التوظيف عندما يظن أصحاب العمل أنهم مسلمون بما يصل إلى أربعة أضعاف مقارنة بالمرشحين الذين يظنون أنهم مسيحيون، وذلك وفق ما جاء في دراسة مستودع الفكر Institut Montaigne (دراسة Valfort 2015). وتوصلت دراسة أجرتها جامعة باريس في شرق كريتيل عام ٢٠١٨ إلى أن المتقدمين لوظائف من أصحاب الأسماء التي تبدو عربية يتلقون ردودا أقل بنسبة ٢٥٪ من أصحاب الأسماء التي تبدو فرنسية.

أهي ديمقراطية عرقية — أو عنصرية؟

رؤى البرازيل بشأن العنصرية متأصلة كذلك في تكوين الصورة الذاتية الوطنية. فيرى كثيرون أن بلادهم «ديمقراطية عرقية» — وتنشأ نظرتهم من الاعتقاد بأن البرازيل تحولت مباشرة من القضاء على الرِق عام ١٨٨٨ (كانت آخر بلدان نصف الكرة الغربي في اتخاذ هذه الخطوة) إلى ديمقراطية تشاركية متعددة الأعراق، تتجنب التمييز المنصوص عليه في قوانين بلدان مثل الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. ويظن كثير من البرازيليين أنه لا وجود للعنصرية والتمييز في البرازيل — وفي النهاية، فالبرازيل لم تمرر قط قوانين مثل قانون جيم كرو الذي أوصى بالفصل أو التمييز العنصري، فكيف يمكن أن تكون حقا عنصرية؟

ومع هذا، ففي بلد ينحدر غالبية سكانه من أصول إفريقية سواء جزئيا أو كليا، يتأخر السود في البرازيل كثيرا عن البيض في المؤشرات الرئيسية لجودة المعيشة. والبرازيليون السود أقل حظا بكثير في الإنجاز التعليمي. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، كانت نسبة البرازيليين الأفارقة ممن تجاوزت أعمارهم ١٦ سنة ووصلوا إلى مرحلة التعليم بعد الثانوي لا تتجاوز ١٣٪، أي أقل من البيض بما يصل إلى ١٥ نقطة (دراسة Pereira 2016).

وقد يُرجِع البعض ذلك إلى الفروق الطبقية، لا إلى الأصل العرقي. ومع ذلك توصلت إحدى الدراسات إلى أنه حتى على مستوى التوائم البرازيليين الذين ينتمون لأسرة واحدة وكان أحدهما يُصنَّف باعتباره أبيض والآخر ملونا، كان التوأم الملون أقل حظا في الإنجاز التعليمي، وخاصة إذا كان توأمه ذكرا (دراسة Marteleto and Dondero 2016).

والبرازيليون السود هم الذين يتحملون أيضا العبء الأكبر من العنف على يد أجهزة إنفاذ القانون. ففي عام ٢٠١٨، قتلت الشرطة ٦٢٢٠ شخصا في البرازيل، وبرغم

الصور: ISTOCK/VLIET; STREETMUSE; SCARLETSAILS; JOSEPH GRUBER; ALEJANDROPHOTOGRAPHY; JOEL CARILLET; JEDRASZAK; JOEL CARILLET; JACOBLUND; 400TMAX

المجتمع الأقل عنصرية يمكن أن يصبح أقوى اقتصاديا.

أن السود يمثلون حوالي نصف السكان على مستوى البلاد، كان ٧٥٪ من أولئك الذين قُتِلوا من السود (دراسة Sakamoto 2019).

وكان لهذه العوامل النظامية عواقب اجتماعية اقتصادية واسعة الانتشار. فقد توصلت دراسة أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء في عام ٢٠١٩ إلى أن متوسط دخل العاملين البيض كان أعلى بنسبة ٧٤٪ من دخل العاملين السود والخمريين — وظلت هذه الفجوة ثابتة لسنوات. وحتى برغم حصول الرجال البرازيليين الأفارقة على نفس المستوى التعليمي، فهم لا يحققون سوى ٧٠٪ من دخل من هم في نفس مستواهم من الرجال البيض، ولا تحقق المرأة البرازيلية الإفريقية سوى ٤١٪.

التكاليف الاقتصادية

تمثل عنصرية النظم مشكلة عالمية. إنها حقيقة، كما أن هناك جدلا أخلاقيا قويا يهدف إلى معالجتها. ومع ذلك، فمن العوامل التي غالبا ما يغفلها هذا الحوار الحاسم هو البُعد الاقتصادي الأوسع. وعنصرية النظم تمنع الناس من تحقيق أقصى ما يمكن من إمكاناتهم الاقتصادية، وهي بالتالي تنطوي على تكاليف اقتصادية هائلة. فالمجتمع الأقل عنصرية يمكن أن يكون أقوى اقتصاديا.

وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تكلف الفجوة بين ثروات الأمريكيين البيض والسود اقتصاد الولايات المتحدة ما يتراوح بين تريليون دولار وواحد ونصف تريليون دولار من الخسائر في الاستهلاك والاستثمار خلال الفترة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٨. ويُترجم ذلك إلى تراجع متوقع في إجمالي الناتج المحلي من ٤٪ إلى ٦٪ في عام ٢٠٢٨ (دراسة Noel and others 2019).

أو لننظر على سبيل المثال إلى فرنسا التي يمكن أن تحقق قفزة في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى ١,٥٪ على مدى العشرين عاما القادمة — تضيف ٣,٦ مليار دولار إلى الاقتصاد — بتقليص الفجوات العنصرية في الحصول على فرص عمل، وفي ساعات العمل، والتعليم (دراسة Bon-Maury and others 2016). ولنشاهد الوضع في البرازيل التي تخسر مبالغ طائلة يمكن أن تتحقق من الإمكانات الاستهلاكية والاستثمارية لمجتمعاتها المهمشة.

بلاء عالمي

بطبيعة الحال، لا تقتصر العنصرية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية الضارة، وكذلك الحاجة إلى الإقرار بوجودها بشكل أوسع، على هذه البلدان الثلاثة وحدها.

فعلى سبيل المثال، أُجري استطلاع رأي للأستراليين في أعقاب الاحتجاجات التي انطلقت بعد مقتل جورج فلويد، أفاد ٧٨٪ من المجيبين عليه أن سلطات الولايات المتحدة ظلت تحجم عن معالجة العنصرية. وأجاب ٣٠٪ فقط بأنهم يعتقدون بوجود عنصرية مؤسسية بين أفراد قوات الشرطة الأسترالية. ويتعارض. هذا الرأي مع كل من التجربة التي يعيشها السكان الأستراليون الأصليون بصفة خاصة ومع ما يعتقده معهد ألفريد ديكين من أن العنصرية كلفت أستراليا ٤٤,٩ مليار دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١.

وفي نفس الوقت، فالأحداث العنصرية المختلفة في الصين ضد المهاجرين الأفارقة تهدد علاقات التجارة والاستثمار الصينية–الإفريقية المربحة. ويذكر ياكيو وانغ، وهو باحث في مؤسسة «هيومن رايتس ووتش»، أن هذه حالة أخرى من حالات إنكار ممارسة التمييز العنصري، «فبينما السلطات الصينية تدعي «عدم التسامح إطلاقا» مع التمييز العنصري، فما تفعله حيال الأفارقة في مدينة غوانزهو ما هو إلا التمييز بعينه».

وينبغي ألا تسعى البلدان لمعالجة مشكلة العنصرية بدافع أن ذلك ببساطة سيساعدها على التنمية الاقتصادية. بل إنها مدينة بذلك لمواطنيها. ومع هذا، ينبغي أن يفهم العالم أن الالتزام باحترام حقوق الإنسان والعدالة بين عناصره المختلفة ينبغي ألا يكون مجرد عبارة جوفاء عن القيم. إنما ينبغي أن يكون دعوة للتحرك، تدعمها إجراءات فعالة للإقرار بعنصرية النظم وفهمها وقياسها والقضاء عليها. إن العالم يقف اليوم عند نقطة تحول، والأمر كله بيد صناع السياسات لإيجاد السبل وإحداث تغيير. وما لم يحدث ذلك، ستظل العنصرية تلقي بأعبائها الثقيلة علينا جميعا. FD

جوزيف لوسافيو اختصاصي خدمات المدن والبنية التحتية والمناطق الحضرية في المنتدى الاقتصادي العالمي.

المراجع:

Bon-Maury, Gilles, Catherine Bruneau, Clément Dherbécourt, Adama Diallo, Jean Flamand, Christel Gilles, and Alain Trannoy. 2016. "The Economic Cost of Discrimination." France Stratégie report, Paris.

Marteleto, Letícia J., and Molly Dondero. 2016. "Racial Inequality in Education in Brazil: A Twins Fixed-Effects Approach." *Demography* 53 (4): 1185–205.

Noel, Nick, Duwain Pinder, Shelley Stewart, and Jason Wright. 2019. "The Economic Impact of Closing the Racial Wealth Gap." McKinsey and Company report, New York.

Pereira, Claudiney. 2016. "Ehno-Racial Poverty and Income Inequality in Brazil." CEQ Institute Working Paper 60, Tulane University, New Orleans.

Sakamoto, Leonardo. 2019. "More than 75 Percent of Those Killed by Police in 2017 and 2018 Were Black." UOL blog, Sept. 10.

Valfort, Marie-Anne. 2015. "Religious Discrimination in Hiring: A Reality." Institut Montaigne report, Paris.

الأصل العِرقي في الاقتصاد

خبراء الاقتصاد وصناع السياسات في حاجة إلى صيحة توقظهم لاستئصال التمييز العنصري

مارتن سيهاك، ومونتفورت ملاتشيلا، وراتنا ساهاي

إن الاحتجاجات الواسعة الانتشار التي انطلقت مؤخرا في الولايات المتحدة وفي مختلف أنحاء العالم ضد الأعمال الوحشية للشرطة وعنصرية النظام حركت ضميرنا الجماعي. وعلينا، نحن العاملين في مؤسسة متعددة الأطراف تمثل ١٨٩ بلدا، واجب أخلاقي يدعونا للحديث عن رفضنا للعنصرية والتمييز العنصري. وكخبراء اقتصاد، علينا كذلك واجب مهني — إذ يتعين علينا أن نكشف مدى الضرر الذي يلحقه التمييز بمصادر أرزاق الناس وبالاقتصادات، وكيف أن تحرير العالم من التحيز سيساعد كذلك على معالجة كثير مما نواجهه من تحديات اقتصادية، بما يحقق المنفعة للجميع.

ومع ذلك، إذا كنا على قدر تحمل هذه المسؤوليات، فأمامنا طريق طويل نقطعه.

الوجه الخطأ للتاريخ

لم يكن مجال علم الاقتصاد محصنا قط من التمييز العنصري والعنصرية. وكان جورج ستيغلر، الحائز على جائزة نوبل عام ١٩٨٢، قد ذكر في عام ١٩٦٥ أن العاملين ذوي البشرة السوداء كانوا يشغلون وظائف دنيا وأن الحل يكمن في تقوية «الرغبة في العمل الجاد» (دراسة Stigler 1965). ولم يكن ذلك استثناءً: فهو يعكس تحيزات خبراء الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية في ذلك العصر. وبالفعل، كما يشير ويليام سبريغز من جامعة هاوارد، فإن لعلم الاقتصاد «مجموعة عميقة ومؤلمة من الجذور التي يقر بها عدد قليل للغاية من خبراء الاقتصاد». (دراسة Spriggs 2020).

وقد تطور الحوار الاقتصادي منذ أن ألف ستيغلر هذا العمل في عام ١٩٦٥. وكان غاري بيكر، الحائز على جائزة نوبل عام ١٩٩٢، قد أوضح في كتابه بعنوان «اقتصادات التمييز؟» (*Economics of Discrimination*) الصادر عام ١٩٧١ أن التمييز بناء على عوامل عديدة بما فيها العِرق، يقلل الدخل الحقيقي لكل من الطرف المستهدف ومقترف الإثم. وفي وقت أقرب، توصل راج شِتي، الخبير الاقتصادي في هارفارد، ومؤلفون مشاركون معه، إلى أن الأبناء ذوي

الصورة: ISTOCK/MICHAELJUNG; RYASICK

البشرة السوداء الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل في الولايات المتحدة، يواجهون مصاعب في الارتقاء إلى شرائح الدخل الأعلى أكبر من تلك التي يواجهها أبناء الأسر البيضاء، وترجع هذه النتيجة إلى الظروف البيئية، مثل التحيز العنصري (دراسة Chetty and others 2020).

وبرغم ما حدث من تقدم، لا يزال خبراء الاقتصاد يولون اهتماما ضئيلا لمسألة العِرق مقارنة بموضوعات أخرى. وقد جمعنا بيانات عن كل مَقال نُشِرَ في أكبر عشر دوريات اقتصادية على مدى العشر سنوات الماضية (راجع الرسم البياني). ووجدنا أن المقالات البارزة التي تغطي قضايا العِرق وعدم المساواة العنصرية والعنصرية لا تتجاوز نسبتها ٠,٢٪ من مجموع ٧٩٢٠ مقالا. وهذه النسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالمقالات التي خُصِّصَت، على سبيل المثال، للسياسة النقدية (٧,٤٪). وبينما يمكن الجدل بأن هناك من الأسباب ما يبرر التركيز على المجالات الرئيسية مثل علم الاقتصاد النقدي، فتغطية مسألة العِرق هي أيضا أقل بعدة أضعاف من تغطية موضوعات أخرى مرتبطة بالاحتواء، مثل توزيع الدخل (٢,٠٪)، والفقر (١,٤٪)، ونوع الجنس (٠,٨٪).

وربما كان هذا الخلل انعكاسا في جانب منه لقصور تمثيل الأقليات بين خبراء الاقتصاد. ومن الصعب إجراء تحليل عالمي بسبب نقص البيانات القابلة للمقارنة، لكن الجمعية الاقتصادية الأمريكية تقدم بيانات توضيحية في تقرير اللجنة المعنية بوضع فئات الأقلية في مهنة الاقتصاد *(Report of the Committee on the Status of Minority Groups in the Economics Profession)*. ففي عام ٢٠١٨، كانت نسبة خبراء الاقتصاد ذوي البشرة السوداء الذين حصلوا على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدة لا تتجاوز ٤٪، وانخفضت نسبة تمثيل السود في علم الاقتصاد من ٦٪ في ١٩٩٥ إلى ٣٪ في ٢٠١٩، بينما ظلت نسبة تمثيلهم في سكان الولايات المتحدة حوالي ١٣٪. وكانت نسبة تمثيل السود في الاقتصاد أقل مما هي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (وينطبق الأمر نفسه على السكان من الأقليات الأخرى بخلاف ذوي البشرة السوداء).

ومع هذا، فعبء إجراء تحليل دقيق لمسألة العِرق يجب ألا تقع على عاتق أولئك الذي يتحملون الآثار السلبية وحدهم. فكيف يمكننا التحول إلى الوجه الصحيح للتاريخ؟

الوجه الصحيح للتاريخ

إن الخطوة الأولى في المؤسسات الاقتصادية – الأكاديمية والمعنية بصنع السياسات على حد سواء – هي توفير بيئة آمنة للحديث عن العنصرية، وزيادة الوعي، وعقد تدريب إلزامي عن التحيز – بما في ذلك الأنواع اللاإرادية منه.

ويبدأ استئصال التمييز بالإقرار بوجود مشكلة. فتقول إدجياما أولوا في كتابها بعنوان «إذن أنت تود أن تتحدث عن العِرق» *(So You Want to Talk about Race)*، والذي حقق أعلى مبيعات حسب نيويورك تايمز في ٢٠١٩، إننا ننقي المعلومات من خلال تجاربنا الخاصة لتقييم مدى صحة وجود انحياز. لكن العِرق ليس تجربة عامة، الأمر الذي يصعب معه تقييم تجربة العنصرية التي مر بها شخص آخر. وبينما يكمن الحل الأساسي في تصحيح توجهات التمييز على مستوى النظام، فالصمت على المستوى الفردي مسألة مميتة، لأنه يجعل هذا النظام أبديا.

ويمكن الإيحاء للمؤيدين من المتحمسين بزيادة التركيز على موضوع العِرق في أعمالهم عن الاقتصاد، بينما يمكن إقناع المتشككين بتخفيف المقاومة، وإذكاء المناقشة البناءة وتوليد المساندة. ومع تزايد حجم الأعمال التي تتناول موضوع العِرق، سوف يتشجع الآخرون بدورهم على السير على نفس الدرب. ومكافحة التمييز ليست لعبة نتيجتها صفر: إذ يتضح من البحوث أنها تؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد ككل (على سبيل المثال، دراسة Sahay and others 2018).

ولتحقيق التقدم، يتعين على خبراء الاقتصاد مواصلة توسيع نطاق منظورهم. وذات يوم ناقش اثنان من علماء الاجتماع في هارفارد، وهما ماريو سمول والراحل ديفا بيجر، ضرورة اعتماد خبراء الاقتصاد لمزيد من المنظورات الاجتماعية عن التمييز العنصري والبدء في تفحص التمييز المؤسسي وأشكال التمييز في المعاملات الشخصية خلال الحياة اليومية التي يمكن أن تكون لها تبعات بالغة الأثر على النتائج الاقتصادية (دارسة Small and Pager 2020).

وأحد الأجزاء المهمة من الحل هو زيادة التنوع في مهنة الاقتصاد، بما في ذلك التنوع العنصري. وتشير الأدلة إلى أن الطبيعة الديمغرافية للمعلمين تؤثر على مشاركة السود، ليس في وقت مبكر من حياتهم العملية وحسب، وإنما في جميع مراحل تدرجهم المهني، بما فيها

العنصرية والموضوعات الأخرى في أبرز المقالات الاقتصادية

نسبة ضئيلة للغاية فحسب من المقالات الأكاديمية هي التي تغطي موضوعات العِرق، وعدم المساواة العنصرية، والعنصرية

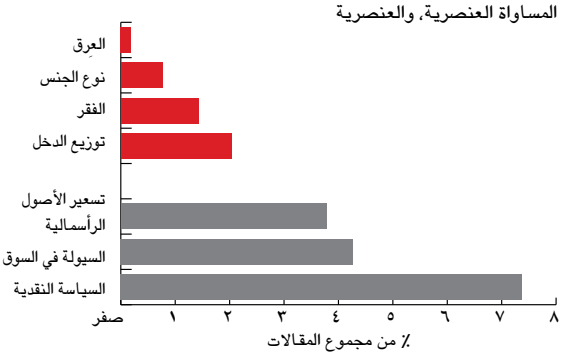

المصدر: تستند حسابات المؤلفين إلى Microsoft Academics and Research Papers in Economics (RePEc).

ملحوظة: تغطي مجموعة البيانات ٧٩٢٠ مقالا من أكبر عشر دوريات اقتصادية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ (https://ideas.repec.org/top/top.journals.all.html). ويعتمد هذا الشكل البياني على Microsoft Academics and RePEc classification of "Field of Study". «العرق» يتضمن المصطلحات ذات الصلة، مثل الفروق العنصرية والعنصرية؛ و«نوع الجنس» يتضمن التمييز على أساس نوع الجنس، والفجوة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ و«علم الاقتصاد النقدي» يتضمن مصطلحات مثل النظرية النقدية وانتقال آثار السياسة النقدية.

ونحن العاملين في صندوق النقد الدولي، ندرك أن معالجة التحيز تبدأ من الداخل.

القبول، والحصول على وظيفة في سوق العمل، والتعيين، وقرارات الترقية. وكما أشار جون رايس في مقاله «الفرق بين العنصرية من الدرجة الأولى والعنصرية من الدرجة الثالثة» (The Difference between First-Degree Racism and Third-Degree Racism) الذي نُشر في مجلة *Atlantic* في يونيو ٢٠٢٠، من المغالطة أن نقول إن هناك مفاضلة بين زيادة التنوع العنصري والحفاظ على «الجدارة» القائمة على التميز التي أنجحت المنظمات. وتحقيق تكافؤ الفرص أمام الأقليات في كل خطوة يقطع شوطا كبيرا نحو معالجة التمييز وزيادة إنتاجية المنظمات.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ خطوات استباقية وتعيين أقليات مؤهلة، فهؤلاء ليست لديهم شبكات معارف تساعدهم على أن يجدوا موطئ قدم، وكذلك تطوير قدراتهم ومساندتهم في ارتقاء مراتب أعلى. على سبيل المثال، تتخذ اللجنة المعنية بوضع فئات الأقلية في مهنة الاقتصاد المنبثقة عن الجمعية الاقتصادية الأمريكية العديد من المبادرات المصممة لتشجيع الأقليات على التخصص في دراسة الاقتصاد والسعي للعمل في المجال الأكاديمي. وفي حالة عدم تقدم مرشحين ذوي خلفيات متنوعة، إذن يتعين على المجتمع أن يعمل بمزيد من العمق لمعالجة التحيز من بدايته – في الخدمات الصحية أو فرص التعليم أو الحصول على مسكن.

ونحن العاملين في صندوق النقد الدولي، ندرك أن معالجة التحيز تبدأ من الداخل. فعلى مدى أكثر من نصف قرن، ظل رجال من أوروبا والولايات المتحدة يتبوأون غالبية مراكز الإدارة العُليا في الصندوق. وبدءا من منتصف تسعينات القرن الماضي، بُذلَت الجهود لتشجيع التنوع، وبدأنا نرى بعض التقدم في تحسين تمثيل المرأة وتعيين موظفين من المناطق الممثلة بأقل مما ينبغي مثل شرق آسيا، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء. ومنذ عام ٢٠٠٣، وُضِعَت معايير للتنوع على أساس نوع الجنس والمنطقة. والهدف من المعايير الإقليمية هو تحقيق الاتساق عموما بين نسبة الموظفين من كل منطقة والمساهمة المالية لبلدانهم في موارد صندوق النقد الدولي وكذلك استخدام بلدان المنطقة لهذه الموارد. ولم يكن القصد من هذه المعايير هو معالجة عدم العدالة العنصرية، حتى وإن اعتبرها كثيرون بدائل غير تامة لمسألة العرق. وبينما أحرزنا تقدما مطردا قياسا بهذه المعايير، لا تزال هناك فجوات في حصص الموظفين من المناطق الممثلة بأقل مما ينبغي وفي ترقيتهم إلى مراكز في الإدارة العُليا.

والأنباء السارة هي أن الإدارة العليا لصندوق النقد الدولي أعربت عن التزامها بذلك وأنها تتخذ إجراءات ملموسة لمواصلة تعزيز احتواء كوادر متنوعة من الموظفين والقضاء على كل أشكال التمييز، بما فيها أوجه عدم العدالة العنصرية. وسوف يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز التدريب في مجال التحيز اللاإرادي وعدم العدالة الجزئية، وإعادة تركيز جهود تعيين الموظفين، وتحسين عملية منح الترقيات، وإعداد برنامج لرعاة الموظفين من المناطق الممثلة بأقل مما ينبغي، وجمع بيانات عن أبعاد التنوع، بما فيها بيانات حسب الأصل العِرقي والإثني، وذلك بأن يطلب من موظفيه الإفصاح بشكل طوعي عن هوياتهم. ونحن نتطلع إلى اعتماد كل البلدان أعضاء الصندوق لنفس المبدأ – أن الاحتواء يبدأ من الداخل.

إن حركة «حياة السود مهمة» أعطت زخما جديدا لزيادة الوعي والتَعَلُّم والتمكين. وتشير البحوث إلى أن المنظمات والمدن والمجتمعات الأكثر احتواء في مجال الاقتصاد تتمتع بصلابة أكبر وتنعم برخاء أكثر. ولخبراء الاقتصاد دور يقومون به في اتخاذ الإجراءات نحو التغيير للمساعدة على بناء نظم احتوائية تعود بالنفع على الجميع – ولكن يجب علينا أولا أن ننظر، بشكل فردي وجماعي، في ترتيب أوضاعنا في الداخل. FD

مارتن سيهاك يقود عمل الوحدة المالية الكلية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي. **ومونتفورت ملاتشيلا** الممثل المقيم الأول لصندوق النقد الدولي في جنوب إفريقيا. **وراتنا ساهاي** نائب مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Chetty, Raj, Nathaniel Hendren, Maggie Jones, and Sonya Porter. 2020. "Race and Economic Opportunity in the United States: An Intergenerational Perspective." *Quarterly Journal of Economics* 135 (2): 711–83.

Sahay, Ratna, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Mooi, and Reza Yousefi. 2018. "Women in Finance: A Case for Closing Gaps." IMF Staff Discussion Note 18/05, International Monetary Fund, Washington, DC.

Small, Mario, and Devah Pager. 2020. "Sociological Perspectives on Racial Discrimination." *Journal of Economic Perspectives* 34 (2): 49–67.

Spriggs, William. 2020. "Is Now a Teachable Moment for Economists?" Federal Reserve Bank of Minneapolis, Minnesota.

Stigler, George. 1965. "The Problem of the Negro." *New Guard* (December): 11–12.

صديق أم عدو؟

التكنولوجيا في مقدورها أن تعزز الصلابة أو تزيد من عدم المساواة، ويتوقف الأمر على مقدار ما لديك منها

أندرياس أدريانو

أدى الإغلاق العام العالمي من جراء كوفيد-١٩ إلى الدخول في تجربة غير مسبوقة. فاضطر الملايين من أصحاب المهن المتخصصة إلى البقاء في منازلهم وأداء الأعمال التي اعتادوا القيام بها في المكاتب. فالمذيعون في قنوات التلفاز عقدوا اللقاءات من غرف معيشتهم، والمسؤولون في صندوق النقد الدولي وافقوا خلال ثلاثة أشهر على منح ما يزيد على ٧٠ قرضا طارئا وهم يعملون من بُعد، واستمر المتداولون في شراء الأسهم وبيعها من أكواخ جبلية. وتغلبت الشركات على المخاوف من انخفاض الإنتاجية بسبب انتشار فرق العمل في أماكن مختلفة، وكثير منها — بما فيها شركات عملاقة في سيليكون فالي — أخبر موظفيه بألا يقلقوا بشأن العودة إلى المكاتب. لقد تطور العمل من بُعد حتى أنه أصبح حلا قابلا للاستمرار على المدى البعيد ولم يعد مجرد علاج مؤقت أو ترتيب محفوف بالمخاطر لأصحاب العمل الحر.

فأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا جعلت هذه التجربة العشوائية العالمية ممكنة. تصور عقد اجتماع على منصة «ويبيكس» من خلال مودم للاتصال الهاتفي. لقد استمرت الحركة في العالم بفضل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية التي تتصل بشبكة إنترنت عالية السرعة متصلة بخدمات سحابية. وأصبحت التكنولوجيا أحد عوامل الصلابة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي. أما في حالة أولئك الذين لا يسعهم الاستفادة من التكنولوجيا أو كسب عيشهم من خلالها، فهم معرضون لمزيد من مخاطر الاستبعاد وعدم المساواة.

فنصف القوى العاملة في الولايات المتحدة أخذ يعمل من المنزل وسط سيل المرضى بفيروس كورونا، مقارنة بنسبة ١٥٪ فيما مضى، وفق ما ذكره إيريك برينجولفسون وأربعة آخرون من خبراء الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وعلى العكس من ذلك،

الصورة: ISTOCK/PHONLAMAIPHOTO

ووفقا لتقرير صادر عام ٢٠١٩، هناك ٥٨٪ من الأسر في البرازيل لا تمتلك جهاز كمبيوتر. ويتسق ما ورد في التقرير مع بحث لصندوق النقد الدولي مؤخرا يبين أن نسبة أقل قليلا من نصف سكان الاقتصادات النامية تستطيع الاستفادة من خدمة الإنترنت. وصدرت دراسة أخرى عن الصندوق أجرت تقييما لمدى «إمكانية العمل من بُعد» في أداء وظائف مختلفة وأشارت تقديراتها إلى أن هناك ١٠٠ مليون نسمة في ٣٥ اقتصادا متقدما وناميا معرضون لمخاطر كبيرة من تسريحهم أو تخفيض أجورهم نظرا لعدم إمكانية القيام بوظائفهم من بُعد. ومعظم المشتغلين في هذه الوظائف من الشباب والإناث، وممن هم أقل حظا من التعليم ويعملون في مجالات الضيافة والخدمات الغذائية والإنشاءات والنقل.

وبوجه عام، كلما كان البلد أفقر، ازدادت صعوبة العمل من بُعد. وتشير تقديرات الباحثين في منظمة العمل الدولية إلى أن أقل من واحد من كل خمسة من العاملين في أنحاء العالم يشغلون وظائف ويعيشون في بلدان لديها البنية التحتية اللازمة للعمل بفعالية من منازلهم. ويحجب هذا المتوسط تفاوتات هائلة. ففي أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، النسبة هي واحد من كل ثلاثة، بينما في إفريقيا جنوب الصحراء النسبة هي واحد من كل سبعة عشر.

الابتكار المدمر

يذكر الخبير الاقتصادي دانييل ساسكايند أن الجائحة أصابت الوظائف بأضرار خلال مدة لم تكد تتجاوز أسابيع قليلة بنفس مقدار الأضرار التي كانت متوقعة من الأتمتة على مدار عقود. ويقر في أحدث كتبه «عالم بلا عمل» *(A World Without Work)* بأن الخوف من تدمير التكنولوجيا للوظائف قديم قِدَم الآلات ذاتها – لكنه يقول إن هذه المرة قد تكون مختلفة.

والحجة التقليدية هي أن الابتكار يدمر بعض الوظائف لكنه يوجِد الكثير غيرها ويمنح الناس حرية القيام بأعمال أخرى. فإدخال أجهزة الصرف الآلي في ستينات القرن العشرين، على سبيل المثال، لم يحل محل الصرافين. وإنما أتاح لهم الوقت لأداء مهام أعقد من مجرد صرف النقدية. ومع ذلك، أتاحت التكنولوجيا منذ ذلك الوقت تنفيذ الأعمال المصرفية عبر شبكة الإنترنت مما قلل بشكل كبير من حاجة العملاء إلى زيارة فروع البنوك. وفي السنوات الأخيرة، استطاعت المؤسسات المالية، بفضل البيانات الضخمة وتعلُّم الآلة، أن تعمل بدون أي فروع مادية على الإطلاق.

ولم يكن الناس يحبذون فكرة هذا «التدمير الخلاق» على مر التاريخ. فالوظائف التي نشأت وتلك التي فُقِدت لا تتطابق بالضرورة من حيث أماكنها أو المهارات التي تتطلبها. وسهولة انتقال العمالة أقل بكثير مما كان يُعتقد. ويتفق عدد كبير من الخبراء على أن الأتمتة مسؤولة عن قدر كبير من التدمير الهائل لوظائف الصناعة التحويلية على مدار العقود القليلة الماضية في بلدان مثل الولايات المتحدة.

ويرى ساسكايند أن الاتجاه العام للأتمتة يكتسب مزيدا من القوة مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي لأنه يعجل قدرة الآلات على تجاوز إمكانات الإنسان في أداء مزيد من المهام. وكتب يقول «إن الآلات لن تفعل كل شيء في المستقبل، لكنها ستفعل المزيد»، ويشير إلى أن الأتمتة لم تحل محل الإنسان تماما في أعمال الزراعة والصناعة التحويلية لكنها قللت أعداد الوظائف ومستوى جودتها بشكل كبير.

الروبوت العالِم

أتمتة خطوط التجميع ليست بالشيء الجديد. لكن استخدام الروبوتات آخذ في الاتساع ليطرق أبواب مهن جديدة، منها الخدمات الصحية. فالأذرع الآلية التي أنتجتها شركة «كيوكا» الألمانية يمكنها فرز عينات الدم في الدانمرك وتعجيل فحوص كوفيد–١٩ في الجمهورية التشيكية، ومزج كواشف المواد لفحص المسحات بسرعة أكبر ودقة أعلى مما يستطيع أن يفعله الإنسان.

ويستخدم مختبر الكيمياء في جامعة ليفربول آلة مشابهة في تنفيذ مزيد من الخطوات. وبالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، استطاع بنجامين بيرغر، وهو باحث حاصل على درجة الدكتوراه، أن يبرمج الآلة لتُجري اختبارات علمية بنفسها، من خلال مزج عينات وتحليل نتائجها. ويمكن لهذه الآلة أن تعمل لمدة ٢٢ ساعة يومية وقد أجرت ذات مرة أكثر من ٦٠٠ فحص خلال ثمانية أيام. ويقول بيرغر إن الآلة تكمل عمله.

وذكر في مقابلة مع قناة بي بي سي أن «الآلة في إمكانها أن تفحص آلاف العينات... وهي بالتالي تتيح لي الوقت للتركيز على الابتكار ومحاولة التوصل إلى حلول جديدة». وتساعد الآلة بيرغر كذلك في الحفاظ على التباعد الاجتماعي كما أنها سمحت للعالِم بمواصلة إجراء تجاربه في فترة الحجر الصحي. ولكنها ربما تسببت في الاستغناء عن مساعد أو أكثر في المختبر.

وهدف حماية العاملين من القيام بأعمال متكررة أو شاقة له ما يبرره في حالة واحدة وهي إذا كان في استطاعتهم إيجاد عمل آخر يقومون به. فهل يمكنهم ذلك؟ هل هناك مجالات يعيش العاملون فيها في مأمن من المنافسة؟ نعم: المهن المتخصصة التي تتطلب الذكاء الاجتماعي والتفاعل وجها لوجه. فخلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٢، وصل معدل نمو حصة هذه الوظائف إلى ١٢٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة.

وذلك على الأقل حتى تفشي كوفيد–١٩. وذكر ساسكايند، في مقابلة عبر الفيديو مع مجلة التمويل والتنمية من أكسفورد، أن «الوظائف التي تحتاج إلى درجة عالية من التفاعل الاجتماعي أقل عرضة للأتمتة وهي تماما الأشد تعرضا لمخاطر الجائحة». ثم أضاف «كثير من السيناريوهات الواردة في الكتاب التي ربما بدت غريبة منذ خمسة أشهر ماضية أصبحت الآن هي الوضع السائد تماما».

استدعاء جميع الأطباء

إن بعض المهن المتخصصة التي تعتمد بشكل واضح على التفاعل وجها لوجه استطاعت أن تعيد ترتيب عملها بسرعة معتمدة على التكنولوجيا. فالانتشار الهائل للتطبيب من بُعد مثال جيد على سرعة الحركة. ولكنه كذلك مثال على أن هذه العملية قد تترك البعض خلف الركب.

فعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو بدلا من زيارة الطبيب ظل خيارا متاحا لسنوات. ولكن في المملكة المتحدة، لم تكن مواعيد زيارة الأطباء الممارسين العامين من بُعد تتجاوز ١٪ قبل الجائحة. وبعد تفشي الجائحة، ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا حادا حتى بلغت ٩٠٪. وفي الولايات المتحدة، ذكرت إحدى شركات التأمين الصحي أن المواعيد عبر شبكة الإنترنت قفزت من ١٠ آلاف زيارة في الشهر قبل الجائحة إلى ٢٣٠ ألف زيارة في شهر إبريل الماضي – في ولاية واحدة لا أكثر.

ولم يكن هذا الانتشار الهائل يحتاج إلى ابتكارات تكنولوجية رائدة. فالرعاية الصحية من بُعد يمكن أن تكون بسيطة كأي اتصال عبر تطبيق سكايب. وسهلت التكنولوجيا تغير السلوك الذي دفعت إليه الجائحة بقوة كبيرة. ولأغراض السلامة، تخلى المرضى والأطباء عن عادات قديمة وشكوك استمرت لفترات طويلة. وساعدت على ذلك التغييرات التنظيمية مؤخرا. ففي الولايات المتحدة، سُمح للأطباء بتحصيل فواتير المواعيد عبر الإنترنت بنفس الطريقة المتبعة في حالة الزيارات الشخصية. ولم يعد المرضى يضطرون إلى التواجد في منشأة صحية لعقد مقابلة من بُعد.

وبرغم نجاح هذه التجربة بشكل جيد بالنسبة للأطباء والمرضى على حد سواء، فربما خلف هذا التحول بعض الضحايا وراءه. فممارسة الطب عبر الإنترنت ستحتاج على الأرجح إلى عدد أقل من الممرضين وموظفي الاستقبال والفنيين والمديرين.

فتغيير الثقافة الذي دفعت إليه الجائحة من المرجح أن يلقى سهولة توفير الوسائل التكنولوجية المتاحة في كثير من المجالات، ومن المحتمل أن يُفضي إلى عواقب خطيرة على الوظائف. فالتجارة الإلكترونية لا تحتاج إلى تكنولوجيا الروبوت العالم. وتزايد الشراء عبر الإنترنت في حد ذاته يضر ببائعي التجزئة في المحلات التقليدية. ويستطيع العاملون من بُعد أن يحصلوا على الكافيين الذي يتوقون لاحتسائه عن طريق شراء كبسولات نسبريسو عبر الإنترنت بدلا من ارتياد محلات أنيقة ولكنها ربما كانت خاوية. وبالفعل، ذكرت شركة نستله مؤخرا أن الطلب على كبسولات القهوة عبر الإنترنت ارتفع مؤخرا بنسبة ٣٠٪ في ظل الجائحة.

هل انتهى دور المكاتب؟

ما دامت جائحة كوفيد–١٩ لا تزال تهدد العالم، فلا يمكن أن نحكم ما إذا كان يشهد تغيرا حقيقيا في ثقافته أم أن ذلك مجرد نجاح في التكيف مع الحالة الطارئة. وكما نعلم، فإن التجربة العالمية للعمل من بُعد دفعت الكثيرين نحو بداية نهاية العمل في المكاتب. ولكن التقارير عن نهايته تماما ربما كانت فيها مغالاة. والتكنولوجيا التي تُعتبر بمثابة إنقاذ للحياة اليوم ظلت موجودة لسنوات دون أن تتسبب في خروج جماعي. وبينما هناك الكثير من المنافع المحتملة — كمرونة ساعات العمل، وتراجع وقت التنقل، وإمكانية العمل من أي مكان وقدرة الشركات على تعيين موظفين في أي مكان — يتعين إجراء تقييم كامل للعواقب طويلة المدى للعمل من بُعد. وأحد المخاطر الواضحة هو الأمن المعلوماتي: فوصل مزيد من المستخدمين بشبكات منزلية غير محمية يزيد ما يُطلق عليه سطح الهجوم المتاح للقراصنة الإلكترونيين. وإن كان من الصعب تقدير التأثير الواقع على المدن ومناطق المكاتب، وكذلك على الفنادق والمطاعم والمحلات والخدمات الأخرى، إلا أنه ربما كان ذا دلالة.

ويعتقد برينجولفسون، الذي عُيِّن مؤخرا في منصب مدير مختبر الاقتصاد الرقمي في جامعة ستانفورد، أن التغير سيدوم بشكل أكبر كما يتوقع التوسع في الاستفادة من تَعَلُّم الآلة. وقال في ندوة عُقدت مؤخرا إن «السؤال هو أي مجالات الاقتصاد هي التي ستكون الأكثر [أو] الأقل تأثرا؟» وبدون التوصل إلى علاج أو لقاح فعال، يمكن للجائحة أن تؤدي إلى زيادة الأتمتة بسبب التباعد الاجتماعي وسعي الشركات إلى مزيد من الصلابة. فزيادة أتمتة خطوط التجميع أقل عرضة لمخاطر تفشي الجائحة.

> يجب على البلدان، سواء المتقدمة أو النامية، أن تستخدم التكنولوجيا بما يحقق لها المنفعة

وذكر ساسكايند في مقابلته مع مجلة التمويل والتنمية أن «في المملكة المتحدة، أدت تدخلات الحكومة لحماية العاملين إلى كبح الحافز على الأتمتة». وأضاف «ومتى انتهت هذه الحماية، قد يعود الحافز وينطلق من جديد».

لقد حافظت التكنولوجيا على حركة العالم ولكنها عمقت كذلك الكثير من خطوط التصدع: كالتعليم والدخل وأنواع الوظائف. وحل هذه المعضلة معقد. فسوف تُدعى الحكومات إلى زيادة الإنفاق على المدى القصير — لمساعدة الشركات في الحفاظ على موظفيها الحاليين، والتوسع في التدريب، وتسهيل إعادة التعيين — وعلى المدى الطويل، وخاصة للاستثمار في التعليم وتوسيع إمكانات الحصول على خدمة الإنترنت. إنها مهمة شاقة حتى على الاقتصادات المتقدمة، ولكنها كذلك بصفة خاصة على الاقتصادات الصاعدة التي لا تزال تكافح لتوفير الاحتياجات الأساسية.

وربما جاء الحل من صلب المشكلة. ويجب على البلدان، سواء المتقدمة أو النامية، أن تستخدم التكنولوجيا بما يحقق لها المنفعة، ويجب على الحكومات أن تضع احتواء كل فئات المجتمع ضمن أولوياتها. وتقول إيرا دابلا–نوريس، وهي المؤلف الرئيسي للدراسة التي تناولت إمكانية العمل من بُعد، في حوار مع مجلة التمويل والتنمية إن «الابتكار يمكن أن يحقق نموا جديدا وأن يزيد الانتاجية». وتضيف بقولها «الرقمنة تُعيد تشكيل كثير من الأنشطة ويمكن أن تساعد العاملين والشركات على التكيف مع هذا العالم الجديد. والحل هو تحقيق الاحتواء الرقمي ثم ترجمته إلى احتواء اقتصادي». FD

أندرياس أدريانو ضمن فريق العاملين في مجلة «التمويل والتنمية»

طالبة تخصص علم الأحياء «ساميلا ساتيري-ماوي»، ٢٣ عاما، ترسل بالبريد أحد طرود أقنعة الوجه.

صور للصلابة

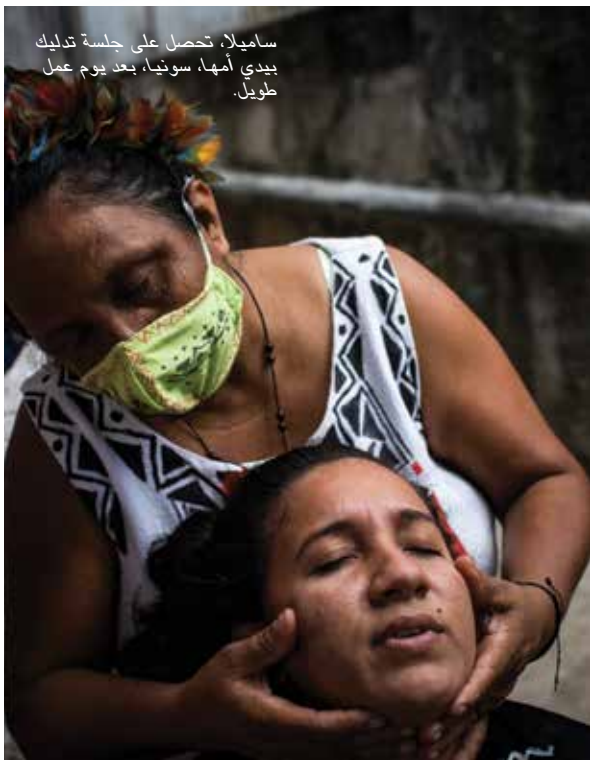

ساميلا، تحصل على جلسة تدليك بيدي أمها، سونيا، بعد يوم عمل طويل.

ساميلا ساتيري-ماوي
ماناوس، البرازيل

ساميلا ساتيري-ماوي، البالغة من العمر ٢٣ عاما وتدرس بالجامعة في تخصص علم الأحياء، تشغل وظيفة أمين سر جمعية ساتيري—ماوي للنساء من السكان الأصليين، في مدينة ماناوس بالبرازيل. ورغم صغر سنها، فإن ساميلا— التي يعني اسمها بلغة السكان الأصليين «النحلة»- ملتزمة بالفعل بالكفاح من أجل حقوق شعبها.

لكن هذه الجمعية-التي ازدهرت لفترة طويلة عن طريق بيع مصنوعات الحرف اليدوية من المنتجات الأمازونية، غالبا للسياح— شهدت توقف أنشطتها المعتادة من جراء جائحة كوفيد-١٩. وبدأت هذه الجماعة بصناعة أقنعة الوجه-بداية لاستخدام أعضائها ولاحقا لبيعها على نطاق أوسع. وجذبت أنشطتها اهتمام المنظمات المختلفة التي تبرعت لها بماكينات الحياكة، والمواد اللازمة، بل بالأغذية أيضا. وتقوم ساميلا بتنسيق إنتاج أقنعة الوجه التي تمثل حاليا شريان حياة للجمعية التي نجحت في التمحور لتظل متمتعة بمقومات البقاء أثناء الجائحة.

التصوير والتقرير من إعداد **"RAPHAEL ALVES"** في مدينة ماناوس، البرازيل.

سونيا ساتيري–ماوي، منسق الجمعية، تعرض مع ابنتيها ساميلا (إلى اليمين) وساندیلي (إلى اليسار) أقنعة الوجه من إنتاج الجمعية.

مقيمون من المنطقة التابعة لجمعية ساتيري–ماوي للنساء من السكان الأصليين يجتمعون لالتقاط صورة جماعية بعد استلام سلال الهدايا من «مؤسسة تنمية الأمازون المستدامة».

عضوات الجمعية أثناء حياكة أقنعة الوجه.

حزمة أقنعة الوجه للحماية من كوفيد–١٩، قامت الجمعية بتغليفها.

لوب سالميرون إيبارا في زيارة لجامعتها، إيدجوود كوليدج، في مدينة ماديسون بولاية ويسكونسن الأمريكية. ونظرا لأن لوب مهاجرة بدون وثائق رسمية، فإنها غير مؤهلة للحصول على القروض الطلابية الفيدرالية ولا بد أن تدفع رسوم التعليم المفروضة على الطلبة الدوليين، وهي أعلى كثيرا من الرسوم التي يدفعها المقيمون داخل الولاية. وكانت جامعة إيدجوود كوليدج قد قدمت لها مساعدة مالية سخية.

لوب سالميرون إيبارا
ماديسون، ويسكونسن، الولايات المتحدة الأمريكية

لوب سالميرون سوف تتخرج قريبا من جامعة إيدجوود كوليدج في مدينتها ماديسون بولاية ويسكونسن، وهو ما سيجعلها أول من يحصل على شهادة جامعية في عائلتها. ويعتزم أفراد أسرتها في المكسيك السفر جوا إلى مدينة ماديسون للاحتفال بهذه المناسبة. وبفضل حصول «لوب» على وظيفة متدرب خلال فصل الربيع في واشنطن العاصمة، أصبحت مطمئنة لقدرتها على اقتناص وظيفة على أساس التفرغ في مجال السياسة الأمريكية.

لكن جائحة كوفيد-١٩ حطمت كل تلك الآمال. فعندما أُغلق في شهر مارس الماضي مكتب عضو الكونغرس الذي كانت تتدرب فيه وكذلك المطعم الذي كانت تعمل به على أساس عدم التفرغ، اتخذت «لوب»، المهاجرة بدون وثائق رسمية إلى الولايات المتحدة منذ سن السادسة من عمرها، قرار العودة إلى مدينة ماديسون. وقد أمضت بعض الوقت في العمل بأحد بنوك كريديت يونيون كصرّاف لتغطية تكاليف الدراسة الباهظة التي ينبغي أن يدفعها الطلبة من غير المواطنين مثلها. لكنها بعد ذلك أصيبت بمرض فيروس كورونا.

وبعد أن عزلت نفسها لدى ظهور بعض الأعراض البسيطة، عادت مرة أخرى لوظيفتها قبل أن تلتحق بالعمل في إحدى المؤسسات المحلية غير الهادفة للربح التي تساعد في تأهيل الطلبة والطالبات الشباب من أصول أمريكا اللاتينية للالتحاق بالجامعات. وبينما استمرت «لوب» في مساعدة الآخرين على تحقيق أهدافهم فإنها لم تغفل عن تحقيق أهدافها. وفي هذا الشأن تقول «إذا ازداد عدد من يلتحقون بالعمل في مجال السياسة من جيلي، سيكون بوسعنا التفكير في كيفية اختلال النظام، والتركيز على ما نود تغييره».

التصوير والتقرير من إعداد **"ARIANA LINDQUIST"** في مدينة ماديسون، ولاية ويسكونسن.

لوب تعد وجبة الفطور لأختها الصغيرة، زيمينا، إلى اليسار، في بيتها بمدينة ماديسون.

لوب تحمل بين يديها أوشحة التخرج التي تمثل مختلف الجمعيات والرابطات التي كانت تنتمي إليها أثناء دراستها بالجامعة.

لوب تركب الدراجة الهوائية برفقة صديق قديم من المدرسة الثانوية، داميان بيرك. ومدينة ماديسون مدينة ذات طابع سياسي تقدمي، وهناك العديد من الإشارات التذكيرية بضرورة التصويت في الانتخابات. ورغم أن لوب نشطة سياسيا فإنها لا تستطيع الإدلاء بصوتها في الانتخابات لأنها مهاجرة بدون وثائق رسمية. ولكن أخاها الأصغر، الذي بلغ لتوه سن الثامنة عشرة، سيكون أول أفراد الأسرة الذي يمارس حق التصويت.

لوب تشاهد إحدى حلقات المسلسل التليفزيوني «غرايز أناتومي» على شبكة «نتفليكس» بعد تناول العشاء. فقد اضطرت لوب للبقاء قيد العزل لمدة ١٠ أيام بعد إصابتها بمرض فيروس كورونا.

لوب وصديقها داميان يتوقفان لشراء الليموناده.

سائق عربة الريكشا «راجا ميا» يحصي حصيلة مكسب اليوم بينما تحل حمرة الشفق على مدينة دكا.

في المساء، يستمتع راجا بعزف الموسيقى مع أصدقائه.

راجا يخلاج من موقف عربات الريكشا ليقل أحد الركاب.

راجا ميا
دكا، بنغلاديش

راجا ميا، البالغ من العمر ٤٥ عاما، هو سائق عربة نقل الركاب التقليدية المعروفة باسم «ريكشا» ويعيش مع زوجته «بيوتي» وأصغر أبنائه «بيشال» ذي السبع سنوات، في عاصمة بنغلاديش. ويتألف مسكنهم من غرفة واحدة، ويشتركون في استخدام مكان الطبخ ودورة المياه مع أفراد أسر أخرى.

وكان راجا الذي نشأ في قرية ريفية قد انتقل إلى العاصمة دكا سعيا لتحسين سبل معيشته. ويحقق راجا في اليوم العادي دخلا قدره ٧ دولارات، وهو ما يكفي بالكاد لسد احتياجات أسرته. وعندما عصفت جائحة كوفيد-١٩ بالبلاد وأُغلقَت الأعمال في المدينة رسميا في ٢٥ مارس، تباطأ عملهَ حتى صار هزيلا واضطرت أسرته للاعتماد على الجيران في الحصول على الغذاء. فقد انخفض دخل راجا اليومي إلى ٢,٥ دولار. وكان لا يغادر بيته في بعض الأيام. ولا يشعر راجا بالقلق من احتمال الإصابة بمرض فيروس كورونا، ويقول في هذا الشأن «إذا لم أتمكن من العمل فإننا سنموت على أي حال». FD

التصوير والتقرير من إعداد **"K. M. ASAD"** في مدينة دكا، بنغلاديش.

راجا يعيش مع أسرته في غرفة مساحتها ١٠ × ١٠ قدم في مدينة العاصمة.

زبون يدفع لراجا أجرة الركوب.

راجا يستخدم غطاء الوجه الآن.

ناشطة اقتصادية

بوب سيميسون يعرض لمحة عن **ماريانا مازوكاتو** الأستاذة بكلية لندن الجامعية والمناصرة الدؤوبة لدور الحكومة في قيادة عملية الابتكار.

الصورة: S.ROBINSON

حتى وهي تجلس حول مائدة العشاء، تستغل الاقتصادية ماريانا مازوكاتو مهاراتها الاستثنائية في التواصل لشغل فراغ أسرتها خلال فترة الإغلاق العام في لندن بسبب الجائحة.

فهي وزوجها، منتج الأفلام الإيطالي كارلو كريستو–دينا، يصران على اجتماع الأسرة كل مساء لتناول وجبة العشاء في منزلهم بلندن، ويتحدث الجميع بمزيج من اللغتين الإيطالية والإنجليزية، ويتناقشون حول الدراسة والعمل والأفلام والاقتصاد.

يقول كريستو–دينا «نتحدث عن موضوع ما، وننخرط في نقاش طويل كل مساء مع أبنائنا الذين لا يزالون في سن المراهقة». وتبلغ أعمار أبنائهما ٢٠ عاما و١٧ عاما و١٤ عاما (توأمان). ويضيف قائلا «كلفت ماريانا التوأمين بإعداد بحث عن الفجوة الرقمية، وكان هناك الكثير من الصراخ والاعتراض».

وخارج المنزل، تنشط مازوكاتو في مجال الاقتصاد والسياسة العامة منذ ما يقرب من عشر سنوات. وتتمثل رسالتها الأساسية في ضرورة استغلال الحكومات لسلطاتها في قيادة عملية الابتكار من أجل النهوض بالبشرية. وتعكف في الوقت الحالي على تطبيق أفكارها على أزمة كوفيد–١٩ من خلال عضويتها في عدد من فرق العمل ودورها المعتاد كناشطة اقتصادية.

وتقول «لن نستطيع الخروج من أزمة كوفيد–١٩ ما لم نُعِد النظر في دور الدولة. وتحديدا، ما هو دور الدولة؟»

وتشير في إجابتها المثيرة للجدل إلى أن دور الحكومة يتمثل في وضع مجموعة من الأهداف الكبرى، وتحديد المهام اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف، وتشجيع الابتكارات والاستثمار فيها، وتنظيم هذه العملية لضمان منفعة العامة. ويتعارض ذلك مع المفهوم التقليدي الحديث، ومفاده أن دور الحكومة هو معالجة تداعيات الكوارث وتصحيح الاختلالات السوقية الجسيمة، وبخلاف ذلك فإن عليها إفساح المجال للشركات الخاصة لقيادة عملية الابتكار.

ووفقا لمازوكاتو، أدى هذا النسق الفكري إلى الأزمة المالية في ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وما لحقها من موجة تقشف حكومي مدمرة، لا سيما في أوروبا.

«تفريغ» القدرات الحكومية

تقول ماريانا «لم أرَ سوى تقليص الخدمات الاجتماعية والاستثمارات العامة – باسم الابتكار». وبوصفها خبيرة في مجال الابتكار، فقد هالها ما رأت. وفي كتابها الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths*، دعت إلى إعادة النظر في دور الحكومة. وأشارت فيه إلى أن جزءا كبيرا من ابتكارات القطاع الخاص في مجالي الرعاية الصحية والتكنولوجيا وغيرهما يعتمد على أبحاث ممولة من الحكومة لا يمكن للمؤسسات الخاصة الاستثمار فيها إما لعدم قدرتها أو لدعم رغبتها. وتقول خلال مقابلة لها «لست متأكدة من أنني كنت سأمضي في هذا الاتجاه لو لم أرَ حجم المعاناة الحقيقية على أرض الواقع».

وتضيف قائلة إن مختلف درجات المعاناة الناتجة عن الجائحة في مختلف أنحاء العالم تدعم حجتها. وتبلغ مازوكاتو من العمر ٥٢ عاما، وهي أستاذة إيطالية–أمريكية في علم الاقتصاد بكلية لندن الجامعية، حيث تركز في عملها على الابتكار والقيمة العامة، وهي أيضا المدير المؤسس لمعهد الابتكار والمنفعة العامة التابع لكلية لندن الجامعية.

وتقول «لقد تم تفريغ قدرات الدولة بالفعل بسبب نظرتنا الضيقة لدورها. فإذا كان دور الدولة يقتصر على معالجة الإخفاقات السوقية ويتم إقصاؤها فيما عدا ذلك، لن يكون هناك حافز كبير على الاستثمار في آليات خلق المعرفة من أجل المشاركة في تحقيق القيمة». ووفقا لماريانا، ينطبق ذلك خصوصا على المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث منع القادة السياسيون التمويل عن الصحة العامة وانتقصوا من قيمة الحكومة نفسها، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين وقدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات.

وعلى العكس، أشارت مازوكاتو إلى حكومات عدد من البلدان الأقل حجما وثراء التي استجابت بشكل أكثر فعالية للجائحة مقارنة بأمريكا وبريطانيا، مثل فييت نام وولاية كيرلا في جنوب غرب الهند ونيوزيلندا والدانمرك، حيث نفذت جميعها استثمارات ضخمة في قدرات الدولة مع الوقت، واستطاعت إدارة الأزمة بشكل أفضل من حيث تنفيذ إجراءات الإغلاق، ووفرت وسائل الحماية، وعززت ثقة المواطنين.

امرأة في مهمة

ربما صارت مازوكاتو من أهم خبراء الاقتصاد على مستوى العالم منذ صدور كتابها *The Entrepreneurial State*. وقد توسعت في مناقشة هذا الموضوع في كتاب بعنوان *The Value of Everything: Making and Taking in the Global Economy* صدر لها عام ٢٠١٨.

وأصبحت الفقرات الإخبارية المذاعة على التلفزيون البريطاني تعج بذكرها، وحلت ضيفة على قناتي CNN و PBS وبرنامج "Desert Island Discs" الشهير الذي يبث عبر راديو هيئة الإذاعة البريطانية. وتحدثت على منصة تيد هذا العام والعام السابق. وتصدر لها مقالات رأي بانتظام في جريدتي *Financial Times* و *Guardian* وغيرهما. ونُشرت لمحة عن سيرتها الشخصية في جرائد *Wired* و *Times of London* و *New York Times* و *Financial Times* و *Quartz* و *Fast Company* وغيرها.

وحصدت مازوكاتو على مدار مسيرتها المهنية عددا من الجوائز في مجال الاقتصاد، وأصبحت مقصد العديد من صناع السياسات للحصول على مشورتها. وتم اختيارها للمشاركة في فرق العمل المعنية بمواجهة أزمة كوفيد–١٩ في جنوب إفريقيا وإيطاليا والفاتيكان. وهي المستشار الاقتصادي لحكومة اسكتلندا، ومستشار النمو لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومستشارة

السياسات البحثية للنرويج، ومستشارة الاتحاد الأوروبي للبحوث والابتكار.

وولدت مازوكاتو في روما، وجاءت إلى الولايات المتحدة في عمر الخامسة عندما التحق والدها عالم الفيزياء النووية بالعمل في معمل فيزياء البلازما بجامعة برينستون. وتعلمت كيفية إعداد المأكولات والمخبوزات الإيطالية من والدتها التي عملت بتدريس فنون الطهي. وعقب إتمام تعليمها الثانوي بإحدى المدارس الحكومية في برينستون بولاية نيو جيرسي، استكملت دراستها العليا في جامعة تافتس بولاية ماساتشوستس، وحصلت على درجة الدكتوراه في علوم الاقتصاد من جامعة نيو سكول للبحوث الاجتماعية في نيويورك. وعملت في المملكة المتحدة خلال الجزء الأكبر من العقدين الماضيين، وشغلت منصبها الحالي بدءا من عام ٢٠١٧.

ويقول عنها غريغور سمينيوك، أستاذ الاقتصاد بجامعة ماساتشوستس في مدينة أميرست، الذي شارك مازوكاتو في دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة ساسكس بمدينة برايتون في إنجلترا، «لقد غيرت مسار المناقشات حول دور الحكومة. ودائما ما تسوق حججا قوية للتأكيد على أن الحكومة بمقدورها أن تكون جزءا من الحل بدلا من أن تكون عائقا أمام التقدم».

وتشير مازوكاتو في كتابها بعنوان *The Entrepreneurial State* إلى دور الحكومة الأمريكية في تمويل البحوث الصيدلانية التي ساعدت شركات صناعة الدواء على اختراع أدوية جديدة، وكذلك دورها في استحداث التكنولوجيا التي استخدمتها شركة آبل في صناعة هاتف آي فون والمنتجات ذات الصلة. وبالتالي يمكن للحكومة تشجيع الابتكار في رأيها، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الرخاء الاجتماعي. وغالبا ما تستشهد أستاذة الاقتصاد بالبعثة التي أرسلتها الحكومة الأمريكية إلى سطح القمر في الستينات وما تلاها من موجة ابتكارات واسعة في العديد من المجالات.

الرأي الآخر

لا يؤمن الجميع برأي ماريانا بالطبع. فبالنسبة للاقتصادي آرثر دياموند من جامعة نبراسكا في مدينة أوماها، تعتبر أطروحة مازوكاتو مشابهة إلى حد كبير لمفهوم السياسة الصناعية المخططة مركزيا، ولن تنجح بالتالي نظرا لأن الحكومة غير قادرة بطبيعتها على تشجيع الابتكار. وفي كتابه الصادر عام ٢٠١٩ بعنوان *Openness to Creative Destruction: Sustaining Innovative Dynamism*، يشير إلى أن رواد الأعمال هم الدافع والمحرك وراء الابتكارات نظرا لتعمقهم في مجالهم وقدرتهم على الاستفادة من الاكتشافات واستخدام حدسهم وتطبيق مبدأ التجربة والخطأ التقليدي.

ويقول دياموند «لن يكون بمقدور صناع القرار في الحكومة التعمق في المشكلات، أو الحصول على المعلومات التفصيلية اللازمة، أو اتباع حدسهم للتوصل إلى حلول فعالة».

وقد يكون ألبرتو مينغرادي من أكبر منتقدي مازوكاتو، وهو من مؤرخي الفكر السياسي، ومدرس بالمعهد الجامعي للغات الحديثة في ميلانو، والمدير العام لمعهد برونو ليوني في ميلانو الذي يعد من المؤسسات البحثية التي تتبنى فكر السوق الحرة. وفي عام ٢٠١٥، نشر نقدا من ٢٣ صفحة لكتاب *The Entrepreneurial State* وضمنه قائمة مراجع شملت ٣٢ مرجعا. وكتب يقول «إن الشواهد التي تسوقها مازوكاتو غير دقيقة، كما أنها لم تثبت أن التدخلات الحكومية التي تشيد بها استهدفت عن قصد تحقيق النتائج التي نشأت عنها».

ويقول في مقابلة معه «اعتراضي هنا نابع من أن فكرتها الأساسية التي يقوم عليها كتاب *The Entrepreneurial State* توحي بأن الاستثمارات العسكرية في التكنولوجيا نشأت عنها آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصاد المدني. ولكنها تزعم أن هذه ليست آثار إيجابية غير مباشرة ولكنها نتيجة لسياسات موجهة، ولا تسوق ما يثبت هذه الأطروحة».

وترد مازوكاتو بأن هؤلاء النقاد يتجاهلون تاريخ الحكومة في دعم التكنولوجيات الجديدة في المراحل المبكرة عالية المخاطر. فقد اعترف ستيف جوبز مؤسس شركة آبل وبيل غيتس مؤسس شركة ميكروسوفت بأنهما اعتمدا على التطور التكنولوجي الذي حققته المنظمات الممولة من الحكومة. وكان قد تم إنشاء وكالة مشروعات البحوث المتطورة الدفاعية (DARPA) التابعة للحكومة الأمريكية منذ ٦٢ عاما لتحمل المخاطر ذات الصلة، وأرست جهودها البحثية الأساس الذي يقوم عليه جزء كبير من تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الوقت الحالي.

وتقول مازوكاتو «إذا لم يكن بإمكان الحكومة اتباع الحدس والاستفادة من الاكتشافات، كيف يمكن تفسير قيام الحكومة الأمريكية بإنفاق مليارات الدولارات لإنشاء نظام تحديد المواقع العالمي وذلك قبل فترة طويلة من استخدامه لدعم شركات سيارات الأجرة التي تبلغ قيمتها مليار دولار؟» وتضيف قائلة «إذا كانت شركة أوبر مثالا حيا على الفوضى الخلاقة، كيف يفسَّر اعتمادها التام على ابتكار مدعوم ومطور بالكامل من جانب الحكومة؟»

وترفض مازوكاتو أيضا فكرة مناصرتها للتخطيط المركزي.

وتقول «عوضا عن ذلك، ينبغي أن توجه الدولة الاقتصاد – مع تنفيذ الاستثمارات اللازمة في مرحلة مبكرة وإدارة هذه العملية لضمان مصلحة المواطنين. ويعني ذلك ضمان عدم سوء استغلال براءات الاختراع وتحديد أسعار الأدوية على أساس حجم التمويل العام المستثمر فيها حتى لا يتحمل دافعو الضرائب التكلفة مرتين». ويتطلب ذلك في رأيها تنفيذ سياسات تهدف إلى تشكيل السوق لا إلى إصلاح السوق.

وتقول مازوكاتو عن سبب تأليف كتاب *The Value of Everything* «بالرغم من أن أفكاري في كتاب *The Entrepreneurial State* انتشرت على نطاق واسع وأدت في نهاية

المطاف إلى تغيير حقيقي في السياسات في بلدان عديدة، كان لابد من التطرق مباشرة إلى المبادئ الأساسية التي تحدد الطرف المسؤول عن خلق الثروة، لا سيما تداعيات النظرية الاقتصادية الأساسية حول (ماهية القيمة)».

العمالة الأساسية مهدرة القيمة

أبرزت الجائحة هذه القضية بشكل حاد نظرا لأن العديد من العاملين الأكثر أهمية على الإطلاق – بدءا من موظفي محال البقالة وحتى سائقي توصيل الطلبات والممرضين والمساعدين بالمستشفيات – هم أيضا من بين الأقل أجرا. ووفقا لمازوكاتو، يعكس ذلك في جانب منه بعض الاختلالات المحاسبية في الاقتصاد: فالخدمات المالية تدخل في حساب إجمالي الناتج المحلي بسبب الرسوم المتولدة عنها بالرغم من أنها لا ينشأ عنها أي جديد، ولكن من الصعب عزو قيمة لنظم الصحة أو التعليم العامة السليمة.

وتضيف قائلة «يجب أن نقدر قيمة القطاعات الأساسية في الاقتصاد وأن نوفر لها الموارد اللازمة. فهذه العمالة لم يكن لها نصيب من القيمة المحققة، حيث توقف نمو الأجور الحقيقية بينما استمر نمو الإنتاجية». وتشير في كتابها الثاني إلى أن الاقتصاد الأمريكي تضاعف حجمه ثلاث مرات، بينما لم يطرأ أي تغير يذكر على الأجور المعدلة لاستبعاد أثر التضخم طوال العقود الأربعة الماضية.

وتقول مازوكاتو إنه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى دعم الاقتصادات وإنقاذ الشركات في ظل الجائحة، ينبغي أن تستخدم قوتها في إحداث تغيير كبير في الموازين. فينبغي فرض شروط قوية على المنح والقروض. وفي مقابل إنقاذ شركات الطيران على سبيل المثال، ينبغي إلزامها بتقليص انبعاثاتها الكربونية.

وصدرت لمازوكاتو مقالة رأي في جريدة *New York Times* بتاريخ ١ يوليو دعت فيها إلى مفهوم حصة الحكومة في الشركات المستفيدة من التمويل الحكومي وكذلك «نصيب المواطن في أرباح» تلك الشركات. وكتبت تقول «الأمر ببساطة بمثابة اعتراف بأن الحكومة يمكنها الاستفادة من الفكر بوصفها مالك رأس مال مخاطر في تحقيق أهداف مجتمعية مثل التحول الأخضر».

وقالت مازوكاتو في مقالها «إن السباق للتوصل إلى لقاح ضد الإصابة بفيروس كورونا يتيح فرصة جيدة. فالسعر الذي يدفعه المواطنون مقابل المستحضرات الطبية لا يعكس المساهمة الضخمة المقدمة منهم في مجال البحث الطبي – ما يزيد على ٤٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩. وعند تحديد أسعار لقاحات كوفيد-١٩، يجب أن يُراعى أنها وليدة أبحاث معدة بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص وممولة من الحكومة، مع ضرورة التأكد من تجميع براءات اختراع هذه اللقاحات ونشرها بحيث يكون اللقاح مجانيا ومتاحا للجميع».

تدريب موظفي الخدمة المدنية

داخل المبنى المكون من ستة طوابق في ميدان راسل بلندن حيث يقع مقر معهد الابتكار والمنفعة العامة الذي تم إنشاؤه منذ عامين ونصف العام، يعمل فريق مازوكاتو المكون من ٣٠ شخصا على وضع برنامج ماجستير الإدارة العامة الذي يركز على الابتكار والسياسة العامة والقيمة العامة. وتهدف مازوكاتو إلى تدريب موظفي الخدمة المدنية على تطبيق أفكارها في الحكومة. وبميزانية قوامها المنح البحثية والإيرادات المتأتية من التدريس وخدمات المشورة بشأن السياسات، استطاع المعهد بالفعل المساعدة في إنشاء بنك استثماري وطني في اسكتلندا، ووضع سياسة للبحث والابتكار قائمة على البعثات في الاتحاد الأوروبي، وإعداد استراتيجية للابتكار والصناعة في المملكة المتحدة.

ووفقا لكارلوتا بيريز، وهي باحثة بريطانية فنزويلية متخصصة في التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية–الاقتصادية، تتمثل أهم مساهمات مازوكاتو في تحدي الفكر السائد بشأن دور الحكومة، وإلقاء الضوء على انعدام الارتباط بين القيمة والسعر، وإعادة ربط النظرية بالسياسات الفعلية من خلال عملها مع الحكومات. وهي أيضا أستاذة شرفية في المعهد الذي أسسته مازوكاتو، وصدر لها كتاب عام ٢٠٠٢ بعنوان *Technological Revolutions and Financial Capital: The Dynamics of Bubbles and Golden Ages*.

وتقول بيريز عن مازوكاتو «إنها امرأة شجاعة للغاية استطاعت مواجهة المؤسسة الاقتصادية القوية التي استمرت في تبني مفهوم الأصولية السوقية بالرغم من إخفاقاته المتكررة في الكشف عن الفقاعات والتنبؤ بالانهيارات، وقدمت المشورة اللازمة من أجل نجاح السياسات». وقد أصبحت مازوكاتو اسما بارزا في مهنة لم يكن للنساء نصيبا كبيرا فيها لفترة طويلة. «وهي نجمة، ومثال فريد لما يمكن للنساء تحقيقه».

وترى مازوكاتو من جانبها أنه لا يزال أمامها الكثير لإتمام مهمتها. فثمة مناقشات على نطاق ضيق حتى الآن حول تخفيض ميزانية الحكومة كإجراء تصحيحي في اقتصادات العالم التي تضررت من الجائحة. ولكنها تحذر من ذلك.

وتقول «علينا توخي الحذر». ففي الوقت الذي تتيح فيه الحكومات مواردها المالية لمواجهة الضغوط الخافضة الناتجة عن الجائحة، «يجب ألا يُفهم ذلك كبادرة على عدم اتخاذ إجراءات تقشفية مستقبلا». فقد بدأ الحديث في بريطانيا بالفعل عن «تقاسم الأعباء»، وهو ما يعني أن الحكومات المحلية قد يُتوقع منها سداد الأموال التي أتاحتها الحكومة المركزية.

«وسيعني ذلك تقليص حجم الخدمات والنظم والهياكل التي يبدو أننا انتبهنا لأهميتها خلال الجائحة واعتبرناها (أساسية)». وتضيف قائلة «هناك معركة كبيرة بانتظارنا». FD

بوب سيميسون كاتب ومحرر حر عمل في السابق بجريدة وول ستريت جورنال وجريدة ديترويت نيوز ووكالة بلومبرغ نيوز.

الصورة: مهداة من بنك جامايكا المركزي

مواصلة المسار

برايان وينتر، محافظ بنك جامايكا المركزي السابق، يشرح تحديات تطوير السياسة النقدية

عانت جامايكا طويلا من أجل السيطرة على عجز المالية العامة والدين العام، وشهدت في الغالب معدلات تضخم حادة ذات آثار مدمرة. وحقق البلد نجاحات مهمة في الآونة الأخيرة على طريق الاستقرار الاقتصادي – قبل أن يتعرض لأضرار شديدة نتيجة أزمة كوفيد–١٩.

وتولى برايان وينتر منصب محافظ بنك جامايكا المركزي خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٩، وكان له دور أساسي في التحول الاقتصادي للبلاد. وتم تعزيز السياسة النقدية تحت قيادته بهدف تحقيق استقرار الأسعار ومرونة سعر الصرف ومراكمة المزيد من الاحتياطيات. وأطلق بنك جامايكا المركزي حملة إعلانية مبتكرة على أنغام موسيقى الريغي لشرح فوائد استهداف التضخم للمواطنين الذين طالما اعتادوا التركيز على سعر الصرف؛ وذلك بهدف كسب ثقتهم وتوعيتهم.

وفي هذه المقابلة مع أولغا ستانكوفا من فريق مجلة التمويل والتنمية، يناقش وينتر تحديات السياسة الاقتصادية في جامايكا.

التمويل والتنمية: كيف قررت جامايكا البدء في إصلاح هذا النظام الذي كان لسعر الصرف دور كبير فيه لفترة طويلة؟

برايان وينتر: طبقنا لسنوات عديدة ما كنا نعتقد بأنه نظام سعر صرف مرن. ولكن حين نتأمل الماضي، نجد أنه كان نظاما جامدا. فقد يكون هناك فرق كبير بين ما نعتقد أننا نفعله وما نفعله حقا. وحسب تقييم صندوق النقد الدولي، كنا نطبق في الواقع نظام ربط زاحفا.

وكانت هناك فجوات في أنحاء متفرقة من البنيان الاقتصادي الكلي نتجت عنها تحديات بالنسبة لسياسة سعر الصرف. وأدى التوسع المالي أحيانا إلى المغالاة في التقييم من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات، وكان علينا إيجاد حل لهذه المشكلة.

وتطلب إصلاح المالية العامة اتخاذ خطوات صعبة على البلد وقادته. وتم وضع قواعد المالية العامة للمرة الأولى عام ٢٠١٠، ثم تعديلها عام ٢٠١٤. وسيتيح إنشاء مجلس للمالية العامة، كما هو مقترح حاليا، طرح أفكار أكثر استقلالية وزيادة الثقة في التوقعات الاقتصادية. واستهدفت جميع البرامج الثلاثة المدعومة من صندوق النقد الدولي التي شاركت فيها التصدي لمشكلات المالية العامة وديناميكيات الدين غير المستقرة للمساعدة في كبح جماح التضخم وتجنب اختلال سعر الصرف.

ومن أهم الأدوات المكملة لقواعد المالية العامة استقلالية البنك المركزي في إطار استهداف التضخم، مع زيادة مرونة سعر الصرف. فإذا ما تم تكليف بنك جامايكا المركزي الآن باستهداف التضخم ومنحه قدرا أكبر من الاستقلالية على النحو المقترح في القانون الجديد، سيتعين عليه أن يشرح للجمهور أسباب رفع أسعار الفائدة في الوقت الذي تشير فيه الحكومة إلى ضرورة تخفيضها على سبيل المثال. وكان التحول إلى تطبيق إطار لاستهداف التضخم قد دفع البنك المركزي بالفعل إلى تعزيز قنوات التواصل مع الجمهور.

فخط النهاية لمسار الإصلاح لم يلُح بعد في الأفق.

التمويل والتنمية: بخلاف استهداف التضخم، هل توجد في رأيك خيارات أخرى قابلة للتطبيق بالنسبة للبلدان الراغبة في زيادة مرونة سعر الصرف؟ أو استهداف المجملات النقدية؟

برايان وينتر: يتوقف ذلك على وضع كل بلد. وقد أخضعت جامايكا جميع الخيارات للتجربة. ففي التسعينات عندما كنا نستهدف المجملات النقدية، اكتشفنا أن هذا الخيار لم يكن ناجحا في حالتنا. فأداء المتغيرات لم يكن مرضيا، مما أدى إلى تفكك الارتباط بين المتغيرات والتضخم. وهو ما أثبتته عدة دراسات في بلدان أخرى على ما أعتقد.

ويعد نظام سعر الصرف من خيارات السياسات العميقة التي تترتب عليها آثار ملموسة. ولكنك ستحتاج إلى أدوات سياسات تناسب اختيارك. ويتيح سعر الصرف المرن لجامايكا فرصة أفضل لبناء اقتصاد يتمتع بالصلابة والرخاء.

التمويل والتنمية: أثيرت مناقشات حول دمج أدوات السياسات – أي أسعار الفائدة والتدخل في سوق الصرف الأجنبي وتدابير السلامة الاحترازية الكلية والضوابط الرأسمالية – في إطار شامل. ما المتطلبات اللازمة لنجاح الاقتصادات المفتوحة الصغيرة في تطبيق مثل هذا الإطار؟

برايان وينتر: في جامايكا، وهي من الاقتصادات النامية المفتوحة المزيجة، سنحتاج إلى سنوات عديدة لإنجاح كل من هذه المكونات على حدة قبل أن تنتقل مسألة الدمج من الإطار الأكاديمي إلى التطبيق العملي. ولا يعني ذلك أننا ينبغي ألا نبدأ في التفكير والنظر إلى هذه المكونات في إطار واحد. ويتعين أن يضم هذا الإطار الكلي الموحد سياسة المالية العامة وسياسات العمل أيضا.

ويمكن التوصل إلى مزيج أكثر تطورا في نهاية المطاف، ولكن من المهم عدم الانغماس في هذا الاتجاه في الوقت الذي يوجد فيه عجز كبير في المالية العامة يتعين إصلاحه.

فالسر الأساسي وراء نجاح العديد من البلدان الأكثر نموا يكمن في الإصرار، والتركيز على مكون واحد وإصلاحه، والتطبيق السليم لكل مكون على حدة – وفق تسلسل ملائم.

التمويل والتنمية: بالنسبة للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي بوصفها أحد مكونات الإطار، هل من المفيد إخضاعها لقواعد محددة في رأيك؟

برايان وينتر: يتعين أن تكون لدى البنك المركزي قواعد بسيطة وواضحة بشأن التدخل في سوق الصرف الأجنبي. فمن شأن ذلك طمأنة المواطنين. وهذا ما يريده العديد من أصحاب المصلحة. ولكن ينبغي ألا تكون هذه القواعد جامدة. فيجب السماح بقدر من الاستنسابية للبنوك المركزية عند تطبيق القواعد. ويجب أن تتمتع أيضا بسلطات كبيرة لتحريك السوق. فقد يتحالف اثنان من رجال الأعمال لإيجاد وسيلة لتحقيق أكبر عائد مادي ممكن، لنجد في نهاية المطاف أن المكاسب من نصيب القطاع الخاص والخسائر من نصيب الحكومة. لذلك يجب على البنك المركزي حماية السوق من نتائج تلك الممارسات. فمن الضروري وجود بعض القواعد، ولكن يتعين أيضا التمتع بالسلطة اللازمة لمنع السلوكيات المخالفة.

التمويل والتنمية: في رأيك، ما دور التواصل في كسب تأييد المواطنين وتوعيتهم؟

برايان وينتر: دور كبير. ففي عام ٢٠١٨ عندما كنا نسعى إلى الحصول على المزيد من الاستقلال، شعرت أن العامل الأهم في بلوغ هذا الهدف هو علاقة البنك المركزي بالمواطنين. فالشعب هو محور الاهتمام في أي بلد ديمقراطي.

لقد كنا نولي اهتماما كبيرا لآليات السياسة النقدية، والجوانب الفنية ذات الصلة، وهو أمر مهم. وقد نخفق في نصف هذه الأمور ثم ننجح في نهاية المطاف. ولكن

الصورة: مهداة من بنك جامايكا المركزي

الإخفاق في التواصل ليس بعده أي نجاح. ودائما ما كنت أعتقد أن الآليات تمثل ٣٠٪ أو ٤٠٪ من اهتمام البنك المركزي، بينما يمثل التواصل ١٠٪. ولكن الأولويات تبدلت منذ ذلك الحين بالنسبة لي، وأصبح التواصل يمثل ٣٠٪ أو ٤٠٪.

وفي الحقيقة، فإن التواصل دائما ما كان أساس السياسة النقدية. ماذا سيكون رأي أصحاب المصلحة؟ كيف سيكون رد فعلهم؟ هل سيخرجون إلى الأسواق لشراء المزيد من السلع أم لا؟ هل سيصبحون أكثر أم أقل إقبالا على شراء النقد الأجنبي؟

التمويل والتنمية: لجأ بنك جامايكا المركزي إلى استخدام موسيقى الريغي الشعبية لتعريف المواطنين الذين طالما اعتادوا التركيز على سعر الصرف بالمنافع الناتجة عن انخفاض معدلات التضخم واستقرارها. هل حقق هذا النهج نتائجه المرجوة؟

برايان وينتر: في رأيي أننا لم نرَ أي نتائج بعد. وقد استخدمنا عناصر جذب مباشرة للمواطنين، مثل موسيقى الريغي، وإعلانات التليفزيون والراديو، واللوحات الإعلانية خصوصا التي لا نزال نراها في الشارع حتى الآن والتي تصف التضخم بأنه وحش مخيف يجب تجنبه.

ولكن البنك المركزي لا يمكنه استخدام هذه النغمة كثيرا لفترة طويلة، بل يجب أن يكون هناك نوع من أنواع التواصل، وهو ما لا أراه الآن. فالهدف الأساسي من حملات التواصل الفعالة هو فهم السياسات بشكل أفضل أو التعريف بالقرارات.

ويتمثل أحد أهم التحديات التي لا تزال قائمة في الحاجة إلى توعية المواطنين بأن دور البنك المركزي ليس منع تحركات سعر الصرف، بل التغلب على التحيز القوي لدى النظام إلى زيادة جمود سعر الصرف من أجل إقامة اقتصاد صلب قادر على المنافسة. أما وقد لمست عن قرب نجاح جامايكا في تنفيذ الكثير من الإصلاحات الصعبة، فإنني أثق أن هذا التغيير قادم. FD

تم تنقيح هذه المقابلة لمراعاة الطول والوضوح.

ذرة وقاية

منهجنا في تمويل اللقاحات غير ملائم للتصدي لمخاطر الأوبئة

ديفيد بلوم ودانييل كاداريت ودانييل تورتوريس

تمثل الأمراض المتفشية والأوبئة خطرا دائما يهدد العالم. وفي أنحاء كثيرة، يستمر تفشي جائحة كوفيد-١٩، بينما قد تعاود أعداد الإصابات الزيادة سريعا في حالة تراجع إجراءات المكافحة في أنحاء أخرى. وبخلاف فيروس كوفيد-١٩، تعد احتمالية ظهور وانتشار مسببات الأمراض الأخرى المعروفة وغير المعروفة عنصر خطر أقل إلحاحا، لكنه ليس أقل حدة.

ونظرا للتداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الحادة للأوبئة وارتفاع تكلفة الاستجابة، تصبح التدابير الدوائية الحيوية المضادة التي تهدف إلى منع ظهور الأمراض المعدية أو سرعة التعامل معها ذات قيمة بالغة. ووفقا لمجموعة متزايدة من الأبحاث، فإن القيمة المجتمعية الحقيقية للقاحات أكبر كثيرا من أن تعكسها التقييمات الاقتصادية التقليدية التي يقتصر تركيزها على مجموعة فرعية من المنافع الصحية المباشرة ووفورات تكلفة الرعاية الصحية.

غير أن الاعتماد على تحصين السكان للسيطرة على الأمراض المعدية يتطلب نفقات هائلة على أعمال البحث والتطوير، وقدرات التصنيع، وتوفير اللقاحات للمواطنين.

ولم يكن المثل القائل بأن «ذرة وقاية خير من قنطار علاج» أكثر صدقا من اليوم. ولكن لا تزال هناك أسئلة مهمة: كيف نتأكد من أن استثماراتنا في مكانها الصحيح؟ وكيف سنتمكن من تدبير الإنفاق على هذه الاستثمارات؟

الرسم التوضيحي: ISTOCK/DRAFTER123

«الذعر والتجاهل»

نجح نظام استحداث وصناعة اللقاحات الحالي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الدافع الربحي لكبرى شركات الدواء متعددة الجنسيات، في إنتاج العديد من اللقاحات المضادة للأمراض المستوطنة التي تؤثر على عدد كبير من سكان البلدان الغنية. وبدافع الطلب ممن لديهم قدرة كبيرة واستعداد للدفع أو الدعم القوي من المؤسسات الخيرية، تم طرح لقاحات جديدة بالأسواق ضد مرض المكورات الرئوية وفيروس الورم الحليمي البشري وفيروس الروتا والإنفلونزا الموسمية في السنوات الأخيرة، مما أنقذ حياة الملايين في جميع البلدان من مختلف مستويات الدخل وحقق أرباحا سنوية بمليارات الدولارات الأمريكية. وبالمثل، يجري العمل حاليا على استحداث لقاحات فعالة ضد فيروس كوفيد–١٩ في وقت قياسي، بالرغم من أن التكهنات الأكثر تفاؤلا بإتاحة اللقاح على نطاق واسع خلال عام إلى عامين من بدء أعمال البحوث والتطوير غير مؤكدة إلى حد كبير.

غير أن نموذج أعمال بحث وتطوير اللقاحات وتصنيعها في الوقت الحالي يعد أقل فعالية للغاية في مواجهة الأمراض التي يكاد يقتصر تأثيرها على البلدان الأقل دخلا والأوبئة شديدة الخطورة التي تقل احتمالات الإصابة بها، مثل الحمى النزفية المشابهة لمرض الإيبولا والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومرض فيروس زيكا وغيرها مما ورد في مشروع أولويات مكافحة الأمراض الصادر عن منظمة الصحة العالمية (WHO 2020). وتتضح أوجه القصور التي تشوب النظام من خلال الإخفاق العالمي المتكرر في إنتاج لقاحات عالية الجودة ضد الدرن والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية – وهي الأمراض المعدية الثلاثة الأكثر فتكا على مستوى العالم – والتأخر الطويل في التوصل إلى لقاح لمرض الإيبولا بالرغم من الوعود المبكرة.

ووصف العديد من المراقبين ما أسموه دائرة «الذعر والإهمال» فيما يتصل بالاستثمار في تدابير الوقاية من الأمراض ذات القدرة الوبائية. فعلى سبيل المثال، كانت الطفرة في تمويل جهود البحث والتطوير بهدف إنتاج لقاح مضاد للفيروسات التاجية، أثناء جائحة سارس التي شهدها العالم خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٤ وبعدها مباشرة، ، قد أعقبها تراجع حاد في النشاط بعد انحسار الخطر الفوري. وبوجه عام، ينفق المجتمع الدولي على الوقاية أقل كثيرا مما ينفقه على العلاج: حيث يتولد عن مبيعات اللقاحات إيرادات بحوالي ٤٠ إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي سنويا، بينما تمثل سوق اللقاحات العالمية من ٣٪ إلى ٥٪ من سوق صناعة الدواء العالمية ككل.

وتسعى كيانات دولية جديدة، مثل تحالف ابتكارات التأهب الوبائي، وعدد من مؤسسات الصحة العالمية القائمة، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وصندوق ويلكوم الاستئماني، إلى تلبية جزء من الاحتياجات العالمية من اللقاحات التي لم يتم توفيرها حتى الآن (لعدم كفاية الربح المحقق منها). ويهدف تحالف ابتكارات التأهب الوبائي في الأساس إلى تعزيز أعمال البحث والتطوير في مجال اللقاحات، بينما يدعم التحالف العالمي للقاحات والتحصين توفير اللقاحات (وتصنيعها من خلال زيادة الطلب السوقي)، وقدم كل من مؤسسة غيتس وصندوق ويلكوم الاستئماني التمويل اللازم لتحالف ابتكارات التأهب الوبائي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين وغيرهما.

ولكن بالرغم من جهود هذه الأطراف والاهتمام بالأمن الصحي العالمي في ظل جائحة فيروس كوفيد–١٩ وتكرر ظهور وباء الإيبولا في الآونة الأخيرة، لا تزال توجد بعض التحديات المهمة. ويحتاج العالم إلى آليات قوية لدعم استحداث وتصنيع وتوزيع لقاحات آمنة وفعالة منخفضة التكلفة ضد الأمراض ذات القدرة الوبائية، لا سيما التي تهدد البلدان الأكثر فقرا في المقام الأول.

التحديات

تتضمن بعض أهم تحديات إنتاج وتوفير اللقاحات المشكوك في ربحيتها ارتفاع التكلفة والإطار الزمني الطويل لإنتاجها، وزيادة احتمالات إخفاق جهود البحث والتطوير، والقيود المحتملة على الطلب، وصعوبات التمويل المشترك، وقضايا الاقتصاد السياسي.

وتعد عمليات البحث والتطوير والتصنيع الخاصة بإنتاج اللقاحات مكلفة للغاية، حيث تتراوح تقديرات التكلفة الإجمالية لبحث وتطوير اللقاحات الناجحة من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي تقريبا للقاح الواحد، بما في ذلك التكلفة الغارقة للمحاولات الفاشلة. وقد يضيف بناء وصيانة مرافق التصنيع ذات المواصفات الخاصة اللازمة لإنتاج اللقاحات الجديدة على نطاق واسع ٥٠٠ مليون – ١,٥ مليار دولار أمريكي إلى هذا الرقم الإجمالي (راجع دراسة Plotkin and others 2017).

وإلى جانب ارتفاع تكلفتها، عادة ما يستغرق استحداث اللقاحات واختبارها وتصنيعها بكميات كبيرة وتوزيعها سنوات طويلة. وأحيانا ما يمر أكثر من عشر سنوات ما بين بدء البحوث الأولية ونهاية المرحلة الثالثة من التجارب السريرية التي عادة ما تكون الخطوة الأخيرة في عملية تطوير اللقاح قبل تسجيله تمهيدا لإتاحته للجمهور.

وقد يتأخر حصول المواطنين على اللقاحات اللازمة لفترة أطول أحيانا بسبب اشتراطات التوصية بإدراج اللقاح في برامج التحصين الوطنية. وتشير دراسة صادرة عام ٢٠١٣ (Blank and others 2013) إلى مرور ٦,٤ عام في المتوسط ما بين الموافقة على تسويق اللقاحات الجديدة ووقت إتاحتها للجمهور في البلدان الأوروبية.

المعرفة الناتجة عن أعمال البحث والتطوير في مجال اللقاحات هي سلعة عامة عالمية.

وإلى جانب الأفق الزمني الطويل وارتفاع تكلفة الاستثمار، يحتمل بدرجة كبيرة إخفاق أي من اللقاحات الواعدة في مرحلة التطوير، فضلا عن ارتفاع احتمالات عدم الربحية حتى بالنسبة للقاحات الناجحة المضادة لأنواع الأمراض المذكورة آنفا. كذلك توجد قيود بسبب تدني القدرة على الدفع في الأسواق الكبيرة، فضلا عن أن اللقاح قد لا يحقق ربحية في نهاية المطاف بسبب المنافسة من شركات تطوير اللقاحات الأخرى والبدائل المحتملة في صورة المضادات البكتيرية الفعالة والتدابير الدوائية الحيوية المضادة، مثل العلاج بالأجسام المضادة أحادية النسيلة. وبالنسبة للقاحات الفردية المضادة للأمراض ذات القدرة الوبائية، يتوقف الطلب بالطبع على تفشي المرض من عدمه، بافتراض عدم إبرام اتفاقيات مسبقة لتخزين اللقاحات. وفي السنوات الأخيرة، هددت موجة التشكيك المتزايدة في اللقاحات بتراجع الطلب عليها.

ومن منظور قطاع صناعة الأدوية، فإن الاستثمار في لقاح يواجه هذا القدر من التحديات يعد مهمة صعبة للغاية. فوفقا للدراسات الاقتصادية، تميل الشركات الخاصة إلى تأخير الاستثمار في مشروعات البحث والتطوير ذات العائد غير المؤكد لحين تجاوز أرباح المشروع المتوقعة تكلفته مضافا إليها قيمة التنازل عن خيار التأخير (راجع دراسة Pindyck 1991). وبالتالي فعندما تكون قيمة اللقاح مرهونة بوقت معين – كما هو الحال غالبا بالنسبة للقاحات المضادة لمسببات الأمراض المستجدة – يمكن للحكومات أو المنظمات الخيرية تعجيل عملية تطوير اللقاحات من خلال تقديم ضمانات لتخفيف مخاطر الاستثمار في مراحل التجارب السريرية اللاحقة والقدرات التصنيعية.

وتزداد صعوبة تشجيع الاستثمارات الخاصة في تطوير اللقاحات الجديدة نظرا لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي تتحملها كبرى شركات الدواء كجزء من المصروفات اللازمة. وهذا ناتج عن حقيقة أن الهياكل السوقية الحالية تتيح لهذه الشركات جني أرباح مفرطة من براءات الاختراع من خلال الاستثمار في خطوط منتجاتها الأخرى، مثل أدوية الأمراض المزمنة.

وتمثل المعرفة الناتجة عن أعمال البحث والتطوير في مجال اللقاحات (بما في ذلك تركيبات اللقاحات الجديدة) سلعة عامة عالمية، فضلا عن العوامل الإيجابية الخارجية العديدة التي تنشأ عن عملية التحصين، بما في ذلك وقف انتقال الأمراض، وتراجع معدلات مقاومة الميكروبات للأدوية، والتحسن المحتمل في أداء الاقتصاد الكلي. لذلك يمثل التمويل العام المشترك لأعمال بحث وتطوير اللقاحات والقدرات التصنيعية بديلا أفضل للتمويل الخاص المدفوع بالرغبة في تحقيق الأرباح من خلال براءات الاختراع. ولكن هذا الأمر بدوره ينطوي على صعوبات. فمن التحديات المهمة ما يعرف في الاقتصاد بمشكلة المستفيد بلا مقابل أو «الراكب المجاني»: في حالة نشر المعرفة الناتجة عن أعمال بحث وتطوير اللقاحات، سيحد ذلك من الحافز لدى فرادى البلدان على الاستثمار في توليدها. ومن التحديات المهمة الأخرى مسألة ما إذا كانت مركزية صنع القرار، كبديل لقوى السوق في هذه الحالة، تمثل وسيلة فعالة لتحديد اللقاحات الواعدة المحتملة.

كذلك يفرض الواقع السياسي حواجز محتملة على التمويل المشترك. فقد لا يكون لدى المسؤولين المنتخبين ديمقراطيا الحافز على الموافقة على الاستثمار في مشروعات مثل منصات اللقاح، أو تخصيص جانب من القدرة التصنيعية لمواجهة الأوبئة، دون وجود عائد واضح محتمل خلال فترة ولايتهم. وقد يزداد هذا العزوف نتيجة عدم إدراك المواطنين للحجم «الحقيقي» لخطر الوباء في الوقت الذي لا تنتشر فيه الأمراض المعدية الجديدة بوتيرة سريعة. وفي العديد من السياقات، يهدد انعدام الثقة عموما في السلطات العلمية والسياسية بتراجع التأييد العام للجهود الهادفة إلى الاستعداد لمواجهة الجوائح وغيرها من مبادرات الصحة العامة.

ومن التحديات الأخرى أيضا صعود ظاهرة «قومية اللقاحات» خلال جائحة كوفيد–١٩، حيث نجد أن بعض السلطات الوطنية في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ربما تكون قد تجنبت التعاون مع الدول الأخرى مقابل الرهان على لقاحات محتملة للسيطرة عليها حال نجاحها. وتهدد قومية اللقاحات بمنع توجيه الجرعات الأولى من اللقاحات الناجحة إلى البلدان التي تكون في أمس الحاجة إليها وحيث يكون لها النفع الأكبر.

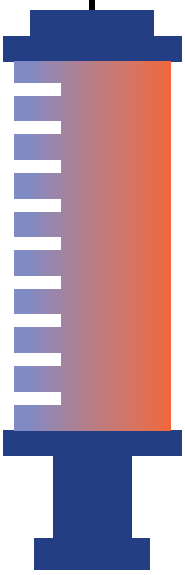

الحلول

تتوافر للعالم عدة أدوات فعالة لحسن الحظ لمواجهة هذه التحديات.

ففيما يتعلق بتسريع وتيرة أعمال بحث وتطوير اللقاحات وتصنيعها، يمكن زيادة الاستثمار في منصات اللقاحات الحديثة لدفع عجلة التطوير، مثل تكنولوجيا الحمض النووي الريبوزي المرسال الذي تستخدمه بعض الشركات حاليا لإنتاج لقاحات محتملة مضادة لكوفيد-١٩. ويمكن للحكومات والمؤسسات الدولية، كمنظمة الصحة العالمية، العمل أيضا على وضع مسار تنظيمي رسمي خاص يسمح بالموافقة السريعة على اللقاحات المحتملة في أوقات الجوائح مع ضمان الالتزام بمتطلبات السلامة الأساسية. ولتسريع وتيرة التصنيع، يمكن للحكومات والجهات التمويلية الدولية، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وصندوق ويلكوم الاستئماني، التعاقد مع عدد من شركات الدواء لاستخدام مصانعها في حالات الطوارئ.

ويمكن لمؤسسة دولية مثل منظمة الصحة العالمية أو مجلس استشاري تقني جديد معني بمخاطر الأمراض المعدية (راجع دراسة Bloom and Cadarette 2019) التوسع في مشروع أولويات مكافحة الأمراض الحالي بغرض وضع ميزانية عالمية وخطة عمل لتمويل أعمال البحوث والتطوير ذات الصلة وتخفيف مخاطر تصنيع اللقاحات المضادة لمسببات الأمراض تلك.

وبالنسبة للتمويل المشترك للقاحات، هناك حاجة بالطبع إلى المزيد من التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، يمكن لاتحادات البلدان الغنية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي، الاتفاق على تخصيص أموال للمنظمات الدولية لعدة سنوات لتمويل أعمال بحث وتطوير اللقاحات المضادة لمسببات الأمراض المستجدة وإنتاجها وشرائها. ومن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد زيادة التمويل المتاح لتحالف ابتكارات التأهب الوبائي، واستقطاب المزيد من المؤسسات الراعية، وتوسيع نطاق سلطاته من خلال رعاية تطوير عدد أكبر من اللقاحات المحتملة ودعم مجموعات شركات تطوير اللقاحات للوصول إلى مرحلة التجارب الثالثة (وربما خلالها أيضا).

ومن شأن هذه الجهود المشتركة تخفيض أسعار لقاحات الأوبئة لصالح سكان البلدان الفقيرة – وتيسير حصولهم عليها بالتالي. ويمكن تحقيق أغراض مماثلة من خلال فرض شروط على المنح الحكومية لتمويل جهود البحث والتطوير المبكرة، مثل الالتزام بحدود قصوى لأسعار اللقاحات أو إمكانية الترخيص الإلزامي.

وأخيرا فيما يتعلق بالشواغل السياسية، يمكن إقناع بعض صناع السياسات بأن الاستثمار في اللقاحات وتدابير الوقاية الأخرى ضد الأمراض ذات القدرة الوبائية يعد من أنواع التأمين ذات المردود الاجتماعي الكبير. وقد يقتنع آخرون بأن تخزين اللقاحات المضادة لوباء محتمل يعد بمثابة جيش مستعد لخوض معركة في حرب غير معلومة. كذلك قد يساعد إقناع المواطنين بقيمة هذه التدابير في التشجيع على مساءلة صناع السياسات.

الحاجة إلى تدخل الحكومات

تمثل تهديدات الأوبئة مجتمعة خطرا كبيرا على البشرية والتقدم الإنساني. وتعد اللقاحات من أهم الأدوات المتاحة لنا لإدارة هذا الخطر.

ولكن بالرغم من القيمة المجتمعية الكبيرة للتحصين ضد الأمراض ذات القدرة الوبائية، تنشأ عن اقتصاديات اللقاحات تحديات تحول دون تحقيق المستوى الاجتماعي الأمثل من أعمال البحث والتطوير في مجال اللقاحات وإنتاجها واستخدامها. ونظرا لأن هذه الأعمال والمعرفة الناتجة عنها تمثل سلعا عامة عالمية، ولأن توفير جرعات اللقاحات تنشأ عنه عوامل خارجية إيجابية كبيرة، عادة ما يكون عرضها السوقي أقل من الطلب عليها. لذلك؛ نحن في حاجة إلى تدخل الحكومات لدعم أعمال بحث وتطوير اللقاحات وتصنيعها وتمويلها وتوفيرها – ربما من خلال التمويل المشترك وإخضاع المؤسسات الحالية للتنظيم.

وتبرز جائحة كوفيد-١٩ هشاشة نظم تطوير اللقاحات وتصنيعها وتوفيرها في الوقت الحالي. وينبغي أن يسعى العالم إلى تعزيز هذه النظم قبل سيطرة الموجة التالية من مسببات الأمراض المستجدة على المستودع البشري. FD

ديفيد بلوم أستاذ الاقتصاد والديمغرافيا بكلية تي اتش تشان (T.H. Chan) للصحة العامة في جامعة هارفارد، حيث يعمل **دانييل كاداريت** باحثا مساعدا. **ودانييل تورتوريس** أستاذ الاقتصاد المساعد في كلية الصليب المقدس (Holy Cross).

المراجع:

Blank, Patricia R., Matthias Schwenkglenks, Christelle Saint Sardos, Julien Patris, and Thomas D. Szucs. 2013. "Population Access to New Vaccines in European Countries." *Vaccine* 31 (27): 2862–67.

Bloom, David E., and Daniel Cadarette. 2019. "Infectious Disease Threats in the Twenty-First Century: Strengthening the Global Response." *Frontiers in Immunology* 10:549.

Pindyck, Robert S. 1991. "Irreversibility, Uncertainty, and Investment." *Journal of Economic Literature* 29 (3): 1110–48.

Plotkin, Stanley, James M. Robinson, Gerard Cunningham, Robyn Iqbal, and Shannon Larsen. 2017. "The Complexity and Cost of Vaccine Manufacturing—An Overview." *Vaccine* 35 (33): 4064–71.

World Health Organization (WHO). 2020. "Prioritizing Diseases for Research and Development in Emergency Contexts." Geneva.

انعدام الأمن الغذائي

الجائحة الفيروسية تتسبب في أزمة جوع عالمية جديدة

الصراع، وصدمات تغير المناخ، وهبوط النشاط الاقتصادي تسببت جميعا في حالة من الجوع الحاد شملت ١٣٥ مليون نسمة حول العالم في عام ٢٠١٩، وفقا لما ورد في التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠.

ويوثق هذا التقرير، الذي دخل عامه الرابع الآن، اتجاها عاما مثيرا للقلق من حيث استمرار ارتفاع أعداد الذين يواجهون أزمة الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك مقارنة بالعدد البالغ ١٠٨ ملايين شخص في ٢٠١٦.

وبينما تمضي الجائحة في إثارة الاضطراب في الاقتصادات وفرض الضغوط على النظم الصحية، يبدو التأثير أكثر وضوحا في البلدان المعرضة للخطر، حيث تتزايد المخاوف من تفشي «جائحة الجوع». والملاحظ أن أكثر من نصف الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد موجودون في إفريقيا، حيث كان للصراعات والأحداث المتعلقة بالمناخ وهجمات الآفات آثارها السلبية بالفعل. فأكثر من نصف السكان في جنوب السودان واليمن كانوا يعانون من أزمة انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ حسب التعريف الوارد في النظام العالمي لتصنيف مراحل الأمن الغذائي «Integrated Food Security Phase Classification/ Cadre Harmonisé» (IPC/CH).

والمقصود بأزمة الأمن الغذائي من المرحلة الثالثة على مقياس نظام IPC/CH هو معاناة الأسر من سوء التغذية البالغ أو عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء إلا باستنزاف الأصول الضرورية، وهو ما يتطلب بدوره التحرك العاجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية. غير أن الأسوأ هما المرحلتان الرابعة والخامسة على ذلك المقياس، أي مرحلتا الطوارئ والكارثة/المجاعة، على التوالي.

وتشير توقعات «برنامج الغذاء العالمي» إلى بلوغ عدد الجوعى في البلدان التي يعمل ٢٧٠ مليون نسمة قبل نهاية العام الجاري، أي بزيادة قدرها ٨٢٪ مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

وبينما لا تزال الأرصدة العالمية من معظم الحبوب الأساسية كافية، فقد أدت الجائحة إلى إرباك نظم الغذاء المعرضة للضغوط بالفعل. وتشير تنبؤات منظمة الأمم المتحدة إلى ظهور مخاطر جديدة تهدد الأمن الغذائي من جراء الانهيار في الطلب على منتجات الأغذية الزراعية المنتجة على المستوى الدولي، وعدم قدرة البائعين والمشترين على النفاذ إلى أسواق الغذاء المحلية الصغيرة، وخسارة الدخل من تحويلات العاملين في الخارج وغيرها من المصادر. FD

إعداد **آدم بيسودي**، صندوق النقد الدولي، استنادا إلى التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠، الصادر عن «شبكة معلومات الأمن الغذائي».

أزمة أمن غذائي متنامية

١٣٥ مليون نسمة

في **٥٥ بلدا** في مرحلة الأزمة أو ما هو أسوأ (المرحلة الثالثة أو أعلى في تصنيف نظام IPC/CH)

٢٠١٩

الأعداد في السنوات السابقة

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١٠٨ ملايين نسمة في ٤٨ بلدا	١٢٤ مليون نسمة في ٥١ بلدا	١١٣ مليون نسمة في ٥٣ بلدا

المصدر: التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠، الصادر عن «شبكة معلومات الأمن الغذائي».

أكثر من نصف المتأثرين كانوا في إفريقيا

المصدر: التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠، الصادر عن «شبكة معلومات الأمن الغذائي».
ملحوظة: مليون = مليون نسمة.

الصراع، والمناخ، والصدمات الاقتصادية هي السبب الجذري

أكبر ١٠ أزمات

عدد من المناطق التي تأثرت بأكبر ١٠ أزمات غذائية في ٢٠١٩، من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط.

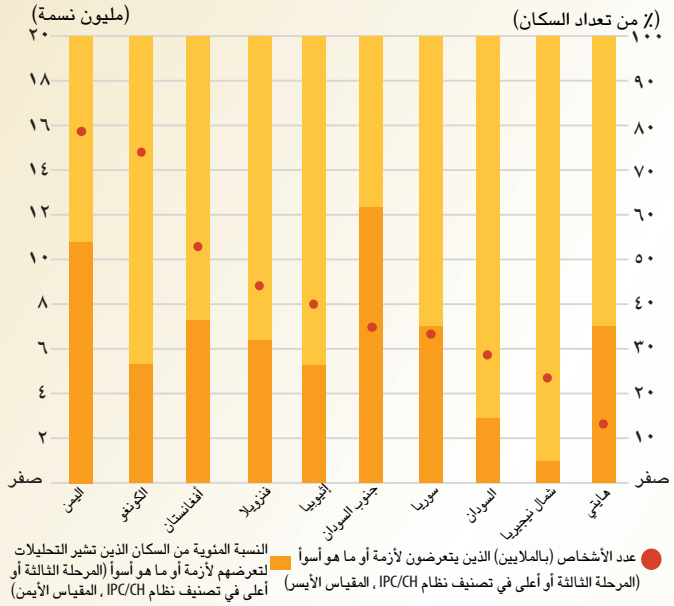

المصدر: التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠، الصادر عن «شبكة معلومات الأمن الغذائي».
ملحوظة: الكونغو = جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رمال متحركة

ظل الصراع/انعدام الأمن هو المحرك الرئيسي لأزمات الغذاء في ٢٠١٩، لكن الظواهر الجوية المتطرفة والصدمات الاقتصادية تكتسب في الوقت الراهن أهمية متزايدة.

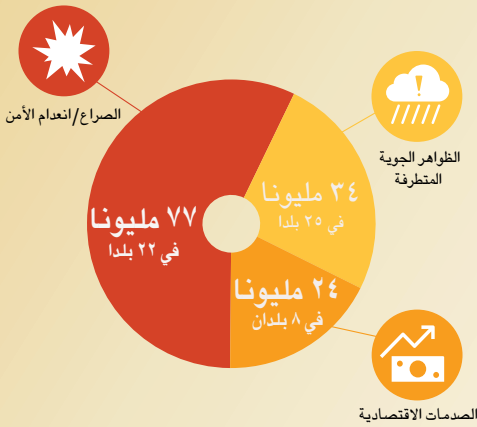

المصدر: التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٠، الصادر عن «شبكة معلومات الأمن الغذائي».
ملحوظة: مليون = مليون نسمة.

توقعات انتشار الجوع في ٢٠٢٠

جائحة الجوع

أزمة كوفيد-١٩ يمكن أن تترتب عليها أزمة أمن غذائي ذات أبعاد عالمية.

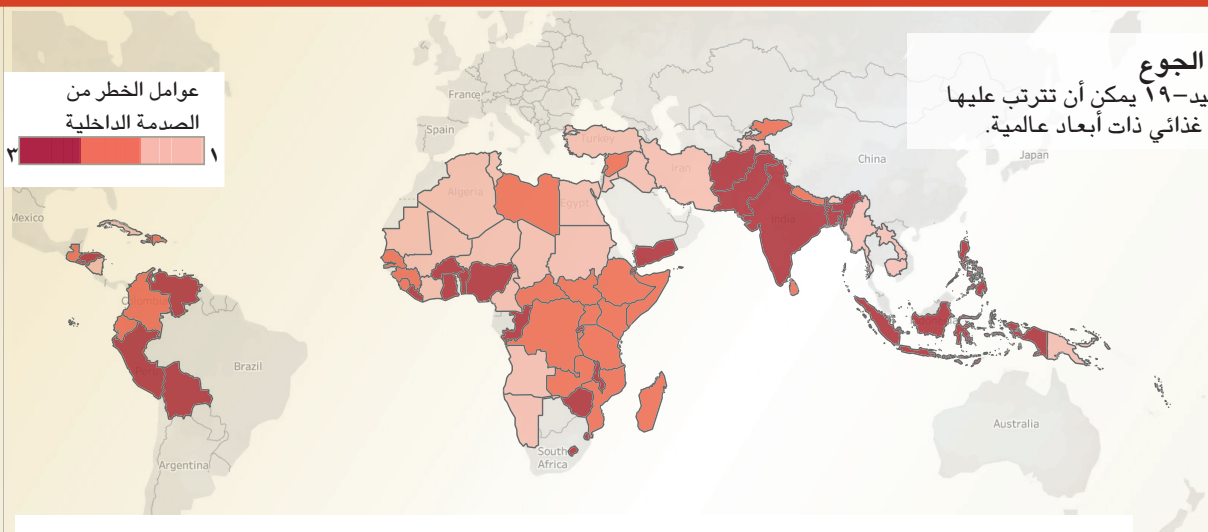

المصدر: دراسة "Husain, Sandström, Greb, Agamile, 2020"، بعنوان "Economic and Food Security Implications of the COVID-19 Outbreak."، والصادرة عن "برنامج الغذاء العالمي".
ملحوظة: الخريطة توضح مخاطر انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢٠ استنادا إلى الاضطرابات في سلاسل الإمدادات وخسارة الدخل في ٨٣ بلدا تضمنتها دراسة "برنامج الغذاء العالمي". والبلدان باللون الأحمر الداكن معرضة لأعلى درجات المخاطر، أما اللون الأحمر المتوسط فيشير إلى درجة متوسطة من المخاطر، واللون الأحمر الفاتح يشير إلى أدنى درجات المخاطر. وبالنسبة للبلدان باللون الرمادي فلم تخضع للتحليل.

ما هي استدامة القدرة على تحمل الدين؟

هناك عوامل كثيرة تساهم في تقدير حجم الدين الذي يمكن للاقتصاد تحمله بشكل آمن

داليا حاكورة

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

تتحمل البلدان الديون عن طريق الاقتراض. فالاقتراض قد يتيح للبلدان تمويل برامج ومشروعات التنمية المهمة – لكنه إذا تجاوز الحدود المعقولة، فإن عبء سداد الدين قد يثقل كاهل الموارد المالية في البلد المعني، ويؤدي على أسوأ الفروض إلى التوقف عن السداد.

وقد أدت مستويات الدين المرتفعة في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة في السنوات الأخيرة إلى ازدياد المخاوف بشأن قدرة البلدان على الاستمرار في تحمل هذه المستويات من المديونية. وتتسبب جائحة كوفيد-١٩ حاليا في زيادة احتياجات الإنفاق في ظل مواصلة البلدان مساعيها للتخفيف من حدة الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عن الأزمة. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع الدين العام نتيجة ذلك إلى زيادة التوتر بين تحقيق الأهداف الإنمائية الحيوية واحتواء مواطن الضعف المتعلقة بالديون.

متى يكون الدين في حدود يمكن تحملها

أداة الدين هي مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء كل من مدفوعات الفائدة أو أصل الدين أو كليهما إلى الدائن في تاريخ لاحق. وتتحمل البلدان الديون من مجموعة كبيرة من الدائنين، بما في ذلك حملة الأسهم من القطاع الخاص، والبنوك، والبلدان الأخرى ومؤسساتها الإقراضية الرسمية، وهيئات الإقراض متعددة الأطراف مثل البنك الدولي.

ويعد الدين العام في بلد ما في حدود قابلة للاستدامة إذا كانت الحكومة قادرة على الوفاء بكل التزامات السداد الحالية والمستقبلية بدون الحاجة إلى مساعدة مالية استثنائية أو إعلان العجز عن السداد. وينظر المحللون فيما إذا كانت السياسات اللازمة لتثبيت الدين قابلة للتطبيق ومتسقة مع مواصلة النمو الممكن أو التقدم على مسار التنمية. وعندما تقترض البلدان من الأسواق المالية فإن المخاطر المصاحبة لإعادة تمويل الدين لها أهميتها أيضا.

ويختلف تعريف الدين العام حسب الغرض منه. فهناك تعريف ضيق شائع الاستخدام بالنسبة للدين العام يشمل حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية. وهناك تعريف أوسع يشمل الحكومة العامة (حسابات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية المدرجة في الميزانية، والوحدات من خارج الميزانية، وصناديق الضمان الاجتماعي).

أما التعريف الأوسع لدين القطاع العام فيجمع بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية والشركات العامة المالية، بما في ذلك البنك المركزي. ويشمل كذلك الدين المضمون من الحكومة (أي الدين الذي لا يحوزه القطاع العام وإنما عليه التزام بتغطيته) والدين العام الخارجي (أي الدين الموجود في حيازة غير مقيمين في البلد المعني).

ولتقييم مدى استدامة دين بلد ما على النحو الصحيح، ينبغي تغطية كل أنواع الدين التي تشكل مصدر خطر على الموارد العامة في هذا البلد.

فالتركيز فقط على مفهوم الدين العام وفق تعريفه الضيق قد يؤدي إلى زيادات غير متوقعة (في المخاطر). وعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك مؤسسة مملوكة للدولة تحقق خسائر ويتعذر عليها خدمة ديونها، فإن العبء سيقع في نهاية المطاف على الحكومة المركزية لأن مثل هذا الدين مضمون من الحكومة، وهو ما يؤدي إلى ضعف غير متوقع في قدرة البلد على الاستمرار في تحمل الدين.

وفي الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، نجد أن تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين يركز غالبا – وليس حصريا بأي حال– على الحكومة العامة. غير أنه يركز في البلدان منخفضة الدخل على تغطية تكاد تكون شاملة للدين العام والمضمون من الحكومة.

ولطبيعة حائزي الدين العام أهمية أيضا. فتقديرات مدى القدرة على الاستمرار في تحمل الدين التي يجريها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تغطي دين القطاع العام الداخلي والخارجي على حد سواء. غير أن هيئات التصنيف الائتماني السيادي التي تركز على احتمال الدخول في وضع مديونية حرج تركز في المعتاد على دين القطاع العام الخارجي القائم على السوق.

لماذا يكون تحمُّل بعض الديون أمرا طيبا

الدين العام، كما أسلفنا، هو أحد السبل لجمع الأموال من أجل التنمية. وهناك سبل أخرى لتعبئة التمويل، منها على سبيل المثال عن طريق زيادة الإيرادات الداخلية، ورفع كفاءة الإنفاق، والحد من الفساد، وتحسين بيئة الأعمال. ولكن هذه السبل قد تستغرق وقتا طويلا لكي تؤتي ثمارها وربما لا تكون كافية.

وينبغي أن تكون البلدان مستعدة للحفاظ على استدامة قدرتها على تحمل الديون وضمان عدم تعريض النمو والاستقرار للخطر. فالدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله قد يؤدي إلى حالة مديونية حرجة – حيث لا يكون البلد قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية وتصبح إعادة هيكلة ديونه مطلبا ضروريا. والعجز عن السداد يمكن أن يؤدي بالبلدان المقترضة إلى فقدان إمكانية نفاذها إلى الأسواق والمعاناة من تكاليف الاقتراض المرتفعة، إلى جانب الإضرار بالنمو والاستثمار.

وهناك ثلاثة اعتبارات رئيسية بارزة أمام البلدان التي تنظر في إمكانية تحمُّل دين جديد، وهي:

- ضرورة اتساق القرض الجديد مع خطط الإنفاق من المالية العامة وعجز الموازنة. فينبغي تحري الدقة في تحديد هذا القرض الجديد لضمان بقاء الدين العام على مسار مستدام.
- وضرورة اتباع البلدان منهج شامل والمقارنة بين العائد من التعاقد على الدين وتكلفة مراكمة الديون. فالديون التي تستخدم في تمويل الإنفاق الأكثر إنتاجية على الجوانب الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل الذي قد يعوِّض في نهاية المطاف تكلفة خدمة الدين ويساهم في تحقيق التوازن في المخاطر التي تهدد استمرارية القدرة على تحمل الدين.
- وضرورة قيام البلدان ببذل الجهود لتحسين عملية إبلاغ بيانات الدين وإحصاءات الديون في سياق استراتيجيات شاملة لإدارة الدين متوسط الأجل. وينبغي أن تنطوي إحصاءات الدين على تغطية الدين العام والمضمون من الحكومة على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك ديون المؤسسات المملوكة للدولة. ومن الممكن أن يؤدي تبادل هذه المعلومات مع المقرضين إلى تشجيع الإقراض المسؤول.

ما المقدار الذي يعتبر مبالغا فيه؟

هناك عدة عوامل تحدد مقدار الدين الذي يمكن للبلد تحمله قبل أن يصبح العبء أكبر من اللازم. فقدرة أي بلد على تحمل الديون تعتمد على عدة عوامل – من بينها جودة المؤسسات وإمكانات إدارة الدين، والسياسات، والأساسيات الاقتصادية الكلية. وقد تتغير قدرة البلدان على تحمل الديون مع مرور الوقت، نظرا لأنها تتأثر كذلك بالبيئة الاقتصادية العالمية.

والقدرة على تحمل الدين في كل بلد على حدة هي من الأمور التي يراعيها صندوق النقد الدولي في الإطارين المستخدمين لتقييم استدامة القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل والبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية. وتجري معايرة تلك التقييمات بالمقارنة بنوبات سابقة من الدخول في وضع مديونية حرج في مجموعات من البلدان ذات الخصائص الاقتصادية المماثلة. وتؤدي عمليات المعايرة تلك إلى تعيين مستويات حدية لأهم مؤشرات الدين العام في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين بحيث ترسل إشارة بارتفاع المخاطر إذا تجاوز ذلك المؤشر (أو إذا كان يتوقع له أن يتجاوز) مستواه الحدي ويمكن عندئذ إما الاستناد إلى التجارب التاريخية أو إبلاغ المعلومات بشأن احتمال الدخول في وضع مديونية حرج في المستقبل.

ويراعي الإطاران درجة عدم اليقين في توقعات مؤشرات الدين وخدمة الدين. وذلك من خلال الاستعانة بالرسوم البيانية المروحية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. ونظرا لأن هذه التقييمات تستند إلى توقعات بشأن الدين، والفوائد، وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن كلا الإطارين يعتمدان على أدوات للمساعدة في قياس مدى واقعية هذه التنبؤات. ويلاحظ كذلك أن منهج الصندوق إزاء استمرارية القدرة على تحمل الدين يترك المجال مفتوحا أمام التقدير الذاتي المستنير.

وفي ظل الجائحة الحالية، يتبادر إلى الأذهان التساؤل عما إذا كانت قدرات تحمُّل الدين قد تحسنت بالقدر الكافي فعلا للتعامل مع ارتفاع مستويات الدين. ورغم كل شيء، فإن أسعار الفائدة المنخفضة، منذ انتهاء الأزمة المالية العالمية، ربما تكون قد زادت بالفعل من قدرة البلدان على الاقتراض.

غير أن ذلك لا يعني بالضرورة القدرة على التعامل مع ارتفاع تكاليف خدمة الدين. وحتى إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة وفرص الحصول على التمويل وفيرة، فقد أوضحت التجارب أن هناك حدودا لقدرة البلدان على تحمل الدين – وأن تزايد أعباء خدمة الدين بحاجة لمعالجة متروية.

وهناك عامل آخر سيكون له دور حيوي ألا وهو النمو. فالنمو المرتفع، بفرض تساوي كل العوامل الأخرى، يحسّن من ديناميكيات الدين. والواقع أن معظم الحالات السابقة التي سجلت تخفيضات كبيرة في مستويات الدين دون اللجوء إلى إعادة هيكلة انطوت على حدوث طفرة في النمو. غير أنه في كثير من هذه الحالات كان النمو مدفوعا بعوامل خارج نطاق سيطرة تلك البلدان، مثل التعافي الاقتصادي العالمي، أو بدء عمليات تصدير الموارد الطبيعية، أو تحسن معدلات التبادل التجاري (في حالة البلد الذي ترتفع أسعار صادراته نسبيا وتنخفض أسعار وارداته نسبيا).

وبدون مثل هذه الدفعات الخارجية، فإن تنشيط النمو على المستوى الداخلي لفترة ممتدة قد يكون صعبا، وقد يستدعي الحصول على دين جديد – على سبيل المثال، لتمويل الاستثمارات العامة. ووسط أجواء عدم اليقين التي تكتنف آفاق النمو في الوقت الحالي، ينبغي توخي الدقة في إدارة خدمة الدين، كما ينبغي أن تكون تقوية إدارة الدين وبيانات الدين من أهم الأولويات. FD

داليا حاكورة تعمل نائب رئيس قسم في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

استعادة من فاتهم الركب

مارتن ساندبو يستعرض في كتابه برنامج عمل طموحا على مستوى السياسات لإعادة صياغة اقتصاد يشعر فيه الجميع بالانتماء. ولن يكون أسلوبه في التحليل الاقتصادي المتطور والعرض الشائق مفاجئا للقراء المتابعين لكتاباته في عمود «غداء مجاني» (Free Lunch) في جريدة الفاينانشيال تايمز.

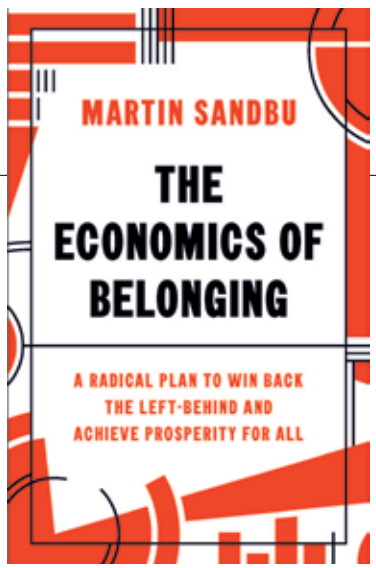

مارتن ساندبو
اقتصاديات الانتماء
Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2020, 296 pp., $24.95

والافتراض الأساسي الذي يقوم عليه هذا الكتاب هو أن وراء معارضة الليبرالية السياسية ورفض العولمة في وقتنا الحالي شعورا جارفا بأن الفرص الاقتصادية مقصورة على نخبة لا ينتمي إليها «الناس العاديون».

وهناك كثير من المؤلفين المؤثرين– مثل بيبا نوريس ورونالد إنغليهارت، في كتابهما الشهير *"Cultural Backlash"* (رد فعل ثقافي عنيف) – سبق لهم تقديم الأدلة على أن الاختيارات السياسية للأفراد يمكن تفسيرها بالقيم الشخصية أكثر من العوامل الاقتصادية. وبصراحة أكثر، وفقا لما ذكره هؤلاء المؤلفون، فإن الناس الذين يصوِّتون ضد الهجرة إلى بلادهم يفضلون «من هم من نوعهم». ومغزى ذلك أن العولمة حققت تقدما بخطى أسرع مما ينبغي ويتعين الآن التخفيف من سرعتها للسماح للسكان الأصليين في كل بلد بالحفاظ على ثقافاتهم.

غير أن ساندبو يشير إلى أن المحركات الاقتصادية تظهر على مستوى الأماكن بوضوح أكبر مما تظهر على مستوى الأفراد. فالمناطق التي تشهد تراجعا اقتصاديا تضم عددا ضئيلا من المهاجرين – وهي في الواقع غير قادرة على استقطاب سكان جدد من الخارج – لكنها معارضة للهجرة. ويذهب إلى أن المظالم الاقتصادية تعبر عن نفسها في هيئة رد فعل ثقافي عنيف. فالناس يعتنقون مذاهب القادة الأقوياء نتيجة وهم بأن السيطرة الجماعية تعوضهم عن نقص السيطرة الذاتية على أوضاعهم الاقتصادية. وإذا صح تقدير ساندبو بأن رد الفعل الثقافي العنيف يرجع في نهاية المطاف لعوامل اقتصادية، فإن الفرصة مواتية أمام تحسين السياسات الاقتصادية لاستعادة مقومات البقاء للنموذج السياسي والاقتصادي القائم على الديمقراطية والعولمة.

وبينما تدفع حزمة السياسات التي يقترحها نحو تجاوز الحدود المتوافق عليها في علم الاقتصاد فإنها لن تكون صادمة لمن كانوا يتابعون الجدل الدائر مؤخرا في هذا الشأن. ومن أهم عناصر هذه السياسات الضرائب على صافي الثروة، والدخل الأساسي المعمم (تطبيق ضرائب الدخل السالبة)، وضرائب الكربون وأرباحه الموزعة. وبالاستناد إلى الدروس الإيجابية المستمدة من موطنه الأصلي النرويج (وإلى المقارنة المثيرة للاهتمام بين المحطات الآلية لغسيل السيارات في البلدان الاسكندنافية وقرينها من المحطات كثيفة استخدام العمالة في الولايات المتحدة)، يدعو ساندبو إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور بحكم الواقع. وسيدفع ذلك أصحاب العمل إلى اختيار عمليات أكثر إنتاجية، بدلا من خلق وظائف منخفضة المهارات. ولتلافي مخاطر البطالة للعمالة منخفضة المهارات، يدعو ساندبو إلى زيادة الإنفاق على التعليم وإعادة التدريب، إلى جانب تقديم دفعات تنشيطية قوية لتحفيز الطلب. وسوف يستمتع الاقتصاديون بالدخول في مناقشات حول مزايا وعيوب كل من هذه السياسات. وهي سياسات يشير إليها ساندبو بدرجة كبيرة من المعقولية بأنها مكملة لبعضها البعض ولا تنجح إلا كحزمة متكاملة.

ويتضمن هذا الكتاب استعراضا شاملا وشائقا لآخر التحليلات الاقتصادية للعوامل التي ترتكز عليها جهود الدوائر الانتخابية في سياق نموذج الديمقراطية/العولمة. وكنت أود لو أن المؤلف تعمق أكثر في استعراض فن الإقناع السياسي. وحتى لو كان مصدر السخط في آخر المطاف ذا طابع اقتصادي، فإن الرسائل السياسية التي تلقى صدى إيجابيا مع أفضليات السلوك الأخلاقي لدى الناس تتمتع بفرصة أكبر لتمريرها داخل البرلمان. ويتخذ ساندبو خطوات مبدئية في هذا الاتجاه. فيستعرض، على سبيل المثال، منظورا يمينيا مثيرا للاهتمام حول الدخل الأساسي المعمم. ويشير كذلك إلى سهولة تعطيل جهود الإصلاح المجزأ أكثر من حزمة سياساته الطموحة. وأنا كقارئ يحدوني الأمل في مطالعة المزيد من التحليلات لكيفية التغلب على العقبات السياسية في كتب ساندبو وأعمدته الصحفية القادمة. FD

باولو ماورو يعمل نائبا لمدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق.

آفات في النظام

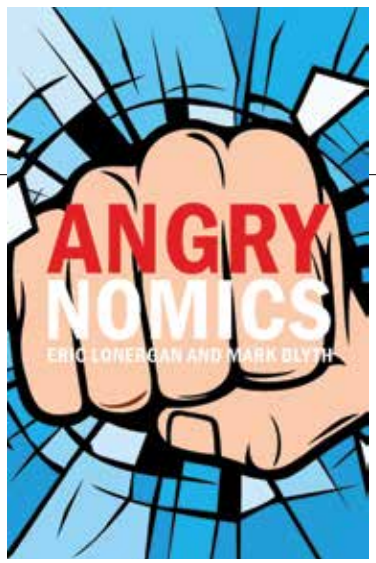

إيريك لونرغان ومارك بلايث
اقتصاديات الغضب
Columbia University Press,
New York, NY, 2020, 192 pp., $30.00

رغم ما يوحي به العنوان، فإن كتاب اقتصاديات الغضب يدور حول ما هو أكثر من الغضب والاقتصاد. وهو في واقع الأمر يتألف من ثلاثة موضوعات مترابطة، وهي: تاريخ الرأسمالية على مدار المئة والخمسين سنة الماضية، وتحليل السخط (الغضب) في الوقت الراهن، ومجموعة من الاقتراحات للمستقبل.

هذا الكتاب عبارة عن سلسلة من القصص القصيرة و»الحوارات الأفلاطونية» المشوقة. وإذ يستهدف الكتاب الجمهور الأوسع نطاقا، فإنه يرتكز على البحوث الأكاديمية التي أجراها العديد من المؤلفين في مجالات كثيرة، بما في ذلك بحوث الخبيرين الاقتصاديين ميشال كاليتسكي وجون كينز، والمؤرخ كارل بولاني، والطبيب النفساني آرون بيك، والفيلسوفة مارثا نوسبوم. ويحتاج المؤلفان لكل قطرة من ينبوع الطاقة الفكرية هذا لمواصلة السعي لتحقيق هدفهما الطموح، وهو اكتشاف أسباب الغضب الاقتصادي الراهن واقتراح الأفكار الكفيلة بمعالجته.

ويستهل المؤلفان إيريك لونرغان ومارك بلايث كتابهما بالتمييز بين الغضب العام «الجيد» و»السيئ». فما يعرف بالغضب الجيد هو ما ينشأ عن السخط الأخلاقي على منتهكي الأعراف المجتمعية، بينما يعد الغضب السيئ طاقة عشائرية لا تقوم على أساس منطقي يسيء استغلالها السياسيون من الأحزاب الشعبوية لتحقيق مصالحهم السياسية. ووفقا لتقديرات المؤلفَين، كانت مشاعر الغضب العام الأخيرة (في معظمها) من النوع الجيد، ونشأت نتيجة الاتجاهات العامة في الاقتصاد الكلي (ركود وتفاوت الأجور، وفقاعات الأصول) والسخط على الاستجابات المتحيزة لمواجهة الأزمة المالية العالمية في العقد الماضي. ورغم أن هذا الكتاب كُتب قبل تفشي الجائحة العالمية، فإنه يستعرض إطارا لتحليل آثار أزمة كوفيد-١٩، تلك التي أدت إلى زيادة تضخيم مسببات الضغط الصغرى فضلا عن التحديات الكلية.

ويرى المؤلفان أن نظام الرأسمالية عبر التاريخ الحديث يمكن مقارنته بنظام الكمبيوتر الذي ينهار بصفة متكررة. ولكن على النقيض من الأزمات النظامية السابقة مثل «الكساد الكبير» أو الركود التضخمي في فترة السبعينات من القرن الماضي، لم تنجح إعادة تشغيل النظام الرأسمالي قط بعد الأزمة المالية العالمية. وهذا يعني أنه رغم نجاح الحكومات في إصلاح النظام الرأسمالي النسخة ١,٠ (ما قبل الكساد الكبير) والنظام الرأسمالي النسخة ٢,٠ (الفترة الكينزية) والنظام الرأسمالي النسخة ٣,٠ (فترتنا الليبرالية الجديدة الحالية) فإنها لم تتمكن من إعادة ضبط هذا النظام بعد أن تسببت الآفات الإلكترونية في انهياره.

لكن ما المقصود بهذه الآفات البرمجية على وجه الدقة؟ إنها ركود الأجور، وفقاعات الأصول، والزيادة المفرطة في الرفع المالي المصرفي، وعدم المساواة. وبينما يبرز الكتاب هذا الأمر على نحو جيد فقد كان من الممكن أيضا أن يتعمق أكثر في مسألة الاقتصاد السياسي المتغير، نظرا لأن مثل تلك المحصلات هي نتاج النظام الاقتصادي بحد ذاته، إلى جانب تبعات بعض الأحداث التي غيرت المشهد السياسي.

أما القسم الأخير من الكتاب فهو مخصص للمقترحات، بما في ذلك «أموال المروحيات»، وأسعار الفائدة المزدوجة، ومجالس الموازنة، وتعبئة الأموال عن طريق إصدار التراخيص، وصناديق الثروة السيادية، وضرائب الكربون. ولسوء الحظ، فإن معظم هذه الإجراءات سبق اقتراحها من قبل ولها سلبياتها الاقتصادية المعروفة. غير أن رأي الكاتبين الأكثر إثارة للاهتمام هو ما يتعلق بصناديق الثروة السيادية، إذ يقترحان أن تستخدمها الحكومات بقوة أكبر عن طريق تسخير أسعار الفائدة المنخفضة (أو السالبة) على السندات العامة للاستثمار في سوق الأوراق المالية. وتمثل أزمة كوفيد-١٩ فرصة مواتية لهذه الصناديق لأن أسعار الفائدة على الأصول الآمنة أصبحت أكثر انخفاضا كما أن أسعار الأسهم انكمشت.

وفي المجمل، يوفر كتاب اقتصاديات الغضب رؤية سليمة لتفهم الأحداث السياسية الجارية في سياق أوسع. ويتسم كذلك بدرجة عالية من التبصر، نظرا لأنه يرسم ملامح الإطار المفاهيمي لمسببات الضغط الصغرى والكلية التي قد تسمح لنا قريبا بتفهم انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ غير المسبوقة. FD

أنتونيو سبيليمبرغو، يعمل نائبا لمدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

صُنع التاريخ

تونس تُكرِّم أول طبيبة تونسية بوضع صورتها على ورقة العملة من فئة ١٠ دنانير

ميليندا وير

عندما قام فريق من البنك المركزي التونسي بالنظر في إعادة تصميم بعض أوراق العملة الوطنية منذ بضع سنوات، شعروا بالرغبة في تكريم شخصية معاصرة على وجه ورقة العملة من فئة عشرة دنانير، شخصية كانت لها مساهمات ملموسة في بلدهم – أي كانت، كما وصفها محافظ البنك المركزي مروان العباسي، «شخصية تمثل التجربة التونسية».

ووقع اختيارهم على الراحلة توحيدة بن الشيخ (١٩٠٩ – ٢٠١٠)، أول طبيبة تونسية رائدة، لكي تتصدر صورتها ورقة العملة الجديدة التي طُرحت للتداول في ربيع عام ٢٠٢٠.

ومن الإنجازات العديدة التي كانت الدكتورة توحيدة بن الشيخ أول من أحرزها أنها كانت أول طالبة تونسية تحصل على درجة جامعية، وذلك في عام ١٩٢٨، ويشار إلى أنها أول امرأة مسلمة من شمال إفريقيا تحصل على شهادة جامعية في الطب (في عام ١٩٣٦، من جامعة باريس). ويُعتقد أنها أول طبيبة في العصر الحديث ليس فقط في تونس بل في العالم العربي.

وها هي الدكتورة بن الشيخ تصنع التاريخ مرة أخرى، وإن كان بعد وفاتها، لتكون ثاني امرأة تظهر صورتها على العملة التونسية. فهي تأتي بعد «علِّيسَة» (المعروفة أيضا باسم «ديدو»)، مؤسسة مدينة قرطاج الأسطورية وملكتها، التي سبقتها في الظهور على الورقة النقدية من فئة ١٠ دنانير في عام ٢٠٠٥. ويُذكر أيضا أن ورقة العملة الجديدة هي الأولى في العالم التي تكرِّم طبيبة.

ويقول مروان العباسي «كان اعتقادي راسخا بأننا بحاجة لشخصية من الزمن المعاصر»، وأضاف قائلا إن بحثهم لم يكن منصبا صراحة على إيجاد شخصية نسائية لتكريمها. وقال «لقد أردنا أن تكون أوراق العملة، بعد الثورة منذ عقد من الزمن، انعكاسا لواقع البلد ككل».

دور مؤثر

بادرت الدكتورة بن الشيخ بعد عودتها إلى تونس بفتح عيادتها الخاصة وعالجت فيها المرضى بغض النظر عن جنسياتهم أو قدرتهم على دفع الأجر. ورغم أنها كانت المرأة الوحيدة التي مارست مهنة الطب في البلاد لبضع سنوات، فقد بات لها دور مؤثر في مجال الطب التونسي، وفي الممارسات والتشريعات المتعلقة بالتنظيم العائلي؛ وانطلاقا من تخصصها في طب النساء والتوليد أسست أول عيادة متخصصة في التنظيم العائلي كما قادت حملات توعية حول إتاحة وسائل منع الحمل والسماح بالإجهاض الذي تم تشريعه لأول مرة بحدود ضيقة في عام ١٩٦٥. وكانت الدكتورة بن الشيخ أول طبيبة تنضم إلى عضوية عمادة الأطباء التونسيين. وفي مرحلة لاحقة من حياتها المهنية شغلت منصب نائب رئيس جمعية الهلال الأحمر التونسية.

وقد ولدت توحيدة بن الشيخ في أسرة متحفظة من الطبقة المتوسطة وهي تُرجع الفضل في قدرتها على بلوغ مستويات التعليم العالي لمساندة أمها الأرملة، رغم معارضة أقاربها من الرجال، في وقت كانت إتاحة مثل

الصور مهداة من البنك المركزي التونسي

أوراق العملة التونسية الجديدة من فئة ١٠ دنانير التي طُرحت للتداول في ربيع عام ٢٠٢٠. وتظهر عليها صورة الدكتورة توحيدة بن الشيخ وصور لمشغولات خزفية وحلي بتصميمات ونقوش أمازيغية.

توحيدة بن الشيخ مع زملائها من أعضاء «رابطة الطلاب المسلمين من شمال إفريقيا» *(AEMNA)* في باريس، عام ١٩٣٠. وسيذكر التاريخ توحيدة بن الشيخ كأول طبيبة في تونس والعالم العربي، ولاحقا نائب رئيس جمعية الهلال الحمر التونسية.

هذه الفرص للمرأة نادرة في تونس إبان الاستعمار. وبعد مرور قرن من الزمن تقريبا، أصبحت المرأة ممثلة تمثيلا كاملا بين طلاب الكليات والجامعات التونسية، وفقا لما ذكره مروان العباسي، حيث أصبحت تشكل أكثر من نصف تعداد الطلبة. وفي عام ٢٠١٨، وقع اختيار جامعة الدول العربية على تونس لتكون «عاصمة المرأة العربية لعام ٢٠١٨–٢٠١٩» اعترافا بجهود تونس لرفع مكانة المرأة.

وتتميز أوراق العملة من فئة العشرة دنانير ذات اللون الأزرق الزاهي التي تكرم الدكتورة بن الشيخ، والتي صممها الفنان التونسي «علي فاخت»، بما يلي:

- صورة الدكتورة بن الشيخ على وجه الورقة
- وصور لمشغولات خزفية وحلي يدوية الصنع بتصميمات ونقوش أمازيغية على خلفية الورقة
- ومواصفات أمنية مثل خيوط الأمان ثلاثية الأبعاد، وطبقة الطلاء متقزح اللون، والطباعة بأحرف متناهية الصغر، وحلقات ذات تأثير بصري تدور حول محورها حسب زاوية الرؤية، وخاصية نصف الشفافية، بالإضافة إلى شعيرات مُستشعَّة تتوهج عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية.

تكريم في الوقت الصحيح

إلى جانب تكريم تاريخ الدكتورة بن الشيخ وأجيال النساء اللاتي كانت مصدر إلهام لهن، فإن الهدف من هذه الورقة النقدية الجديدة، وفقا لما ذكره السيد العباسي، هو الاحتفاء بإسهامات كل النساء التونسيات.

ورغم أن تصميم ورقة العملة الجديدة كان قبل تفشي جائحة كوفيد–١٩، فإنها تعد بمثابة تكريم لأطباء تونس وغيرهم من العاملين الأساسيين – لا سيما النساء – في مجال الرعاية الصحية أثناء هذه الأزمة. «وهي رسالة بالغة الأهمية إلى الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية القائمين على مكافحة جائحة كوفيد–١٩ في تونس».

وقد لقيت الورقة النقدية الجديدة قبولا حسنا من الجمهور، وفقا لما ذكره العباسي. وللوصول بصورة أفضل إلى شريحة الشباب في المجتمع التونسي، استعان البنك المركزي بشركة تونسية ناشئة لتطوير تطبيق إلكتروني للهواتف المحمولة يستخدم تقنية «الواقع المعزز» ويحمل اسم «فلوس»، للتعريف بالقصص وراء إصدارات أوراق العملة. FD

ميليندا وير تعمل ضمن فريق العمل في مجلة « التمويل والتنمية »

صندوق النقد الدولي

تواصل الجائحة التسبب في خسائر فادحة في الأرواح، علاوة على ما أحدثته من اضطراب في نظامنا الاجتماعي والاقتصادي على نطاق لم نشهده في ذاكرتنا الحاضرة. وهكذا يصبح ضمان وصول التمويل الطارئ لمن هم بحاجة إليه مطلبا حيويا أكثر من أي وقت مضى.

ما تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد العالمي؟

إن أفضل نصب تذكاري يمكننا تشييده تخليدا لذكرى من فقدوا أرواحهم في هذه الجائحة هو بناء عالم أكثر خضرة وذكاء وعدالة.

كريستالينا غورغييفا
المدير العام، صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠٢٠
MFIAA2020003

IMF.org/COVID19